INVESTMENTS

حابي

عدد خاص

الأحد 24 مايو 2026 | 7 ذو الحجة 1447 هـ | العدد : 386 | 40 صفحة – 15 جنيهًا | رئيس مجلس الإدارة: مجدي سرحان | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: أحمد رضوان | اقتصادية تصدر كل أحد

INVESTMENTS

كونكريت بلس

25 سنة من الريادة في رفع كفاءة الطاقة و التشييد

KORRA ENERGI

Concrete PLUS

في الاستطلاع السنوي التاسع لجريدة حابي:

150 من قادة مجتمع الأعمال يضعون سيناريوهات ختام 2026

66 % يرجحون استمرار الدولار فوق مستوى 50 جنيها

14

الذهب يحتل المركز الأول كأفضل وعاء استثماري تليه الأسهم

26

نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة سيواصل الانكماش

36

اقتصاد 2026

اتسعت شريحة الاقتصاديين وقادة مجتمع الأعمال المشاركين في استبيان جريدة حابي السنوي لهذا العام بنسبة 25% لتصبح 150 مشاركًا مقابل 120 في استبيان العام الماضي، نتوجه إليهم جميعًا بخالص الشكر والتقدير على وقتهم الثمين الذي منحونا إياه للإجابة عن 30 سؤالًا، في وقت تصعب فيه التوقعات.

ولا يخفى على قرائنا الأعزاء أن موعد صدور هذا الاستبيان السنوي، الذي تعده وتنشره جريدة حابي للعام التاسع على التوالي، كان بين شهري يناير وفبراير من كل عام، ولكن جاءت الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، لتربك جميع الحسابات، بما في ذلك استمارة الأسئلة الخاصة بهذا الاستبيان الواسع، بعدما انفلتت أسعار البترول، وتقلبت أسعار العملات والمعادن النفيسة، وتبدلت نظرات صناع القرار الاقتصادي من القطاعين العام والخاص تجاه مناخ ممارسة الأعمال دوليًا وإقليميًا وبالتالي محليًا. وبالتبعية.. مع تغير البدائل والمعطيات، ونظرة مجتمع الأعمال المستقبلية لأداء الاقتصاد، كان من المهم – في البداية- تأجيل جمع الإجابات إلى وقت تتضح فيه معالم الصورة، ولكن طال الوقت، ولم تستمر الحرب أو تنتهي، وتم إقرار هدنة غير مستقرة، فلم يعد هناك خيارات أخرى غير المضي قدمًا في تعديل استمارة الاستبيان بما يتوافق مع التطورات الجديدة والمعطيات القائمة، وبدء جمع الإجابات وحصر النتائج وتحديد ساعة النشر.

الخلاصة عزيزي القارئ.. هذا الاستبيان مر بمنعطفات كثيرة قبل أن يخرج إليك بهذه الصورة التي نأمل أن تكون معبرة عن الواقع «الآن»، وإذا استقرت الأوضاع، فلن ننتظر حلول 2027 لنقدم لك نظرة جديدة لواقع جديد.

حابي

سجل 5% خلال الربع الثالث من 2025/ 2026

65.4% يتوقعون نموًا اقتصاديًّا أعلى من 4% بنهاية 2026

27.3% من المشاركين يرجحون نموًا يفوق 5%.. و4.7% يبشرون بتجاوز 6%

توقع 65.4% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي لأداء الاقتصاد المصري في عام 2026، أن يتجاوز معدل النمو المحقق بنهاية العام الجاري مستوى 4%، في حين رجح 27.3% أن يفوق معدل النمو مستوى 5%.

بينما قدر 4.7% من المشاركين بالاستطلاع أن يصعد معدل نمو الاقتصاد المصري المتوقع لأعلى من 6%، في حين رأى 1.3% منهم معدلات أخرى للنمو لم تذكر في الاختيارات، في حين امتنع 1.3% عن التصويت.

يشار إلى أن 45% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي لعام 2025، كانوا قد توقعوا أن يبلغ معدل النمو في العام الماضي أعلى من 3%، في حين رجح 44.17% تسجيل معدل نمو يتجاوز 4%، وأبدى 10% من المشاركين بالاستطلاع تفاؤلًا كبيرًا بمسار الاقتصاد، مرجحين تحقيق معدل نمو أعلى من 5%، فيما توقع 0.83% تحقيق نسب أخرى غير محددة بالاختيارات.

وفي هذا السياق، أكدت الحكومة، في البيان المالي الصادر حول تطورات الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام المالي الحالي 2026/2025، الصادر منتصف شهر مايو الجاري، أن السياسة المالية تواصل لعب دور رئيسي في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، عبر تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وخفض معدلات عجز الموازنة والدين العام، إلى جانب دعم النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التشغيل، وتحسين كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

وأشار البيان إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 5.3% خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري 2026/2025، مقارنة بنحو 4.3% خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق، بما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي واتساع قاعدة النمو في عدد من القطاعات الرئيسية.

وأوضحت الحكومة أن هذا النمو جاء مدفوعًا بالأداء القوي لعدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع السياحة الذي سجل نموًا بنسبة 24.2%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 18.4%، إلى جانب نمو نشاط التأمينات الاجتماعية والتأمين بنسبة 12.5%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 6%.

ولفت البيان إلى أن الصناعات التحويلية غير البترولية كانت من أكبر القطاعات المساهمة في تحقيق النمو خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، حيث ساهمت بنحو 1.2 نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت الحكومة أن استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف تحقيق نمو مستدام وأكثر شمولًا، مع الحفاظ على معدلات الاستقرار الاقتصادي، ودعم قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات الخارجية.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 "يناير – مارس 2026"، قال الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، في تصريحات صحفية مؤخرًا، إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل بشكل مبدئي 5% خلال الربع الثالث، مقارنة بـ4.8% خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق.

أضاف رستم أن هذا الأداء جاء أعلى من التوقعات على الرغم من الأزمة الراهنة والتوترات الإقليمية، إذ كان من المتوقع أن يتراجع النمو إلى 4.6% نتيجة تأثير الاضطرابات الجيوسياسية على سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النفط.

وأشار رستم إلى أن الربع الثالث من العام المالي الجاري شهد نموًا ملحوظًا في مختلف الأنشطة غير البترولية، حيث ارتفع معدل النمو في قناة السويس بنسبة 23.6%، وقطاع المطاعم والفنادق بنسبة 8.3%، فضلًا عن قطاع التشييد والبناء الذي حقق نموًا بنسبة 5.6%.

وذكر أن قناة السويس شهدت تعافيًا تدريجيًّا في حركتها الملاحية، وواصلت تحقيق معدل نمو موجب للربع الثالث على التوالي بلغ 23.6%، في ظل انتظام حركة الملاحة واستمرار تقديم الخدمات الملاحية المختلفة، رغم التوترات الإقليمية.

كما أشار إلى استمرار تحقيق نشاط الصناعة غير البترولية نموًا إيجابيًا بنسبة 2.1%، موضحًا أن الرقم القياسي للصناعات التحويلية سجل ارتفاعًا في عدد من الصناعات الفرعية، حيث حققت صناعة الأخشاب نموًا بنسبة 60%، وصناعة المركبات ذات المحركات بنسبة 27%، بينما سجلت صناعة المنتجات الكيماوية نموًا بنسبة 10%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية 8%، وقطاعا الورق والصناعات الغذائية بنسبة 4%.

وفيما يتعلق بقطاع التشييد والبناء، لفت رستم إلى أن النشاط سجل نموًا بنسبة 5.6% خلال الربع الثالث، بعد أن كان قد سجل انكماشًا في الربع السابق، مدعومًا باستمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتوسع العمراني، إلى جانب ارتفاع مبيعات الحديد والأسمنت مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي السابق.

وأشار الوزير إلى أن توقعات المؤسسات الدولية تعزز النظرة الإيجابية لقطاع التشييد والبناء، إذ تتوقع وكالة "فيتش" ارتفاع معدل نمو القطاع من 4.1% في العام المالي 2025/2024 إلى 5.6% في 2027/2026، ثم إلى 6.6% في 2028/2027، مدفوعًا بزيادة الاستثمارات في مشروعات الطاقة، وتحديث الشبكة الكهربائية، والتوسع في الطاقة المتجددة، فضلًا عن المشروعات الكبرى في التنمية الصناعية والحضرية.

وفي سياق متصل، أكد رستم تراجع وتيرة انكماش قطاع الاستخراجات، نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف التي أسفرت عن زيادة إنتاج البترول والغاز خلال الأشهر الأخيرة، مشيرًا إلى أن الحكومة وفرت التسهيلات اللازمة لدعم الشركاء الأجانب وتأمين الإمدادات، كما نجحت في خفض مستحقات الشركاء الأجانب من 6.1 مليار دولار في نهاية يونيو 2024 إلى نحو 700 مليون دولار حاليًا، مع استهداف الوصول إلى صفر مديونية بنهاية يونيو المقبل.

أضاف إن الإعلان عن عدد من الاكتشافات البترولية وحقول الغاز خلال شهري مارس وأبريل الماضيين من شأنه أن يسهم في تحسين الإنتاج، ومن ثم انعكاسه على معدلات النمو الخاصة بالنشاط خلال الربع الرابع من العام المالي الجاري.

وفي تصريحات صحفية منتصف مايو الجاري، قال وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية إن خطة التنمية للعام المالي المقبل 2027/2026 تستهدف تحقيق معدل نمو يتراوح بين 5.2% و5.4%.

أضاف إن معدلات النمو الحالية تؤكد الانعكاس الإيجابي لقرارات الإصلاح الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية والخدمية، موضحًا أن الحكومة تستهدف زيادة مساهمة قطاعات الاقتصاد الحقيقي في النمو خلال العام المالي المقبل، بحيث تستحوذ خمسة قطاعات على 64% من النمو المستهدف، تتصدرها الصناعات التحويلية بنسبة 29%، يليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.3%، ثم السياحة بنسبة 9.3%، والتشييد والبناء بنسبة 7.2%، والزراعة بنسبة 7%.

كان رستم قد أشار في تصريحات سابقة أواخر مارس الماضي، إلى أن الخطة الاستثنائية للعام المالي المقبل تم إعدادها في ظل ظروف اقتصادية عالمية مضطربة، خاصة مع استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما انعكس على صياغة مستهدفات أكثر مرونة.

وأكد أن الحكومة تستهدف الحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي عبر حزمة من الإجراءات الداعمة للإنتاج الصناعي، بما يضمن استمرارية النمو وتحفيز القطاعات المختلفة.

وفي السياق نفسه، قالت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني في تقرير حديث، إن الاقتصاد المصري سجل نموًا قويًا بلغ 5% خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري، ومتوسط 5.2% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي، لكنها توقعت تباطؤ النمو إلى 4.4% خلال العام المالي المقبل نتيجة ضعف الطلب المحلي.

وفي ذات السياق، كان البنك الدولي قد أبقى على توقعاته الصادرة في أبريل 2026 بشأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر عند نحو 4.3% خلال العام المالي الجاري 2026/2025، مقابل 4.4% خلال العام المالي الماضي، دون تغيير عن توقعاته السابقة الصادرة في يناير الماضي.

وأشار البنك إلى أن هذه التوقعات تستند إلى النمو القوي الذي شهده الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، واستمرار قوة الاستهلاك الخاص، ونمو الاستثمارات الخاصة، إلى جانب تباطؤ وتيرة التضخم رغم تداعيات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

كما توقع البنك أن يتباطأ معدل نمو الدول النامية المستوردة للنفط بشكل طفيف، من 3.8% في عام 2025 إلى 3.7% في عام 2026، نتيجة تأثير التوترات الجيوسياسية على أسعار الطاقة والسلع الأساسية.

أما صندوق النقد الدولي فتوقع في شهر أبريل الماضي أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد المصري إلى 4.2% خلال العام المالي الجاري 2026/2025، مقابل 4.4% في العام المالي الماضي 2025/2024، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 4.8% خلال العام المالي المقبل 2027/2026.

وكانت هذه التوقعات أقل من تقديرات الصندوق الصادرة في شهر يناير الماضي، والتي كانت تشير إلى نمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.7% خلال العام المالي الجاري، و5.4% خلال العام المالي المقبل، وهو ما أرجعه الصندوق إلى تأثير التوترات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط على اقتصادات المنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي، كان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقريره الصادر في أبريل الماضي بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي، انخفاض معدل نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 3.6% في العام الماضي إلى 1.9% خلال عام 2026، قبل أن يتعافى إلى 4.6% في عام 2027، مشيرًا إلى أن المنطقة تأثرت بشكل مباشر بالتوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وإيران.

وأوضح الصندوق أن انخفاض الإنتاج والصادرات لدى بعض الدول المصدرة للسلع الأساسية المتضررة من التوترات أدى إلى مراجعات حادة بالخفض لتوقعات النمو، نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والنقل، بالإضافة إلى الاعتماد على مضيق هرمز وتحديات مسارات التصدير البديلة.

أما بالنسبة للدول المستوردة للسلع الأساسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد رأى الصندوق أن ارتفاع أسعارالطاقة والسلع الغذائية سيؤدي إلى مراجعات طفيفة بالخفض لتوقعات النمو خلال عامي 2026 و2027، مع تفاوت التأثير من دولة إلى أخرى بحسب مستوى الاعتماد على واردات الطاقة والغذاء، ومسار الإصلاح الاقتصادي الداخلي لدى البلدان.

وفي هذا الإطار، قالت كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، في تصريحات صحفية منتصف أبريل الماضي، إن الصندوق لا يناقش حاليًا زيادة برنامجه مع مصر، مشيرة إلى أن القاهرة تأثرت بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط، خاصة على مستوى سعر الصرف وأسعار الطاقة، لكنها أكدت أن الحكومة المصرية تعاملت بمسؤولية كبيرة مع هذه التداعيات.

وأضافت جورجيفا أن مصر أصبحت، بعد تطبيق إصلاحات اقتصادية صعبة، في وضع أفضل لمواجهة الصدمات الخارجية، مؤكدة أن التدابير المتخذة كانت موجهة بدقة، لا سيما فيما يتعلق ببناء شبكة حماية اجتماعية تتناسب مع الحيز المالي المتاح.

وأوضحت أنه في حال تفاقمت الأوضاع الاقتصادية نتيجة استمرار التوترات بالمنطقة، فهناك برنامج قائم بين مصر والصندوق، ويمكن للصندوق مراجعته من منظور ما إذا كان ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات، لكن في هذه المرحلة، تعد مصر أحد الأمثلة الجيدة لدولة خاضت إصلاحات صعبة، ووضعت سياسات مسؤولة، وتتصرف بطريقة تساعد الفئات الأكثر احتياجًا.

ومن المقرر أن ينتهي برنامج الإصلاح الاقتصادي الجاري بين مصر وصندوق النقد الدولي، والبالغة قيمته 8 مليارات دولار، قبل نهاية ديسمبر 2026. وكان الصندوق قد أعلن في ديسمبر 2022 التوصل لاتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع الحكومة المصرية بقيمة 3 مليارات دولار لمدة 46 شهرًا، قبل أن يوافق في مارس 2024 على زيادة الموارد المتاحة بنحو 5 مليارات دولار إضافية، لترتفع القيمة الإجمالية للبرنامج إلى 8 مليارات دولار.

جدير بالذكر أن فريق من صندوق النقد الدولي يجري حاليًا المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والمراجعة الثانية لبرنامج الصلابة والاستدامة، حيث أعلنت جولي كوزاك، مديرة إدارة الاتصالات بالصندوق، في تصريحات صحفية مؤخرًا، أن المناقشات الجارية مع السلطات المصرية تتناول تقييم تأثير التوترات في الشرق الأوسط على الاقتصاد، والسياسات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج ودعم مسار اقتصادي قوي.

أضافت كوزاك إن تأثير توترات المنطقة على الاقتصاد المصري ظل "محدودًا نسبيًا" حتى الآن، بفضل الإجراءات الاقتصادية الحاسمة التي اتخذتها الحكومة المصرية، والتي ساعدت في تخفيف الضغوط الخارجية والمالية، مؤكدة أن الصندوق يتوقع استمرار مرونة النمو الاقتصادي للبلاد.

معدل النمو المتوقع بنهاية 2026

	أعلى من 4%	أعلى من 5%	أعلى من 6%	أخرى	امتنع عن التصويت
الاختيارات					
الأصوات	98	41	7	2	2
النسبة	65.4%	27.3%	4.7%	1.3%	1.3%

كيف كانت توقعات النمو فى بداية 2025؟

	أعلى من 3%	أعلى من 4%	أعلى من 5 %	أخرى
الاختيارات				
الاصوات	54	53	12	1
النسبة	45%	44.17 %	10%	0.83 %

خطة التنمية للعام المالي المقبل تستهدف تحقيق معدل نمو بين 5.2% و5.4%

معدل النمو في الربع الثالث من 2025/ 2026 أعلى من التوقعات رغم التوترات الإقليمية

صندوق النقد يتوقع ارتفاع النمو إلى 4.8% العام المالي المقبل.. وتأثير التوترات على الاقتصاد محدود

فيتش تتوقع تباطؤ النمو إلى 4.4% العام المالي المقبل نتيجة ضعف الطلب المحلي

فريق حابي: أمنية إبراهيم -شاهندة إبراهيم- رنا ممدوح- بارة عريان- فاطمة أبوزيد- حمدي أحمد- محمد أحمد - يارا الجنايني - سمر السيد

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386

مديرا التحرير
ياسمين منير رضوى إبراهيم

نائب مدير التحرير
أمنية إبراهيم

رؤساء الأقسام
شاهندة إبراهيم
رنا ممدوح

الماكيت الأساسي
محمد يوسف
المدير الفني
محمد السيد
الإنتاج
إسلام عبدالوهاب

المدير الإداري
محمد عبدالحميد

الطباعة والاشتراكات والتوزيع
مؤسسة الأهرام
02-27703331/2
التسويق والإعلانات
حابي للدعاية والإعلان
02-37608657

التحرير والإعلانات
6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي
تليفون
02-37481174

ZALDI
INVESTMENTS

WHERE THE MAP ENDS
OUR CONQUEST BEGINS

PORTFOLIO MANAGEMENT | FUND MANAGEMENT | INVESTMENT BANKING | PRIVATE EQUITY | IPO COVERAGE

OUR MUTUAL FUNDS

ZALDI-ELMASRY
EQUITY FUND

ZALDI STAR
MONEY MARKET FUND

MAKSAB-OZ
DOLLAR
FIXED INCOME

MAKSAB-OZ
EURO
FIXED INCOME

الرقم الضريبي: ٦٤٦-٧٦٦-٣٠٣

تحت رقابة الهيئة
العامة للرقابة المالية

وسط الجهود الحكومية للسيطرة على الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار

54.7% يتوقعون معدل تضخم فوق 8%

30% يرجحون تجاوز نسبة 10%.. و15.3% يرشحون أعلى من 12%

يُعد ارتفاع معدل التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم خلال المرحلة الراهنة، في ظل تداعيات التوترات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي انعكست بصورة مباشرة على أسواق الطاقة والغذاء عالميًا؛ فقد أسهمت اضطرابات سلاسل إمدادات النفط والغاز، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، في زيادة الضغوط التضخمية على مختلف الاقتصادات، خاصة الدول النامية.

وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي، في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر خلال أبريل الماضي، ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى 4.4% خلال عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.7% في عام 2027، محذرًا من أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط واتساع نطاقه قد يؤديان إلى موجات جديدة من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، بما يهدد بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات التضخم بوتيرة أكثر حدة.

أشار التقرير إلى تفاوت تأثير هذه التوترات بين الدول، موضحًا أن الاقتصادات التي تعتمد بصورة مباشرة على تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز تُعد الأكثر عرضة للمخاطر، في ظل احتمالات تعطل الإمدادات وارتفاع تكاليف الشحن والطاقة.

ولم يكن الاقتصاد المصري بمنأى عن هذه التطورات العالمية، خاصة مع اعتماد السوق المحلية على استيراد جانب من احتياجاتها من الطاقة والغذاء، ما جعلها متأثرة بارتفاع أسعار النفط عالميًا، فضلًا عن انعكاسات تحريك بعض أسعار الطاقة محليًا، وهو ما ساهم في التأثير على توقعات التضخم خلال الفترة الأخيرة.

وبحسب الاستطلاع الذي أجرته جريدة "حابي" حول أداء الاقتصاد المصري لعام 2026 وشارك به 150 من خبراء الاقتصاد وقادة مجتمع الأعمال، توقع 54.7% منهم بلوغ معدل التضخم أعلى من 8% بنهاية العام، في حين رجح 30% منهم أن يتجاوز معدل التضخم نسبة 10%، وقدر 15.3% من المشاركين تسجيل تضخم أعلى من 12%.

وفي مواجهة الضغوط التضخمية، تكثف الحكومة المصرية جهودها لضبط الأسواق والحد من موجات ارتفاع الأسعار، بالتزامن مع مساعي البنك المركزي المصري لاحتواء التضخم وتقليص حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وفي هذا الإطار، عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعًا مؤخرًا مع محافظ البنك المركزي حسن عبد الله لمناقشة أداء الاقتصاد المصري، وجهود خفض التضخم، وزيادة التدفقات الدولارية.

وأكد محافظ البنك المركزي الالتزام بمواصلة سياسة سعر الصرف المرن، بما يعزز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، مشيرًا إلى أن مصر أحرزت تقدمًا واضحًا في برنامج الإصلاح الاقتصادي، انعكس على خفض معدل التضخم من ذروته البالغة 38% إلى 11% قبل الأزمة الراهنة بالمنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد رفعت تقديراتها لمعدل التضخم خلال العام المالي المقبل، ليتجاوز المستهدف الذي حدده البنك المركزي. وبحسب مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي 2027/2026، الذي يبدأ في يوليو المقبل، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 9.3%، في حين كان البنك المركزي قد أعلن سابقًا استهداف معدل يتراوح بين 5% و9% خلال الربع الرابع من عام 2026، على أن يتراجع إلى ما بين 3% و7% بحلول الربع الرابع من عام 2028.

وكشف وزير المالية أحمد كجوك، خلال الجلسة العامة لمجلس النواب أواخر أبريل الماضي، عن أن الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل 2027/2026 تستهدف خفض معدل التضخم إلى نحو 9.3%، مقارنة بمستويات أعلى شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، وذلك في إطار سياسات نقدية ومالية تستهدف السيطرة على الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار الأسعار.

وفيما يتعلق بالتطورات الفعلية للأسعار، أفاد البنك المركزي المصري، في تقرير السياسة النقدية الصادر أوائل مايو الجاري، بأن معدل التضخم السنوي في مصر تسارع خلال الربع الأول من عام 2026 ليسجل 13.5% مقابل 12.3% في الربع السابق، مدفوعًا باستمرار الضغوط التضخمية العالمية والعوامل الموسمية المحلية.

أضاف التقرير إن التضخم الأساسي ارتفع بشكل طفيف إلى 12.6% مقابل 12.1% في الربع الرابع من عام 2025، بما يعكس انتقال أثر الصدمات إلى أسعار السلع والخدمات الأساسية، في ظل استمرار الضغوط على أسعار الغذاء والخدمات.

وأشار البنك المركزي إلى أن تسارع التضخم جاء نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، خاصة الخضروات واللحوم، إلى جانب استمرار الضغوط على السلع غير الغذائية التي استقرت قرب مستويات مرتفعة عند نحو 19.8%، مدفوعة بزيادة تكاليف الإنتاج والخدمات.

أضاف إن التطورات الشهرية خلال الربع الأول من عام 2026 أظهرت اتساعًا في الضغوط التضخمية، حيث مثلت السلع الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم، بدعم من ارتفاع أسعار الدواجن والخضروات، فضلًا عن التأثيرات الموسمية المرتبطة بشهر رمضان.

كما توقع «المركزي» في 10 مايو الجاري، ارتفاع متوسط التضخم السنوي محليًا في عام 2026 إلى ما بين 16% و17%، مقابل 11% في توقعاته السابقة، وأن يتراوح بين 12% و13% في العام المقبل 2027، بدلاً من 8% في توقعاته السابقة، مرجحًا أن يتراجع إلى خانة الآحاد في النصف الثاني من عام 2027.

وفي إطار تحركات الحكومة لاحتواء الضغوط التضخمية، قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في تصريحات صحفية أواخر مارس الماضي، إن الحكومة عقدت اجتماعات مع اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية لمناقشة تداعيات زيادة أسعار الوقود وتغير سعر الصرف، ومدى تأثير ذلك على معدلات التضخم خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح مدبولي أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الفائدة، وهو ما ينعكس سلبًا على المستثمرين والتعاملات مع الجهاز المصرفي، مؤكدًا وجود توافق على ضرورة العمل على تحييد تأثير الظروف الاستثنائية الراهنة قدر الإمكان.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تتحرك للحفاظ على استقرار الاقتصاد المصري، مشيرًا إلى أن الدولة نجحت سابقًا في تجاوز أزمات اقتصادية صعبة خلال السنوات الماضية.

وفي السياق ذاته، قال الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال تصريحات صحفية في أبريل الماضي، إن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعلن وصول معدل التضخم السنوي في مصر خلال مارس 2026 إلى 13.5%، مضيفًا أن هذا المعدل، رغم ارتفاعه مقارنة بشهر فبراير الذي سجل 11.5%، إلا أنه جاء أقل من توقعات الحكومة وبعض مؤسسات التمويل الدولية ووكالات التصنيف السيادي.

وأرجع رستم ذلك إلى مرونة الاقتصاد المصري وتنوع قطاعاته وقدرته على الصمود أمام توترات الشرق الأوسط، مؤكدًا في تصريحات أخرى أوائل مايو الجاري أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها مصر خلال السنوات الماضية ساهمت بصورة كبيرة في تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الجيوسياسية.

وأضاف أن تلك الإصلاحات انعكست بوضوح على معدلات التضخم، التي كان من المتوقع أن ترتفع بوتيرة أكبر نتيجة تداعيات التوترات، إلا أن الاقتصاد المصري أظهر قدرة على الاستجابة وامتصاص الصدمات.

وأشار وزير التخطيط إلى أن عددًا من القطاعات ساهم في دعم نمو الاقتصاد المصري وتنويعه خلال الفترة الماضية، من بينها القطاع الصناعي والتجارة والتشييد والبناء.

يأتي ذلك، فيما أظهر تحليل أصدره البنك المركزي المصري في 19 مايو الجاري لرصد تطورات التضخم خلال أبريل 2026، تباطؤ الضغوط التضخمية في المدن المصرية، مدفوعًا بصورة رئيسية بانحسار الزيادات الشهرية في أسعار الغذاء، إلى جانب تراجع حدة تضخم السلع غير الغذائية، على الرغم من استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكلفة الخدمات بعد تحريك أسعار الوقود في مارس الماضي.

وأوضح البنك أن المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر تباطأ إلى 14.9% خلال أبريل 2026 مقابل 15.2% في مارس، نتيجة تراجع تضخم السلع غير الغذائية إلى 20.1% مقابل 21.5% في الشهر السابق.

كما أشار إلى استقرار معدل التضخم السنوي في الريف عند 12% خلال أبريل مقابل 11.9% في مارس، فيما سجل معدل التضخم العام لإجمالي الجمهورية، الذي يعكس متوسط التضخم في الحضر والريف، نحو 13.4% خلال أبريل مقابل 13.5% في الشهر السابق.

وعلى صعيد توقعات المؤسسات الدولية، توقع صندوق النقد الدولي، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر خلال شهر أبريل الماضي، تراجع معدل التضخم في مصر إلى 13.2% خلال العام المالي الجاري 2026/2025، مقارنة بـ 20.4% في العام المالي الماضي، على أن يواصل الانخفاض إلى 11.1% خلال العام المالي المقبل.

وكانت هذه التوقعات مختلفة عن تقديرات الصندوق الصادرة أواخر مارس الماضي ضمن وثائق المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، بما عكس تأثير تصاعد توترات الشرق الأوسط.

وكان الصندوق قد توقع، في وثائق المراجعتين الخامسة والسادسة، تراجع معدل التضخم إلى 12.4% خلال العام المالي الجاري، ثم إلى 9.3% في العام المالي المقبل، وصولًا إلى 5.3% بحلول العام المالي 2030/2029.

وفي هذا الإطار، قال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، خلال مؤتمر صحفي للصندوق منتصف أبريل 2026، إن تأثير الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران على الاقتصاد المصري لا يزال محدودًا أو مقبولًا، مشيرًا إلى رصد تراجع في فروق العائد بالسوق المصرية وعودتها إلى مستوياتها السابقة.

وأضاف أزعور، أن السلطات المصرية اتخذت إجراءات مبكرة لمواجهة الصدمة الناتجة عن تداعيات الحرب، من خلال تشكيل لجنة عليا لمتابعة الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب تنفيذ إجراءات من جانب البنك المركزي والحكومة للتعامل مع الصدمة.

أضاف إن قدرات السلطات المصرية تطورت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي، الذي كان من أبرز أهدافه حماية الاقتصاد من التعرض لمثل هذه الصدمات، مشيرًا إلى أن البنك المركزي اعتمد على مرونة سعر الصرف كأداة لحماية الاقتصاد واحتواء الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع الأسعار بصورة أكبر.

كما أكد أن الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي تمثل عنصر دعم رئيسيًا للثقة في الاقتصاد المصري، لافتًا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية ساهمت في تحسين الإيرادات وتعزيز القدرة المالية للدولة، إلى جانب استخدام برامج الحماية الاجتماعية، مثل "تكافل وكرامة"، لدعم الفئات الأكثر احتياجًا.

وفي السياق ذاته، قال البنك الدولي، في تقرير صادر خلال أبريل 2026، إن تداعيات الصراع في الشرق الأوسط امتدت بصورة غير مباشرة إلى عدد من الاقتصادات، من بينها مصر والأردن وباكستان، بالرغم من عدم مشاركتها المباشرة في الصراع.

وأوضح البنك أن هذه التداعيات انتقلت عبر عدة قنوات، أبرزها ارتفاع أسعار الوقود، ونقص إمدادات الطاقة، وتراجع التحويلات المالية من دول الخليج، إلى جانب انخفاض عائدات السياحة.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط والغاز بالنسبة للدول المستوردة للطاقة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتفاقم الاختلالات المالية، خاصة في حال استمرار دعم أسعار الطاقة كما في تونس.

وأكد البنك الدولي أن التوترات الجيوسياسية الحالية تسببت في خسائر اقتصادية فورية وكبيرة لدول المنطقة، موضحًا أن إغلاق مضيق هرمز وتضرر البنية التحتية للطاقة والمرافق العامة أديا إلى تعطيل الأسواق وزيادة التقلبات المالية وإضعاف آفاق النمو خلال عام 2026.

وأشار تقرير حديث صادر عن دويتشه بنك الألماني، إلى تراجع سعر صرف الجنيه بنحو 12% منذ بداية العام الجاري، بما يواصل فرض ضغوط صعودية على أسعار السلع المستوردة.

وأضاف أن الأسر المصرية بدأت في تقليص الإنفاق نتيجة حالة عدم اليقين المرتبطة بالاقتصاد العالمي، مشيرًا إلى أن المخاطر المؤثرة على توقعات التضخم لا تزال مرتفعة، خاصة وأن زيادات أسعار الغذاء وفواتير الخدمات العامة، إلى جانب هشاشة سلاسل التوريد لم تنعكس بالكامل على الأسعار.

أضاف إنه في ظل التزام البنك المركزي بمرونة سعر الصرف، يظل هذا العامل محركًا رئيسيًا للتضخم، خاصة إذا ما امتدت فترة التوترات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط.

كما توقع أن تؤثر القرارات الحكومية الأخيرة بزيادة تعرفة الكهرباء (بين 15% و30% للقطاعات الاستراتيجية) ورفع أسعار الغاز الطبيعي (حتى 14 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة) بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج وأسعار المستهلكين، وبناءً عليه سيظل التركيز منصبًا على توقعات التضخم.

معدل التضخم المتوقع بنهاية 2026

	أعلى من 8%	أعلى من 10%	أعلى من 12%
الاختيارات	أعلى من 8%	أعلى من 10%	أعلى من 12%
الأصوات	82	45	23
النسبة	54.7%	30%	15.3%

كيف كانت توقعات التضخم فى بداية 2025؟

	أعلى من 15%	أعلى من 25%	أعلى من 35%
الاختيارات	أعلى من 15%	أعلى من 25%	أعلى من 35%
الأصوات	87	30	3
النسبة	72.5%	25%	2.5%

الحكومة تتحرك للحفاظ على استقرار الاقتصاد المصري وتقليل تداعيات توترات الشرق الأوسط

الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تعزيز القدرة على مواجهة التغيرات الجيوسياسية

صندوق النقد يتوقع تراجع معدل التضخم إلى 13.2% خلال العام المالي الجاري

TAX NUMBER:
655-671-557

ORA

15003
ORA-EGYPT.COM

الحياة بدأت هنا

SILVERSANDS
NORTH COAST

ZED
ELSHEIKH
ZAYED

ZED
EAST

SOLANA™
WEST
BY ORA

SOLANA™
EAST
BY ORA

PYRAMID HILLS

ZED El Sheikh Zayed

Silversands North Coast

ZED Sports Club

ZED East

Pyramid Hills

ZED Tower Mall

بلغ 1.280 تريليون جنيه خلال أول 9 شهور من 2025/ 2026 بنسبة 5.2%

38% يتوقعون عجز كلي أعلى من 8%

32% يرجحون تجاوز العجز 10%.. و30% يرونها ستزيد على 6%

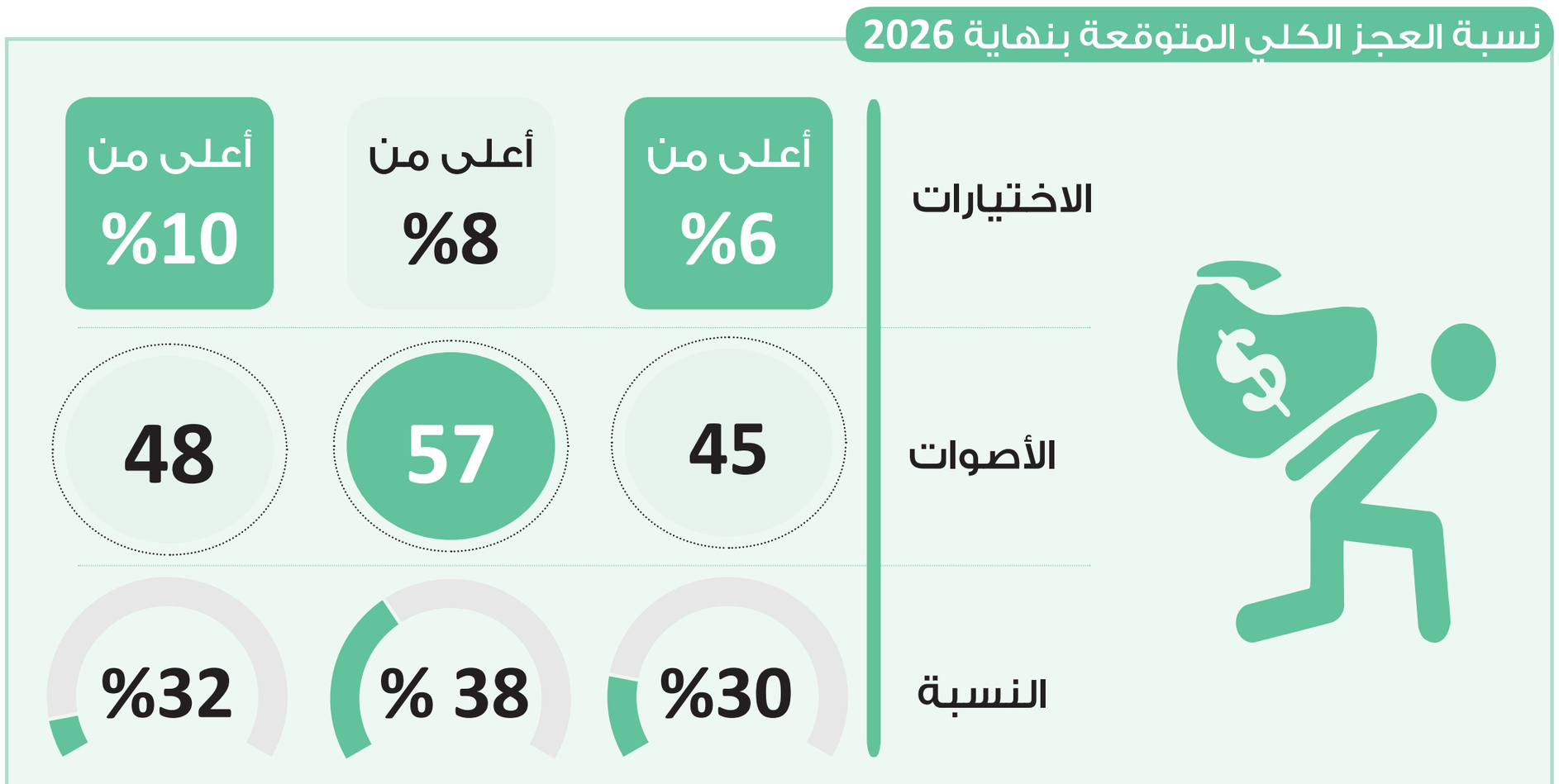

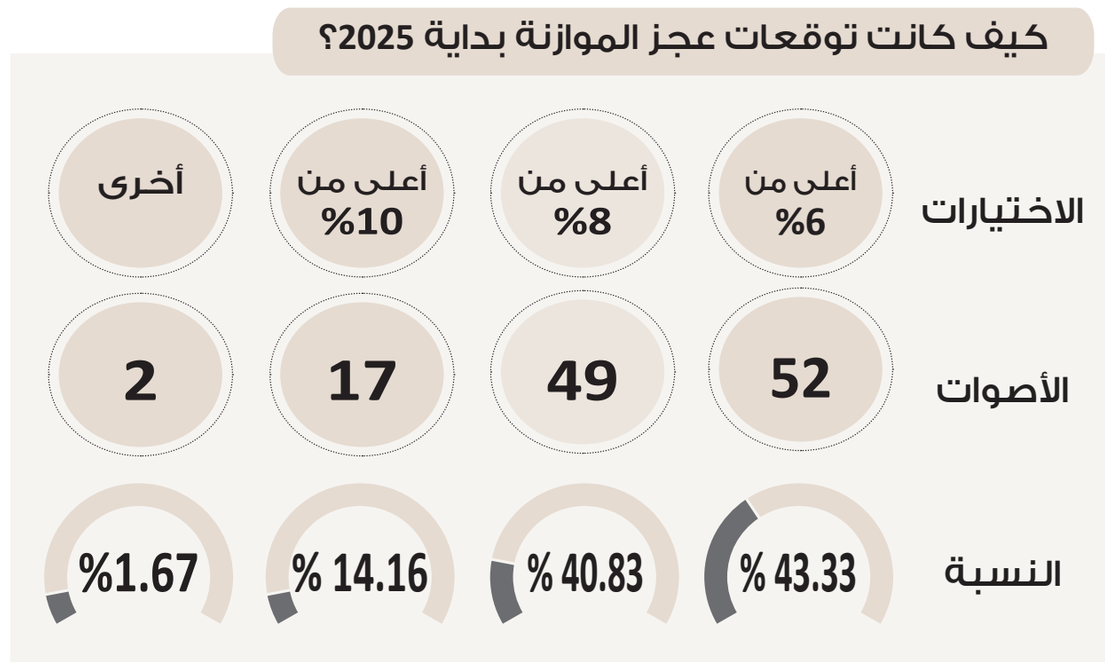

الحكومة تسعى لبلوغ العجز 6.1% من الناتج المحلي العام المالي الجاري

موازنة 2026/ 2027 تستهدف خفض النسبة إلى 4.9%

توقع 38% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي حول أداء الاقتصاد المصري في عام 2026، أن تبلغ نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة أعلى من 8%، مقابل 32% رجحوا بلوغ النسبة أعلى من 10%، بينما تنبأ 30% أن تتجاوز هذه النسبة 6%.

وكان 43.33% من المشاركين في استطلاع العام الماضي 2025، قد توقعوا أن تسجل نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة أعلى من 6%، في حين رجح 40.83% من المشاركين تجاوز مستوى 8%، ورأى 14.16% من المشاركين أن نسبة العجز الكلي المتوقعة في الموازنة العامة للدولة قد ترتفع لأكثر من 10%، بينما قدر 1.67% من المشاركين بالاستطلاع نسبا أخرى لمؤشر العجز الكلي بالموازنة لم تذكر في الاختيارات.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، بداية من الحرب في غزة أواخر عام 2023، مرورًا بالتصعيد في البحر الأحمر، ووصولًا إلى اضطرابات سلاسل الإمداد والطاقة العالمية الناتجة عن تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية، وهي تطورات فرضت ضغوطًا متزايدة على اقتصادات المنطقة والعالم.

انعكست هذه الأحداث على حركة التجارة الدولية، وأسعار النفط والغاز، وتكاليف الشحن والتأمين، كما ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية على الاقتصادات الناشئة، ومن بينها الاقتصاد المصري، ما جعل تحقيق خفض ملموس في العجز الكلي مؤشرًا مهمًا على نجاح السياسات المالية التي تنفذها الحكومة.

وتُعد نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة أحد أهم المؤشرات التي تعكس قوة الاقتصاد وقدرته على إدارة موارده المالية، ويُقصد بعجز الموازنة الفارق بين إجمالي المصروفات العامة للدولة والإيرادات خلال سنة مالية معينة، وعندما تتجاوز النفقات حجم الإيرادات تلجأ الدول إلى وسائل التمويل المختلفة مثل الاقتراض المحلي أو الخارجي أو إصدار السندات لتغطية هذا الفرق.

لذلك فإن خفض العجز يمثل هدفًا رئيسيًا للحكومات لأنه يساهم في تقليل أعباء الدين وخدمة الفوائد، ويمنح الاقتصاد قدرة أكبر على جذب الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية.

وتستهدف الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجاري التي نشرها المركز الإعلامي لمجلس الوزراء منتصف يونيو 2025، زيادة المصروفات العامة بنسبة 21.1%، لتصل إلى 4.6 تريليون جنيه، مقارنة بـ 3.8 تريليون جنيه عام 2024/2025.

كما ستشهد الإيرادات العامة زيادة بنسبة 24%، لتصل إلى 3.1 تريليون جنيه عام 2025/2026، مقارنة بـ 2.5 تريليون جنيه عام 2024/2025.

في المقابل، وافق مجلس الوزراء في نهاية مارس الماضي على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل 2026/2027، وقال وزير المالية أحمد كجوك إن الموازنة الجديدة تنحاز للمواطن والمستثمر وتدعم النشاط الاقتصادي، مضيفًا أن الحكومة تستهدف زيادة الإيرادات العامة بنسبة 27.6% لتصل إلى نحو 4 تريليون جنيه، مقابل مصروفات متوقعة تبلغ 5.1 تريليون جنيه بزيادة قدرها 13.2%.

ويبرز في الموازنة الجديدة استهداف خفض العجز الكلي بنحو 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4.9% بحلول يونيو 2027، مقارنة بالمستهدف البالغ 6.1% خلال العام المالي الجاري.

وأضاف كجوك أن الموازنة تستهدف تحقيق فائض أولي بقيمة 1.2 تريليون جنيه، بما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد وزير المالية أن هذا الفائض سيوفر موارد إضافية تُستخدم في خفض الدين العام وزيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، التي خصصت لها الحكومة نحو 832.3 مليار جنيه خلال العام المالي المقبل بنمو سنوي 12%، لدعم الفئات الأكثر احتياجًا.

كما تستهدف الحكومة خفض دين أجهزة الموازنة العامة إلى نحو 78% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو 2027، حسبما أوضحت وزارة المالية في البيان المالي في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل، مشيرًة إلى أنه أقل مستوى خلال العشر سنوات السابقة.

أضافت الوزارة أن الموازنة الجديدة تستهدف أيضًا خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة إلى نحو 14.5% من الناتج المحلي، وهو أقل مستوى منذ عشر سنوات، من خلال خفض الدين الخارجي بما يتراوح بين مليار ومليارى دولار خلال العام المالي المقبل.

وفي السياق ذاته، تشير بيانات وزارة المالية إلى بلوغ العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال أول 9 شهورمن العام المالي الجاري 2025/ 2026 نحو 5.2% بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.280 تريليون جنيه.

وقال وزير المالية إن الإيرادات العامة للدولة شهدت نموًا بنسبة 35%، وسجلت الإيرادات الضريبية زيادة بنسبة 29% لتصل إلى نحو 1.8 تريليون جنيه.

كما حققت المالية العامة فائضًا أوليًا بنحو 749 مليار جنيه بما يمثل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس تحسن كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة قدرة الدولة على ضبط الإنفاق العام.

وأكدت وزارة المالية، في البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للعام المالي المقبل، أنها تستهدف تعبئة الإيرادات الضريبية بأكثر من 1% من الناتج المحلي لتصل إلى نحو 14.4%، وهو أعلى مستوى خلال السنوات العشر الماضية، استكمالًا للجهود المبذولة خلال العام المالي الحالي.

وأوضحت الوزارة أن الحيز المالي الناتج عن زيادة الإيرادات الضريبية سيُستخدم بشكل أساسي في زيادة الأجور وتعويضات العاملين، حيث ارتفع هذا البند بنسبة 21% في الموازنة الجديدة للعام المالي المقبل مقارنة بالعام المالي الجاري، وهي نسبة تفوق معدل التضخم، بما يعكس نموًا حقيقيًا يبلغ نحو 10.6%، وهو الأعلى خلال العشر سنوات الأخيرة، فضلًا عن إعطاء أولوية لقطاعي الصحة والتعليم.

كما تستهدف الحكومة تخصيص نحو 48 مليار جنيه لدعم تنشيط الصادرات، و26 مليار جنيه لدعم الإنتاج الصناعي، إلى جانب استمرار دعم برنامج "تكافل وكرامة" الذي ارتفعت مخصصاته إلى 55 مليار جنيه.

وفي الوقت ذاته، تسعى الحكومة المصرية إلى تطبيق إطار موازني متوسط المدى، حيث أعلن وزير المالية في أوائل أبريل الماضي، أنه سيتم لأول مرة إرسال تصور لموازنة تمتد لثلاث سنوات مقبلة إلى مجلس النواب، بالتوازي مع مشروع موازنة العام المالي المقبل 2026/2027، في خطوة تستهدف إرساء إطار موازني متوسط المدى، يعتمد على أرقام استرشادية قابلة للتحديث وفق المتغيرات الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، قال وزير المالية، خلال عرضه البيان المالي لمشروع الموازنة أمام مجلس النواب في 20 مايو الجاري، إن مصر نجحت في التحول من تسجيل عجز أولي بلغ 2% خلال العام المالي 2016/2017 إلى تحقيق فوائض أولية متزايدة من المتوقع أن تصل إلى 4.7% خلال العام المالي 2025/2026 ثم ترتفع إلى 5% في 2026/2027.

وأشار إلى أن هذا الأداء يتجاوز بشكل واضح متوسط الاقتصادات الناشئة، التي لا تزال تسجل عجزًا أوليًا يتراوح بين 3.1% و3.7%، بما يعكس تحسنًا في الانضباط المالي وقدرة الدولة على تحقيق فائض قبل سداد أعباء خدمة الدين.

ولفت إلى أن العجز الكلي للموازنة تراجع من ذروته البالغة 10.2% في العام المالي 2016/2017 إلى نحو 4.9% متوقعة في 2026/2027، وهو مستوى يقل للمرة الأولى عن متوسط العجز في الاقتصادات الناشئة البالغ نحو 5.7%.

وأضاف أن هذا الانضباط المالي انعكس بصورة مباشرة على مسار الدين العام، حيث يُتوقع انخفاض دين أجهزة الموازنة بنحو 18% من الناتج المحلي خلال الفترة من 2023 إلى 2027، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى ارتفاع متوسط الدين في الاقتصادات الناشئة بنحو 10% خلال الفترة نفسها.

وعلى صعيد توقعات المؤسسات الدولية لهذه المؤشرات الاقتصادية، أشار صندوق النقد الدولي، في تقرير المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج مصر للإصلاح الاقتصادي الصادر أواخر مارس الماضي، إلى أن عجز الحساب الجاري مرشح للتراجع إلى نحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الجاري 2025/2026، مدفوعًا بتحسن الميزان التجاري، رغم التأثيرات المحدودة للرسوم الجمركية الأمريكية.

وخفض الصندوق في المقابل توقعاته لنسبة الإيرادات الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية المقبلة، حيث تنبأ بأن تبلغ 16.6% خلال العام المالي 2025/2026 مقابل 17.7% في تقديراته السابقة أكتوبر الماضي، كما خفّض توقعاته لها للعام المالي 2026/2027 إلى 17.8% بدلًا من 18.8% توقعها سابقًا.

وخفّض الصندوق أيضًا توقعاته لهذه النسبة إلى 17.8% خلال العام المالي 2027/2028، مقارنة بـ 18.6% كان قد توقعها في أكتوبر الماضي.

وفي المقابل، رفع الصندوق توقعاته لنسبة النفقات الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2025/2026 إلى 28.8% مقابل 28.4% في تقديراته السابقة.

كما خفّض تقديراته للنفقات خلال العام المالي الماضي 2024/2025 إلى 22.7% مقارنة بـ29% كان قد توقعها في أكتوبر الماضي، وخفّض أيضًا توقعاته للعام المالي 2026/2027 إلى 26.7% بدلًا من 26.9%، بينما رجّح ارتفاع هذه النسبة إلى 24.8% خلال العام المالي 2027/2028 مقارنة بـ24.4% في تقديراته السابقة.

وفي السياق ذاته، خفّضت مؤسسة فيتش سوليوشنز توقعاتها لعجز الحساب الجاري في مصر خلال العام المالي الجاري 2025/2026 ليرتفع من 2.2% إلى 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يتراجع إلى 2.5% في العام المالي المقبل.

وأرجعت المؤسسة ذلك إلى ارتفاع واردات السلع نتيجة زيادة أسعار الطاقة، وتباطؤ أعداد السائحين خلال النصف الثاني من العام المالي، إلى جانب تأخر تعافي إيرادات قناة السويس، وارتفاع متوسط أسعار خام برنت إلى نحو 72 دولارًا للبرميل مقارنة بـ67 دولارًا في تقديرات سابقة.

كما توقعت المؤسسة أن تؤدي اضطرابات إمدادات الغاز إلى زيادة فاتورة الاستيراد بما يتراوح بين 2 و4 مليارات دولار، مع اعتماد أكبر على الشراء الفوري لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء والطاقة.

وكانت كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، قد قالت في تصريحات صحفية سابقة، إن الصندوق لا يناقش في هذه المرحلة زيادة برنامجه مع مصر، مشيرة إلى أن القاهرة تأثرت من تداعيات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

أضافت أن تأثير هذه التداعيات شمل انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وكذلك أسعار الطاقة محليًا، مؤكدة أن الحكومة تصرفت بمسؤولية كبيرة جراء تداعيات الصراع.

وأضافت أن مصر أثبتت أن التدابير المتخذة هي التدابير الصحيحة، لا سيما أنها موجهة بدقة، مشيرة إلى أنه تم بناء نظام حماية اجتماعية موجه بدقة في البلاد خلال السنوات الماضية، وهو نظام مُعاير بدقة ضمن الحيز المالي المتاح.

وتابعت أنه إذا تأثرت الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر نتيجة استمرار الصراع في المنطقة، فهناك برنامج قائم، ويمكن للصندوق مراجعته من منظور ما إذا كان ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات، لكن في هذه المرحلة، تعد مصر أحد الأمثلة الجيدة لدولة خاضت إصلاحات صعبة، ووضعت سياسات مسؤولة، وتتصرف بطريقة تساعد الفئات الأكثر احتياجًا.

azimut

قبل ما تستثمر لازم تعرف

فلوسك رايحة فين

ازيموت بتقدم صناديق استثمارية متنوعة ما بين

جولد-az
صندوق ازيموت للمعادن النفيسة

فرص-az
صندوق ازيموت لفرص الأسهم

ادخار-az
صندوق ازيموت لأدوات الدخل الثابت

استحقاق الدولاري-az
صندوق ازيموت لأدوات الدخل الثابت بالعملات المختلفة

هتساعدك تحدد خطتك وتنوع استثماراتك حسب أهدافك المالية

حمل az invest

- جميع الصناديق تحت رقابة الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم التسجيل الضريبي : 200-139-185

النسبة تراجعت من 96% إلى 84% خلال عامين

59.4% يتوقعون بقاء الدين العام فوق 80% من الناتج المحلي

23.3% يرجحون تجاوز الدين مستوى 90%.. و17.3% يختارون أعلى من 70%

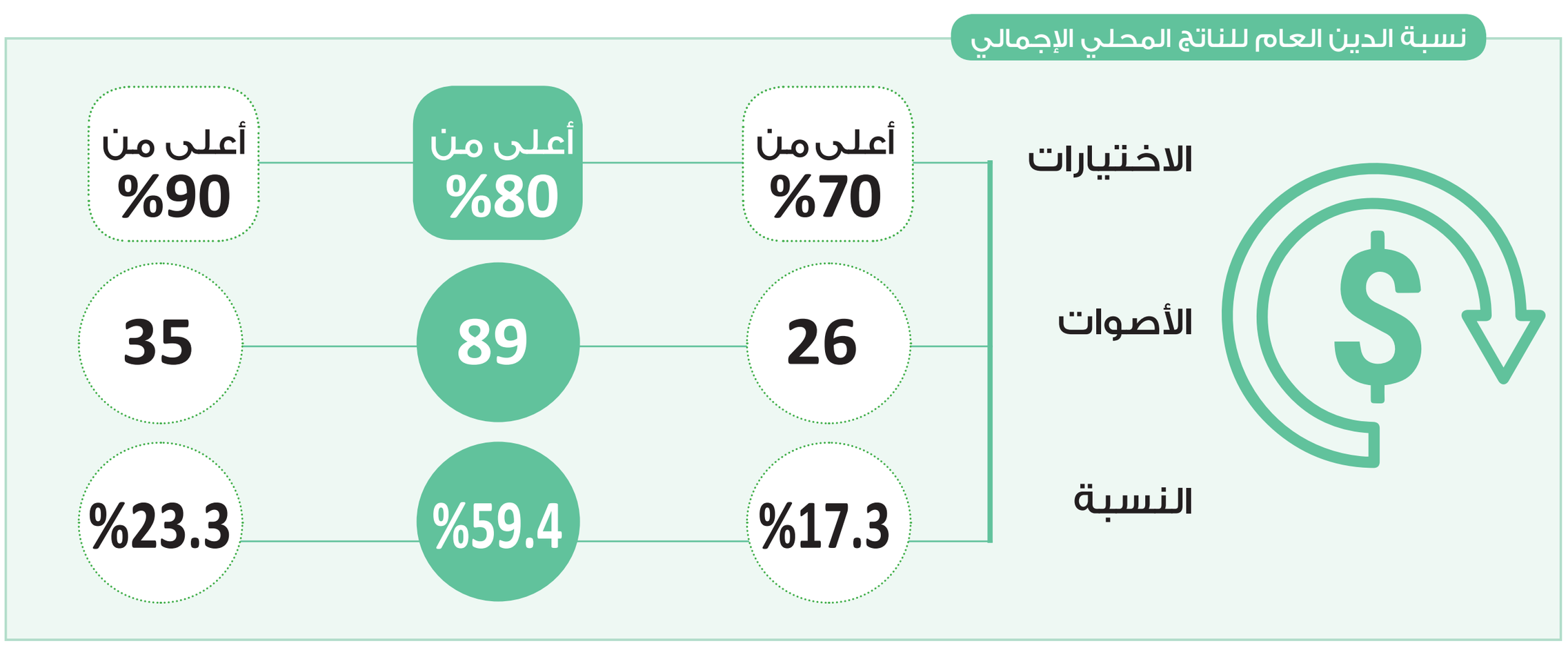

أظهرت نتائج استطلاع جريدة حابي السنوي لعام 2026 ترجيح غالبية المشاركين استمرار نسبة الدين العام لمصر فوق مستوى 80% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار الضغوط التمويلية العالمية والمحلية، وتوسع الدولة في تنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل تستهدف خفض المديونية تدريجيًا وتعزيز الاستدامة المالية.

وكشفت نتائج الاستطلاع تصويت 89 مشاركًا، بنسبة 59.4% من إجمالي الأصوات، لصالح توقع تجاوز نسبة الدين العام مستوى 80% من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، توقع 35 مشاركًا، بنسبة 23.3%، ارتفاع نسبة الدين العام إلى ما يتجاوز 90% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعين بمخاوف استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع تكلفة الاقتراض وتزايد الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة.

بينما رجّح 26 مشاركًا، بنسبة 17.3%، تراجع نسبة الدين العام إلى أقل من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، استنادًا إلى تحسن المؤشرات المالية، واستمرار الحكومة في تنفيذ برنامج خفض المديونية وإطالة عمر الدين وتنويع أدوات التمويل.

وتأتي نتائج الاستطلاع في وقت تواصل فيه الحكومة والبنك المركزي المصري تنفيذ إستراتيجية لإدارة الدين العام تستهدف خفض أعباء المديونية وتعزيز الاستدامة المالية، بالتزامن مع تراجع تدريجي في بعض مؤشرات الدين الخارجي خلال الأشهر الأخيرة.

وأظهرت بيانات البنك المركزي المصري تراجع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 42.4% خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025، مقابل 44.2% خلال الربع الرابع من العام المالي السابق.

ورغم هذا التراجع النسبي في نسبة الدين إلى الناتج، ارتفع رصيد الدين الخارجي بنهاية سبتمبر 2025 بنحو 2.5 مليار دولار ليصل إلى 163.7 مليار دولار، مقارنة بنهاية يونيو من العام نفسه، وهو ما أرجعه البنك المركزي إلى زيادة الاستدامة الخارجية رغم ارتفاع الرصيد القائم للدين.

الحكومة تستهدف خفض دين أجهزة الموازنة إلى 78% بحلول يونيو 2027

الدولة تعتزم تخصيص 50% من حصيلة الطروحات لخفض الدين العام

وفيما يتعلق بالدين العام المحلي، أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي أن إجمالي الدين العام المحلي بلغ نحو 4742.1 مليار جنيه في نهاية يونيو 2020، بما يمثل 77.1% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما استحوذت الحكومة على نحو 87.8% من إجمالي هذا الدين.

كما بلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو 4163.6 مليار جنيه، بزيادة قدرها 432.8 مليار جنيه خلال السنة المالية 2020/2019.

وفي السياق ذاته، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من السنة المالية 2026/2025 نحو 2342.9 مليار جنيه، مقابل 2225.1 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام السابق، بمعدل نمو بلغ 5.3%.

في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو 5653.6 مليار جنيه مقابل 4619.3 مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ 22.4%، مدعومًا بارتفاع الأسعار والنشاط الاقتصادي الاسمي.

كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة نحو 2202.6 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، مقابل 2092.4 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بمعدل نمو بلغ 5.3%، بينما ارتفع بالأسعار الجارية إلى نحو 5440 مليار جنيه مقابل 4412.5 مليار جنيه، مسجلًا معدل نمو بلغ 23.3%.

وفي أحدث تصريحات حكومية بشأن مستهدفات الدين، أكد أحمد كجوك وزير المالية خلال أبريل الماضي، أن الحكومة تستهدف تقليص نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى نحو 78% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو 2027، وهو ما يمثل أدنى مستوى تسجله هذه النسبة منذ سنوات.

وأوضح الوزير أن هذا التوجه يأتي ضمن استراتيجية الدولة لتعزيز الاستدامة المالية وخفض أعباء الدين، من خلال تحقيق فوائض أولية مستمرة، وتنمية الإيرادات، وتحسين كفاءة إدارة الدين العام.

كما أعلن أن الحكومة نجحت بالفعل في خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة، موضحًا أن رصيد الدين الخارجي سجل نحو 77.5 مليار دولار، مقارنة بنحو 78.5 مليار دولار في بداية العام المالي، مع استهداف خفضه بوتيرة تتراوح بين مليار إلى ملياري دولار سنويًا.

وفي مارس الماضي، قال وزير المالية إن خدمة الدين في الموازنة الجديدة للعام المالي 2027/2026 ستنمو بمعدل 5% فقط، مقارنة بمعدل نمو المصروفات العامة البالغ 13.2%، بما يتيح مساحة مالية أكبر للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية.

وأضاف الوزير أن الحكومة تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة 5% بما يعادل نحو 1.2 تريليون جنيه، إلى جانب خفض العجز الكلي إلى 4.9% خلال العام المالي المقبل.

وفي السياق ذاته، أكد مصطفى مدبولي خلال مؤتمر صحفي في ديسمبر 2025 أن الحكومة تعمل بالتعاون مع البنك المركزي على خفض الدين العام، سواء المحلي أو الخارجي، موضحًا أن مصر تُصنف ضمن الدول متوسطة الدين.

وأشار مدبولي إلى أن الحكومة تستهدف خفض الدين الخارجي إلى نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي، مع إمكانية التراجع إلى مستويات أقل بالتزامن مع تسارع النمو الاقتصادي.

وأوضح رئيس الوزراء أن القروض الجديدة يتم توجيهها فقط لتغطية الاحتياجات الأساسية، مثل المنتجات البترولية والغذائية، مع تعزيز حوكمة الاقتراض الخارجي وتوجيه التمويلات للقطاعات ذات الأولوية.

كما كشف عن اتباع الحكومة آلية لإدارة الدين الخارجي تعتمد على استبدال الديون المستحقة بأخرى أطول أجلًا وأقل تكلفة، بما لا يؤدي إلى زيادة إجمالي المديونية.

وفي ديسمبر الماضي أيضًا، قال وزير المالية إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 96% في يونيو 2023 إلى 84% في يونيو 2025، مشيرًا إلى أن الدين الحكومي الخارجي صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 2.5 مليار دولار، إلى جانب الانخفاض الطفيف في أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار.

وفي المقابل، تراجعت أعباء خدمة الدين الخارجي لتسجل نحو 6.4 مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من السنة المالية 2026/2025، مقابل نحو 7.9 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق، نتيجة انخفاض الأقساط المسددة إلى نحو 4.3 مليارات دولار مقابل 5.6 مليارات دولار، وتراجع الفوائد المدفوعة إلى نحو 2.1 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار، متضمنة فوائد الودائع والسندات.

كما سجلت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 42.2% بنهاية سبتمبر 2025، بما يعكس استمرار التحسن النسبي في مؤشرات تراجع بنحو 4 مليارات دولار خلال عامين.

وذكر الوزير أن وزارة المالية أصبحت تسدد التزامات تفوق حجم الاقتراض الجديد، إلى جانب التوسع في مبادلة الديون بالاستثمارات وتوجيه الإيرادات الاستثنائية نحو خفض الدين العام.

وفي يناير الماضي، كشف الإصدار الثاني من السردية الوطنية للتنمية الشاملة، الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عن خطة حكومية تستهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 70% على المدى المتوسط، مقابل 89.4% في يونيو 2024 و83.8% في يونيو 2025.

وتضمنت الخطة تطوير إستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام، ترتكز على خفض أعباء خدمة الدين، ووضع سقف رسمي لدين الحكومة العامة، وتخصيص ما لا يقل عن 50% من حصيلة برنامج الطروحات الحكومية لخفض الدين العام.

كما تستهدف الاستراتيجية تنويع مصادر التمويل المحلي والخارجي، وإطالة متوسط عمر الدين إلى 4.8 سنوات مقابل 3 سنوات حاليًا، إلى جانب التوسع في إصدار أدوات دين جديدة تشمل الصكوك والأدوات الاجتماعية وأدوات التجزئة.

وتشمل الخطة أيضًا تنويع قاعدة المستثمرين، وتعزيز إدراج أدوات الدين الحكومية في المؤشرات العالمية، بما يدعم خفض تكلفة الاقتراض وتحسين مستويات السيولة وجذب المستثمرين الأجانب.

وأكدت السردية الوطنية أن الحكومة تستهدف خفض الدين الخارجي بما يتراوح بين مليار إلى ملياري دولار سنويًا، مع التوسع في التمويلات الميسرة ومبادلات الديون والاستثمارات.

كما أشارت إلى اعتماد سقف للدين الخارجي يتراوح بين 40% و45% من الناتج المحلي الإجمالي، مع عدم تجاوزه إلا في حالات الضرورة القصوى وبعد موافقة مجلس الوزراء.

إستراتيجية إدارة الدين تتضمن التوسع في مبادلة الديون بالاستثمارات

صندوق النقد يرجّح هبوط الدين العام إلى 72.5% من الناتج المحلي بحلول 2030/2029

وفي إطار إعادة هيكلة الدين، تضمنت الإستراتيجية التوسع في مبادلة الديون باستثمارات على غرار صفقة رأس الحكمة، إلى جانب برامج مبادلة الديون من أجل التنمية مع عدد من الدول، من بينها ألمانيا وإيطاليا، مع استمرار التفاوض مع الصين بشأن اتفاقات مماثلة.

وفي أكتوبر الماضي، توقع صندوق النقد الدولي تراجع نسبة إجمالي الدين العام الحكومي لمصر إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2026/2025، مقابل 87% خلال العام المالي السابق.

كما رجّح الصندوق استمرار انخفاض الدين العام خلال السنوات التالية ليصل إلى 82.4% خلال العام المالي 2027/2026، ثم إلى 79.5% في 2028/2027، و76.3% في 2029/2028، وصولًا إلى نحو 72.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المالي 2030/2029.

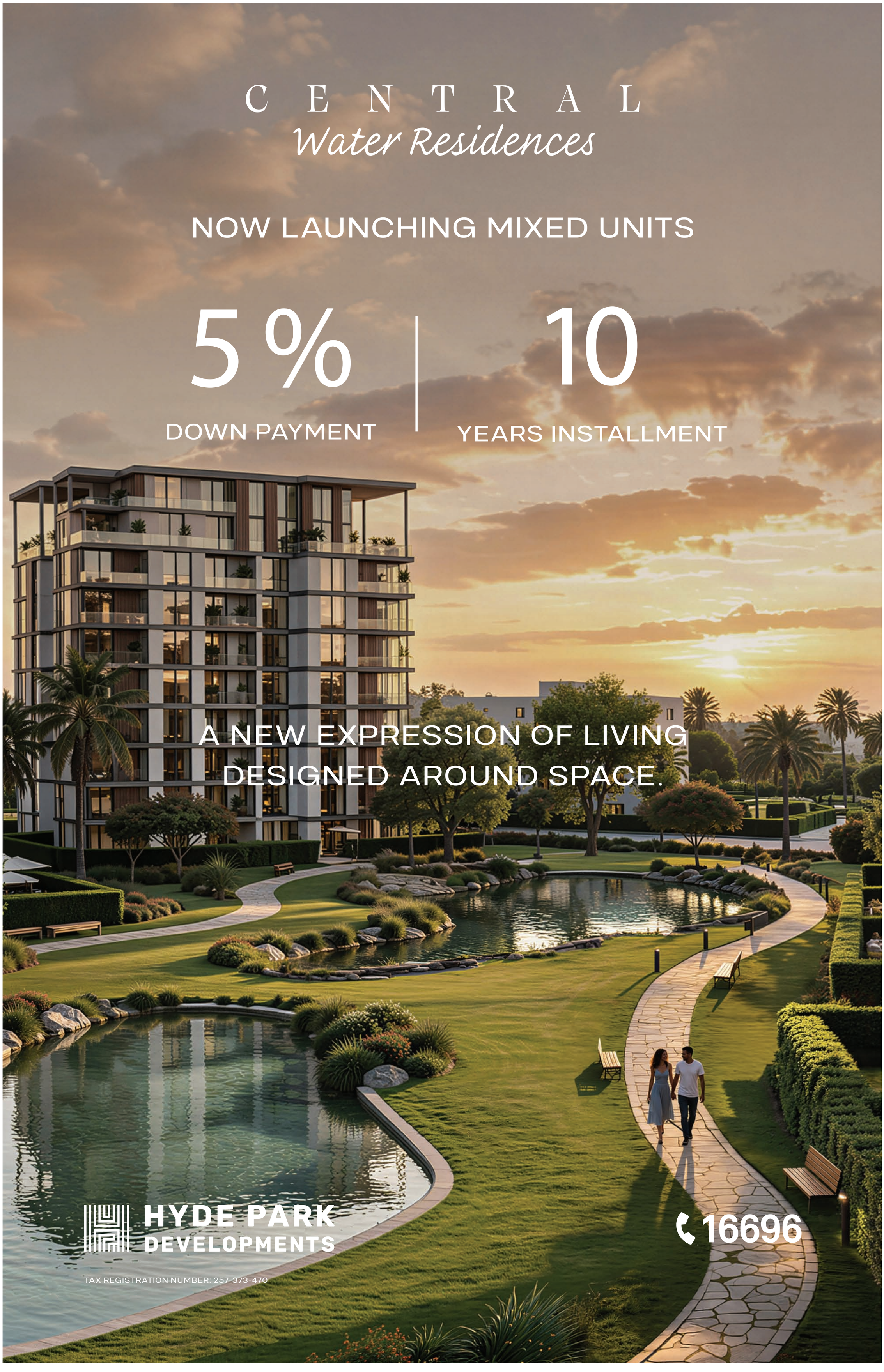
CENTRAL
Water Residences
NOW LAUNCHING MIXED UNITS
5%
DOWN PAYMENT
10
YEARS INSTALLMENT
A NEW EXPRESSION OF LIVING
DESIGNED AROUND SPACE.
HYDE PARK
DEVELOPMENTS
TAX REGISTRATION NUMBER: 257-373-470
16696

«المركزي للإحصاء»: بلغ 6% خلال الربع الأول

61.3% يرجحون استقرار معدل البطالة

20% يتوقعون ارتفاع المعدل.. و18.7% يرون تراجعه

نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات تنخفض إلى 79.6% مقابل 82.1%

حملة المؤهلات الجامعية يمثلون النسبة الأكبر من المتعطلين بنحو 41.5%

اتجاه معدل البطالة بنهاية 2026

	زيادة	استقرار	تراجع
الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
الأصوات	30	92	28
النسبة	%20	%61.3	%18.7

توقع 61.3% من المشاركين في استطلاع «حابي» استقرار معدلات البطالة خلال العام الحالي 2026، بينما رأى 20% أنها ستشهد زيادة، وتوقع 18.7% تراجعًا في معدلات البطالة.

جدير بالذكر أن نحو 21.25% من المشاركين في استطلاع 2025 كانوا قد توقعوا زيادة معدلات البطالة، بينما رأى 56.25% أن معدلات البطالة ستستقر، في حين اعتقد 22.5% أن معدلات البطالة ستنخفض.

وكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد أعلن نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول من عام 2026، مشيرًا إلى أن معدل البطالة بلغ 6.0% من إجمالي قوة العمل، بانخفاض 0.2 نقطة مئوية عن الربع السابق.

وذكر الجهاز في تقرير، أن تقدير حجم قوة العمل سجل 35.412 مليون فرد، مقابل 34.829 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها 1.7%.

وبحسب التقرير، بلغت قوة العمل في الحضر 15.238 مليون فرد، بينما بلغت في الريف 20.174 مليون فرد .أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل 27.588 مليون فرد للذكور، مقابل 7.824 مليون فرد للإناث.

وأشار التقرير، إلى ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار 610 آلاف مشتغل خلال الربع الحالي مقارنةً بالربع السابق، وانخفاض عدد المتعطلين بمقدار 26 ألف فرد، ما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بمقدار 583 ألف فرد.

وسجل عدد المتعطلين 2.126 مليون فرد (1.006 مليون ذكور، 1.120 مليون إناث)، مقابل 2.152 مليون فرد في الربع السابق بانخفاض قدره 26 ألف متعطل بنسبة 1.2%، وزيادة قدرها 15 ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 0.7%.

وبلغ معدل البطالة بين الذكور 3.6% من إجمالي الذكور في قوة العمل خلال الربع الحالي، مقابل 3.8% في الربع السابق و3.6% في الربع المماثل من العام السابق.

وبلغ معدل البطالة بين الإناث 14.3% من إجمالي الإناث في قوة العمل في كل من الربع الحالي والربع السابق، مقابل 16.4% في الربع المماثل من العام السابق.

وبلغ معدل البطالة في الحضر 8.4% من إجمالي قوة العمل في الحضر، مقابل 9.7% في الربع السابق و9.8% في الربع المماثل من العام السابق، فيما بلغ معدل البطالة في الريف 4.2% مقابل 3.4% في الربع السابق و3.6% في الربع المماثل من العام السابق.

وبلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها 79.6% من إجمالي المتعطلين في الربع الحالي، مقابل 82.1% في الربع السابق، فيما توزعت النسب بواقع 20.4% لمن هم أقل من المتوسط وما دونه، و38.1% لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، و41.5% لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

وبلغ عدد المشتغلين 33.287 مليون فرد مقابل 32.677 مليون فرد في الربع السابق بنسبة زيادة 1.9%، حيث بلغ عدد المشتغلين في الحضر 13.955 مليون مشتغل، مقابل 19.332 مليون مشتغل في الريف.

وسجل عدد المشتغلين بأجر نقدي 22.976 مليون مشتغل (18.784 مليون ذكور، 4.192 مليون إناث) بنسبة 69.0% من إجمالي المشتغلين، مقابل 67.7% في الربع السابق و69.7% في الربع المماثل من العام السابق.

كما بلغ عدد المشتغلين أصحاب الأعمال التي يديرونها ويستخدمون آخرين 1.684 مليون مشتغل (1.594 مليون ذكور، 90 ألف إناث) بنسبة 5.1% من إجمالي المشتغلين، مقابل 6.2% في الربع السابق و4.3% في الربع المماثل من العام السابق.

وبلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحدًا 6.226 مليون مشتغل (5.338 مليون ذكور، 888 ألف إناث) بنسبة 18.7% من إجمالي المشتغلين، مقابل 18.1% في الربع السابق و22.0% في الربع المماثل من العام السابق.

كما بلغ عدد المشتغلين المساهمين في مشروعات داخل الأسرة بدون أجر 2.401 مليون مشتغل (866 ألف ذكور، 1.535 مليون إناث) بنسبة 7.2% من إجمالي المشتغلين، مقابل 8.0% في الربع السابق و4.0% في الربع المماثل من العام السابق.

وكانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي قد أصدرت تقريرًا حول مستهدفات ومرتكزات خطة العام المالي 2026/2025.

وتستهدف الموازنة الجديدة تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي في حدود 4.5%، وهو مُعدّل مُرتفع نسبيًا قياسًا بالمُعدّل المُتواضع الذي سجّل 4.2% في عام 2024/23 على خلفية التأثّر المُباشر بالأزمات الاقتصاديّة والجيوسياسيّة. أضاف التقرير إنه من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 9.1 تريليون جنيه بالأسعار الثابتة عام 2026/25، ليصل إلى نحو 20.4 تريليون جنيه بالأسعار الجارية، مُقابل نحو 17.3 تريليون جنيه مُتوقّع عام 2025/24 بنسبة زيادة قدرُها 18%.

كما تُساهم مصادر النمو الاقتصادي الثلاثة بصورة إيجابيّة ومُتوازنة في تحقيق مُعدّل النمو المُستهدف البالغ 4.5%، حيث يُساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنحو 27%، والإنفاق الاستثماري بنسبة 37%، وصافي التغير في الصادرات بنسبة 36%.

وتطرق التقرير، إلى المُساهمات القطاعيّة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026/25، مشيرًا إلى أن قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والزراعة والصناعة التحويليّة والأنشطة العقاريّة والنقل والخدمات الاجتماعيّة تُشكّل القطاعات المُحرّكة للنمو الاقتصادي السريع نتيجة كِبر وزنها النسبي في الناتج وتنامي أنشطتها السلعيّة والخدميّة وفقًا لسلّم الأولويّات المُقرّرة بالخطة.

وأشار التقرير إلى نمو معدل الاستثمارات الكليّة المُستهدفة بالخطة لتصل إلى 3.5 تريليون جنيه لأول مرة مُقارنة بالاستثمارات المُتوقّعة لعام 2025/24 والبالغة نحو 2.2 تريليون جنيه، وبالاستثمارات الفعليّة لعام 2024/23 التي تبلغ 1.6 تريليون جنيه، مؤكدًا أن هذه المؤشرات تدل على قناعة الدولة بالدور المُهم الذي يلعبه الاستثمار كمُحرّك أساسي فاعل للنمو الاقتصادي.

كما أكد التقرير استمرار تصاعُد مُعدّل الاستثمار ليُسجّل 17.1% من الناتج المحلي في عام 2026/25 مُقابل مُعدّلات أقل في العامين السابقين حيث بلغ 13% عام 2025/24 و11.9% عام 2024/23، مشيرًا إلى تحقّق التوازن المطلوب في المُساهمات الاستثمارية للمجموعات القطاعيّة الثلاث المُكوّنة للناتج المحلي الإجمالي المُتوقّع عام 2026/25.

تابع التقرير، أنه من المتوقّع تزايُد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو 1.94 تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة 62.7% من الإجمالي مُقابل 37.3% للاستثمارات العامة، في ظل توجّه الدولة لتدعيم الجهود الرامية لتسريع وتيرة نمو القطاع الخاص مع توكيد مبادئ الحوكمة الجيّدة والحياد التنافسي.

كما أشار إلى تخصيص اعتمادات قدرُها نحو 1.16 تريليون جنيه كاستثمارات عامة مُستهدفة بخطة عام 2026/25، مُقابل استثمارات مُتوقّعة عام 2025/24 في حدود تريليون جنيه، وذلك في إطار التزام الدولة بالسقف الائتماني المُقرّر في هذا الشأن ترشيدًا للإنفاق العام، وتخفيضًا لأعباء المديونية الناجمة عن خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وإفساحًا لمجالات أوسع لمُشاركات القطاع الخاص في الجهود الإنمائيّة، ويُفصح هيكل توزيع الاستثمارات العامة عن استحواذ الجهاز الحكومي على 37.6% والهيئات الاقتصاديّة العامة على 43.3% مُقابل 19.1% كاستثمارات محليّة على مُستوى دواوين عموم المُحافظات.

وأكد أن خطة عام 2026/25 تحرص بوجه عام على مُواصلة رفع كفاءة الاستثمار العام، سواء في مرحلة التخطيط وتخصيص الموارد أو في مرحلة مُتابعة التنفيذ وتقويم الأداء من خلال تأكيد أهمية الالتزام بالآليّات المُقترحة لتطوير ورفع كفاءة الاستثمارات العامة، مضيفًا أن أعمال المُتابعة وتقويم الأداء وفقًا لمنهجية البرامج والأداء تشمل مُتابعة تنفيذ الخطة بالتوافق مع مُستهدفات رؤية مصر 2030 وبرنامج عمل الحكومة، ومُتابعة مُؤشّرات الاستراتيجيّات القطاعيّة والتحقّق من توافقها مع مُستهدفات الخطة، ورصد أثر الاستثمار العام على تحسّن المُؤشّرات الدوليّة، ورصد أثر تنفيذ البرامج على توطين التنمية المُستدامة بالمُحافظات، وتقييم أثر الخطة على التحوّل للاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى تقييم أثر الخطة على مُراعاة الأولويّات الاجتماعيّة.

وأشار التقرير إلى التحسن الملحوظ في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول والربع الثاني من العام المالي الجاري، ليتصاعد من 3.5% إلى 4.3%، مع توقع بلوغ النمو في الربعين الثالث والرابع نحو 4.1% و4.2% على التوالي، ليسجل الاقتصاد معدل نمو بنسبة 4% في نهاية العام.

أضاف التقرير، أن مظاهر التحسن في أداء الاقتصاد المصري تتضمن أيضا تنامي الإيرادات السياحيّة إلى 4.8 مليار دولار في الربع الأول من عام 2025/24 مُقابل 4.5 مليار دولار في الربع المُناظر من عام 2024/23، وانحسار نسبة الانخفاض في إيرادات قناة السويس خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2024 من 63% في أكتوبر عام 2024 إلى 59.2% في ديسمبر2024. إلى أن وصل مُعدّل الانحسار إلى 23.8% في فبراير 2025، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطيّات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري على أساس سنوي لتسجّل 47.4 مليار دولار في نهاية فبراير 2025، مُقابل 35.3 مليار دولار في فبراير 2024 بنسبة نمو نحو 34%.

وأوضح التقرير، أن من مظاهر هذا التحسن، الاستمرار في احتواء التضخم، وبخاصة مع اتجاهه النزولي في مارس الماضي على خلفية تأثير فترة الأساس، مع مواصلة متابعة ومراجعة أسعار الطاقة تبعًا للتطورات العالمية وتكلفة الإنتاج المحلي، وتزايد قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 17.1 مليار دولار في النصف الأول من عام 2025/24 مُقابل 9.4 مليار دولار في الفترة المُقابلة من عام 2024/23، فضلًا عن حدوث طفرة في صافي الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة من 10 مليارات دولار في عام 2024/23 إلى 46.1 مليار دولار في عام 2025/24.

فيما تستعد وزارة العمل بالتزامن مع بداية عام 2026، للانتهاء من عدة ملفات مهمة تتعلق بسوق العمل وتمكين الشباب من فرص عمل لائقة، ومن أبرز تلك المشروعات إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التى ستمثل انطلاقة حقيقية نحو توفير ملايين فرص العمل بشكل سهل ومبسط.

وكذلك منصة عالمية لسوق العمل ستكون بمثابة منصة عالمية تسهل التواصل بين أصحاب الأعمال والباحثين عن عمل، سواء أكانوا عمالا محليين أم شركات عالمية تبحث عن كفاءات مصرية، وستتيح للشركات الأوروبية الانضمام واختيار العمالة المناسبة، مع إمكانية اختبار المهارات عبر الإنترنت أو داخل مراكز التدريب التابعة للوزارة.

وسيشهد عام 2026 انخفاضًا إضافيًا في معدل البطالة لتصل إلى ما دون 6%، كما أن مصر تمتلك قوة شبابية هائلة تتمثل في 21.6 مليون شاب تحت سن الـ30 عامًا. وأطلقت الوزارة مبادرة جديدة تحت مسمى «التفتيش الذكي»، والتي وصفت بأنها شراكة حقيقية مع أصحاب الأعمال وليست تصيدًا للأخطاء، وتقوم المبادرة على السماح للشركات الراغبة بتقديم طلب للحصول على شهادة امتثال بعد إجراء مراجعة شاملة على التزامها بمعايير السلامة والصحة المهنية وقوانين العمل، كما أن الشركات التي تحصل على الشهادة الخضراء تعفى من التفتيش لمدة عام كامل قابلة للتجديد، ما يحفز بقية الشركات على الامتثال للمعايير.

كيف كانت توقعات البطالة فى بداية 2025؟

	زيادة	استقرار	تراجع
الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
الأصوات	25.5	67.5	27
النسبة	%21.25	% 56.25	% 22.5

كونتكت

حلول مالية رقمية
تدعم كل خطوة في رحلتك

تأميـــن

تمويـــل

رقم التسجيل الضريبي :١٥٥-٢٢٢-٢٠٠

Contact

Download the App

16177

contact.eg

32.7% توقعوا زيادته.. و30.6% يصوتون لصالح التراجع

36.7% يرجحون استقرار الإنفاق الاستهلاكي

فيتش سوليوشنز: مؤشر القوة الشرائية الحقيقية للمستهلكين سيكون أعلى بنسبة 23%

اتجاه تطور الانفاق الاستهلاكي

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
الأصوات	49	55	46
النسبة	%32.7	%36.7	%30.6

اتفق أغلبية المشاركين في استطلاع جريدة حابي لعام 2026 بواقع 55 صوتًا يمثلون نسبة 36.7% من إجمالي الأصوات، على استقرار اتجاه تطور الإنفاق الاستهلاكي خلال العام الجاري، فيما أكد 49 مشاركًا بنسبة 32.7% على اتجاهه نحو النمو، ورأى 46 صوتًا يمثلون 30.6% اتجاهه نحو التراجع.

وكان 42 صوتًا من المشاركين في استطلاع جريدة حابي لعام 2025، قد توقعوا تراجع الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين، فيما تكهن 40 صوتًا باستقرار معدلاته، في حين رجح 38 صوتًا نمو معدل الإنفاق الاستهلاكي.

وتوقعت مؤسسة فيتش سوليوشنز أن يواصل إنفاق المستهلكين في مصر تحقيق أداء قوي خلال عام 2026، مدفوعًا باستمرار توسع النشاط الاقتصادي وتحسن أوضاع سوق العمل، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع دخول الأسر وزيادة قدرتها الشرائية.

أشارت المؤسسة إلى أن التباطؤ في معدلات التضخم واستقرار سعر صرف الجنيه المصري سيكونان من العوامل الرئيسية الداعمة للإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب استمرار نمو قطاع السياحة وانتعاش تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام 2025، مما يوفر قاعدة قوية للنمو خلال العام المقبل.

وذكرت فيتش أن الإنفاق الحقيقي للمستهلك المصري المُقاس بأسعار عام 2010، من المتوقع أن ينمو بنسبة 4.7% على أساس سنوي في عام 2026، بعد تحقيق نمو قوي بلغت نسبته 23.1% في عام 2025، كما قدرت المؤسسة إجمالي إنفاق الأسر بأسعار 2010 بنحو 2.6 تريليون جنيه في عام 2026، بزيادة تبلغ 68% مقارنة بمستواه قبل جائحة كورونا في عام 2019.

أضاف التقرير أن مؤشر القوة الشرائية الحقيقية للمستهلكين في مصر سيكون أعلى بنسبة 23% مقارنة بما قبل الجائحة، مع توقع ارتفاعه إلى 36% بحلول عام 2029، وهو ما سيعزز ميل الأسر إلى الإنفاق، ولا سيما في القطاعات الاستهلاكية والترفيهية.

وأوضحت فيتش سوليوشنز أن تراجع الضغوط التضخمية وتوجه السياسة النقدية نحو التيسير سيدعمان القوة الشرائية للأسر، كما أن استقرار الجنيه المصري سيساهم في تخفيف الضغوط السعرية على الواردات وتعزيز الطلب المحلي.

«ماستر كارد»: المستهلكون يظلون واعين ومركزين على الإنفاق الذكي والقائم على القيمة

أكد معهد ماستركارد للاقتصاد في تقريره السنوي «التوقعات الاقتصادية 2026»، أن المستهلكين يظلون واعين ومركزين على الإنفاق الذكي والقائم على القيمة، مع تفضيل تجارب حياتية مميزة مثل السفر والفعاليات الحية، مع الحفاظ على الحذر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية.

وقالت خديجة حق، كبيرة الاقتصاديين في منطقة أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا في معهد ماستركارد للاقتصاد، إن التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبدو إيجابية بشكل عام، مدعومة بالإصلاحات الهيكلية المستمرة، متوقعة أن تعمل الظروف المالية المحسنة في دول مصدرة للنفط على تنشيط القطاعات غير النفطية.

ونوهت إلى استفادة المستهلكين من انخفاض تكاليف الاقتراض والتضخم المسيطر عليه، ما يعزز الطلب في قطاعات رئيسية مثل العقارات والسياحة والتجزئة، لافتة إلى أنه على الرغم من ذلك هناك مخاطر تشمل التوترات الجيوسياسية والتحديات المناخية التي قد تؤثر على الاستثمارات والنشاط الاقتصادي.

ويتوقع التقرير الصادر عن معهد ماستركارد للاقتصاد أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.6% على أساس سنوي، مقارنة بالنمو العالمي المتوقع عند 3.1%، مع تفاوت في معدلات النمو بين الدول.

كيف كانت توقعات الإنفاق الاستهلاكي بداية 2025؟

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
الأصوات	38	40	42
النسبة	% 31.67	% 33.33	%35

وذكر التقرير أن النمو الأقوى متوقع في قطر بنسبة 4.9%، مدفوعًا بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، تليها مصر بنسبة 4.4%، لافتًا إلى أنه في الإمارات والسعودية، من المتوقع أن يصل النمو إلى 4.3% و3.6% على التوالي، مع نمو أقوى للناتج المحلي غير النفطي يقترب من 5% في كلا البلدين، بينما من المتوقع أن تسجل عمان 3.3%، والبحرين 3.1%، والكويت 2.5%.

وتوقع التقرير أيضا أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مستقرًا عند نحو 2%، بينما ينخفض إلى متوسط 6.7% في الاقتصادات المستوردة للنفط، مما يتيح للبنوك المركزية فرصة تخفيض أسعار الفائدة وخفض تكلفة المعيشة، مدعومة بضعف الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الطاقة.

وأكدت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 13.4% لشهر أبريل 2026، مقابل 13.5% عن شهر مارس 2026، وبلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية 287.9 نقطة لشهر أبريل 2026، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قدره 1.2% عن شهر مارس 2026.

وأرجع أهم الأسباب إلى ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (1.4%)، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة (1.8%)، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة (1.2%)، ومجموعة الفاكهة بنسبة (3.8%)، ومجموعة الخضروات بنسبة (5.1%)، ومجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة (0.7%)، ومجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة (0.6%)، ومجموعة المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية بنسبة (0.2%)، ومجموعة الدخان بنسبة (0.5%)، ومجموعة الأقمشة بنسبة (1.7%)، ومجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (2.1%).

كما ارتفعت أسعار مجموعة التنظيف والإصلاح وتأجير الملابس بنسبة (2.6%)، ومجموعة الأحذية بنسبة (1.7%)، ومجموعة الإيجار الفعلي للمسكن بنسبة (5.4%)، ومجموعة صيانة وإصلاح المسكن بنسبة (2.6%)، ومجموعة المياه والخدمات المتنوعة المتعلقة بالمسكن بنسبة (1.5%)، ومجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة (2.5%).

وفيما يتعلق بقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، فقد سجل هو الآخر ارتفاعاً قدره (2.7%)، بسبب ارتفاع أسعار مجموعة المفروشات المنزلية بنسبة (1.6%)، ومجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (2.7%)، ومجموعة الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية بنسبة (2.2%)، وكذلك مجموعة أدوات ومعدات المنازل والحدائق بنسبة (3.0%).

وذكرت البيانات أيضا، أن قسم الرعاية الصحية سجل ارتفاعًا قدره (1.3%)، بسبب زيادة أسعار مجموعة خدمات مرضى العيادات الخارجية بنسبة (3.1%)، ومجموعة خدمات المستشفيات بنسبة (3.5%).

كما ارتفع قسم النقل والمواصلات بمعدل (3.5%)، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة شراء المركبات بنسبة (2.2%)، ومجموعة المنفق على النقل الخاص بنسبة (0.6%)، ومجموعة خدمات النقل بنسبة (5.1%).

وسجل قسم الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة قدرها (0.3%)، في ظل ارتفاع أسعار مجموعة خدمات البريد بنسبة (4.2%)، ومجموعة معدات خدمات الهاتف والفاكس بنسبة (3.5%)، ومجموعة معدات الصوت والصورة ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات بنسبة (5.6%)، ومجموعة الصحف والكتب والأدوات الكتابية بنسبة (0.3%)، وكذا مجموعة الرحلات السياحية المنظمة بنسبة (5.4%)، ومجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة (3.9%)، ومجموعة خدمات الفنادق بنسبة (0.8%)، ومجموعة العناية الشخصية بنسبة (2.6%).

وأشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى انخفاض أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (-6.4%)، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (-0.3%)، ومجموعة الأمتعة الشخصية بنسبة (-0.1%).

وسجل قسم الطعام والمشروبات انخفاضاً قدره (-0.5%) بسبب انخفاض أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (-6.4%)، وتراجع أسعار مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (-0.3%)، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (1.4%)، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة (1.8%)، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة (1.2%)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعة الفاكهة بنسبة (3.8%)، ومجموعة الخضروات بنسبة (5.1%)، ومجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة (0.7%)، ومجموعة منتجات غذائية أخرى بنسبة (1.9%)، فضلا عن ارتفاع أسعار مجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة (0.6%)، ومجموعة المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية بنسبة (0.2%).

أضاف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن قسم المشروبات الكحولية والدخان سجل ارتفاعاً قدره (0.5%)، وذلك بسبب ارتفاع مجموعة الدخان بنسبة (0.5%).

وشهد قسم الملابس والأحذية ارتفاعاً قدره (2.0%)، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة الأقمشة بنسبة (1.7%)، ومجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (2.1%)، ومجموعة التنظيف والإصلاح وتأجير الملابس بنسبة (2.6%)، ومجموعة الأحذية بنسبة (1.7%).

وسجل قسم المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود ارتفاعًا قدره (4.2%)، بسبب زيادة أسعار مجموعة الإيجار الفعلي للمسكن بنسبة (5.4%)، ومجموعة صيانة وإصلاح المسكن بنسبة (2.6%)، ومجموعة المياه والخدمات المتنوعة المتعلقة بالمسكن بنسبة (1.5%)، ومجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة (2.5%).

وفيما يتعلق بقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، فقد سجل هو الآخر ارتفاعاً قدره (2.7%)، بسبب ارتفاع أسعار مجموعة المفروشات المنزلية بنسبة (1.6%)، ومجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (2.7%)، ومجموعة الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية بنسبة (2.2%)، وكذلك مجموعة أدوات ومعدات المنازل والحدائق بنسبة (3.0%).

وذكرت البيانات أيضا، أن قسم الرعاية الصحية سجل ارتفاعًا قدره (1.3%)، بسبب زيادة أسعار مجموعة خدمات مرضى العيادات الخارجية بنسبة (3.1%)، ومجموعة خدمات المستشفيات بنسبة (3.5%).

كما ارتفع قسم النقل والمواصلات بمعدل (3.5%)، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة شراء المركبات بنسبة (2.2%)، ومجموعة المنفق على النقل الخاص بنسبة (0.6%)، ومجموعة خدمات النقل بنسبة (5.1%).

وسجل قسم الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة قدرها (0.3%)، في ظل ارتفاع أسعار مجموعة خدمات البريد بنسبة (4.2%)، ومجموعة معدات خدمات الهاتف والفاكس بنسبة (3.5%).

ونوه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن قسم الثقافة والترفيه سجل ارتفاعًا قدره (2.1%)، بسبب زيادة أسعار مجموعة معدات الصوت والصورة ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات بنسبة (5.6%)، ومجموعة الخدمات الثقافية والترفيهية بنسبة (0.3%)، ومجموعة الصحف والكتب والأدوات الكتابية بنسبة (0.3%)، ومجموعة الرحلات السياحية المنظمة بنسبة (5.4%).

وكذلك ارتفع قسم المطاعم والفنادق بمقدار (3.9%)، نتيجة لزيادة أسعار مجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة (3.9%)، ومجموعة خدمات الفنادق بنسبة (0.8%).

وسجل أيضًا قسم السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعًا قدره (1.7%) بسبب زيادة أسعار مجموعة العناية الشخصية بنسبة (2.6%).

redcon PROPERTIES

15799

GOLDEN GATE

THE RHYTHM OF NEW CAIRO

TAX NUMBER: 574-616-985

بعدد أصوات بلغ 99 صوتا من إجمالي المشاركين البالغ عددهم 150

66% يرجحون استمرار الدولار فوق مستوى 50 جنيها

20% يرون احتمالية لتداول الدولار عند سعر أعلى من 55 جنيها

قبل اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران واضطراب الأوضاع بمنطقة الشرق الأوسط، كانت توقعات المؤسسات الدولية والمحللين متفائلة بشأن سعر صرف الجنيه أمام الدولار والعملات الأجنبية، إذ كانوا يرون أن الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في مصر منذ عام 2024 في إطار برنامج صندوق النقد الدولي كانت تؤتي بثمارها بصورة أفضل وأسرع مما كان متوقعا. ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، وتغيرت الأوضاع بشكل سريع بدءا من شهر مارس الماضي وفي أعقاب اندلاع الحرب.

سرعان ما انعكست تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران إلى الاقتصاد المصري بصفة عامة وسوق الصرف بصفة خاصة، نتيجة تخارج جزء من استثمارات الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة ومن بينها مصر، ليتحول جزء من استثمارات المؤسسات والصناديق والمحافظ الأجنبية بسوق الدين الحكومي المصري والذي شكل دعما لوقت طويل لتدفقات النقد الأجنبي إلى ضغطا في الطلب على العملة الأجنبية.

وخلال نحو شهر واحد من اندلاع الحرب، ارتفع سعر الدولار أمام الجنيه في مصر بشكل متسارع تحت ضغط الخروج المفاجئ للمستثمرين الأجانب من الأسواق الناشئة، ووصل إلى مستوى قرب 54.60 جنيه للدولار في نهاية شهر مارس، بعد أن كان يتداول عند نحو 47.97 جنيه قبل اندلاع الحرب، في تطور فسره أغلب المحللين الاقتصاديين وقتها بأنه يعكس بشكل فعال السياسة المرنة التي ينتهجها البنك المركزي المصري في سوق صرف العملات الأجنبية ويطبقها منذ برنامج صندوق النقد الدولي الأخير، إذ عكس سعر الصرف حجم الطلب المتزايد على العملة الأجنبية، علاوة على تحمل المستثمرين الأجانب نتيجة قراراتهم بالتخارج عبر تقليص عوائدهم من فروق العملة عند الخروج.

وعلى صعيد التوقعات لسعر صرف الجنيه خلال العام الجاري 2026 في استطلاع جريدة «حابي» لمؤشرات الاقتصاد، اختار غالبية المشاركين بعدد 99 صوتا وبنسبة

السعر الرسمي المتوقع للدولار أمام الجنيه

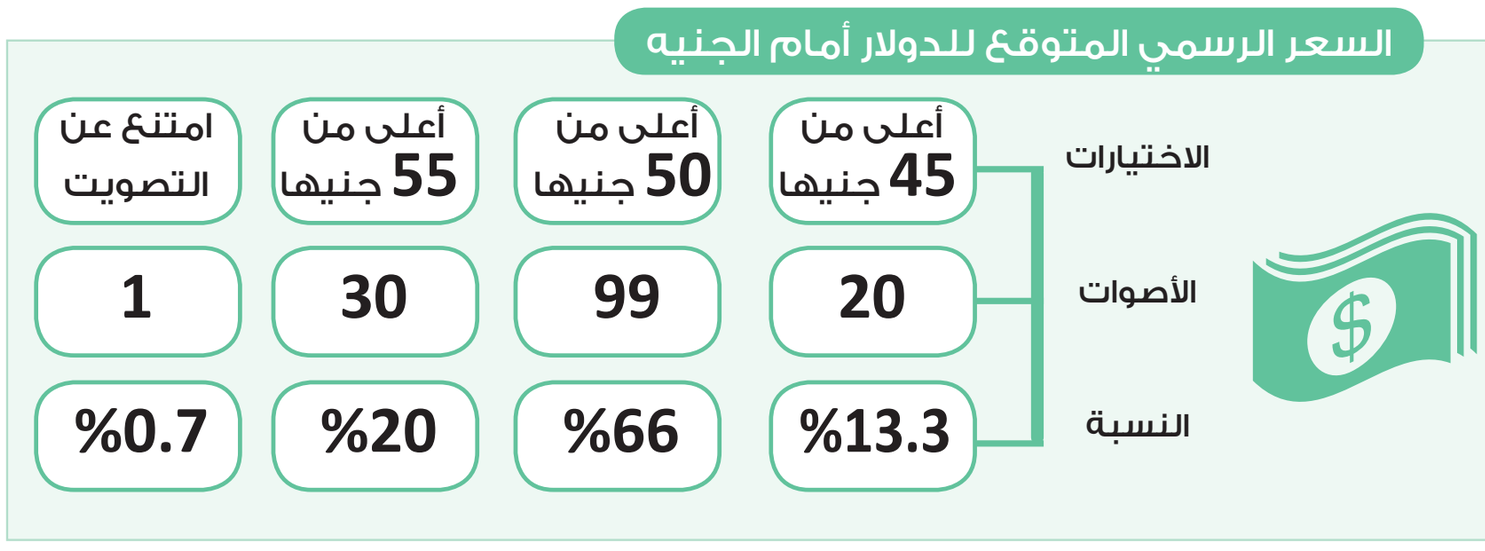

13.3% متفائلون بتحسن في سعر الجنيه ليعاود التداول أمام الدولار فوق 45 جنيها

شكلت نحو 66%، خيار تسجيل سعر صرف الدولار مستوى أعلى من 50 جنيها، من إجمالي عدد المشاركين في الاستطلاع والذين بلغ عددهم العام الجاري 150 مشاركا من قادة مجتمع الأعمال ومسؤولين اقتصاديين وحكوميين سابقين.

فيما توقع عدد 30 مشاركا بنسبة بلغت 20%، تسجيل سعر الصرف الرسمي للدولار أمام الجنيه مستوى أعلى من 55 جنيها في المتوسط خلال العام الجاري 2026، بينما اختار 20 مشاركا بنسبة 13.3% من إجمالي عدد الأصوات، خيار بلوغ السعر الرسمي للدولار مستوى أعلى من 45 جنيها في صورة تعكس تفاؤلا باحتمالية تحسن حجم التدفقات والاستثمارات الأجنبية بما ينعكس إيجابيا على قيمة العملة المحلية أمام نظيرتها الأمريكية لينخفض سعر الصرف مرة أخرى لمستوى أقل من المتداول حاليا والذي يدور بين 52 و53 جنيها. وامتنع صوت واحد من المشاركين عن التصويت لأي من خيارات توقعات سعر الصرف خلال العام الجاري 2026.

وجاءت توقعات المشاركين في استطلاع جريدة حابي لمؤشرات الاقتصاد خلال عام 2026، لاتجاه السعر الرسمي للجنيه أمام الدولار بعد التغيير المفاجئ الذي حدث في سوق الصرف نتيجة لاندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وزيادة الاضطرابات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط، والتي حولت مسار التوقعات المتفائلة الصادرة عن عدد واسع من المؤسسات المالية العالمية والتي كانت تقول بأن الجنيه سيشهد تحسنا أكبر خلال عام 2026 ليدور قرب مستوى 45 و46 جنيها، بعد أن شهد عام 2025 استقرارا كبيرا في سوق الصرف وحجم التدفقات الأجنبية بمصر وتحسنا في سعر الجنيه.

وفي استطلاع العام الماضي 2025 لمؤشرات الاقتصاد، صوت أغلب المشاركين بعدد 101 صوتا بنسبة بلغت 84.16%، لخيار بقاء سعر صرف الدولار في مستوى أعلى من 50 جنيها، من إجمالي عدد 120 مشاركا من قادة مجتمع الأعمال والمسؤولين الاقتصاديين السابقين.

فيما اختار عدد 11 مشاركا بنسبة بلغت 9.17%، بلغ سعر الصرف الرسمي للدولار أمام الجنيه مستوى أعلى من 40 جنيها في المتوسط خلال العام الجاري 2025، في صورة عكست التفاؤل بثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه مع صندوق النقد الدولي في عام 2024، بينما اختار 8 مشاركين بنسبة 6.67% من إجمالي عدد الأصوات، أن يبلغ السعر الرسمي للدولار مستوى أعلى من 60 جنيها.

وعلى مدار شهري يناير وفبراير وقبل اندلاع الحرب، كانت سوق صرف العملات الأجنبية تشهد استقرار ملحوظا بدعم من زيادة التدفقات النقدية الأجنبية من عدة مصادر أبرزها تحويلات المصريين في الخارج وتحسن الإيرادات السياحية بجانب استمرار تنامي الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة المتمثلة في استثمارات الصناديق والمؤسسات الأجنبية في سوق الدين المحلي.

واستهل الدولار العام 2026، عند حوالي 47.65 جنيه، وظل متذبذبا صعودا وهبوطا بين مستويين 46.80 و47.90 جنيه حتى اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران والتي اتخذ من بعدها سعر الدولار اتجاها صعوديا وقفزات متسارعة أمام الجنيه ليقارب الوصول لمستوى 55 جنيها، قبل أن تهدأ وتيرة التداعيات وينخفض الدولار ليدور حاليا حول مستوى 53 جنيها.

كيف كانت توقعات سعر الصرف في بداية 2025؟

الاختيارات	أعلى من 40 جنيها	أعلى من 50 جنيها	أعلى من 60 جنيها
الأصوات	11	101	8
النسبة	% 9.17	% 84.16	%6.67

43% يتوقعون سيطرة التثبيت على قرارات سعر الفائدة

34% يترقبون عودة الخفض تزامنا مع هدوء معدلات التضخم

رجّحت غالبية المشاركين في استطلاع جريدة حابي السنوي استمرار البنك المركزي المصري في الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية خلال الفترة المقبلة، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع تصويت 65 مشاركًا، بنسبة 43.3% من إجمالي الأصوات، لصالح توقع استقرار أسعار الفائدة لحين اتضاح الرؤية بصورة أكبر بشأن مسار التضخم وتداعيات التطورات الإقليمية والعالمية على الاقتصاد المحلي.

في المقابل، توقع 51 مشاركًا، بنسبة 34% من إجمالي الأصوات، اتجاه البنك المركزي إلى استئناف خفض أسعار الفائدة، استنادًا إلى تباطؤ معدلات التضخم مقارنة بمستوياتها التاريخية المرتفعة، واستمرار وجود سعر فائدة حقيقي موجب، إلى جانب تباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي المحلي.

بينما رجّح 43 مشاركًا، بنسبة 22.7%، احتمالات عودة أسعار الفائدة إلى الارتفاع مجددًا، مدفوعين بمخاوف استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وما قد تفرضه من ضغوط إضافية على سعر الصرف والأسعار المحلية.

كانت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري قد أقرت في اجتماعها الخميس الماضي 21 مايو 2026، الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير للمرة الثانية على التوالي خلال العام الجاري، بعد تثبيتها أيضًا في اجتماع أبريل الماضي، وذلك عقب سلسلة من التخفيضات المتتالية ضمن دورة التيسير النقدي التي بدأت في أبريل 2025.

وبموجب القرار، استقر سعر عائد الإيداع لليلة واحدة عند مستوى 19%، بينما ثبت سعر عائد الإقراض لليلة واحدة عند 20%، كما استقر سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي وسعر الائتمان والخصم عند 19.5%.

وأكد البنك المركزي أن قرار التثبيت جاء متسقًا مع رؤيته لآخر تطورات التضخم وتوقعاته المستقبلية، في ظل بيئة خارجية لا تزال تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وضعف الطلب العالمي، إلى جانب التقلبات الحادة في أسواق الطاقة والسلع الأساسية.

وذكر المركزي أن الاقتصاد العالمي واصل النمو بوتيرة محدودة خلال الفترة الأخيرة، بينما دفعت الضغوط التضخمية المتزايدة البنوك المركزية العالمية إلى تبني سياسات نقدية حذرة، خاصة مع الارتفاع الحاد في أسعار خام برنت والغاز الطبيعي نتيجة اضطرابات الإمدادات العالمية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية.

وأشار إلى أن أسعار السلع الزراعية شهدت أيضًا ضغوطًا تصاعدية، مدفوعة بارتفاع تكاليف الأسمدة نتيجة زيادة أسعار الغاز الطبيعي، فضلًا عن ارتفاع علاوات المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، بما يزيد من هشاشة آفاق الاقتصاد العالمي خلال المرحلة الراهنة.

اتجاه أسعار الفائدة

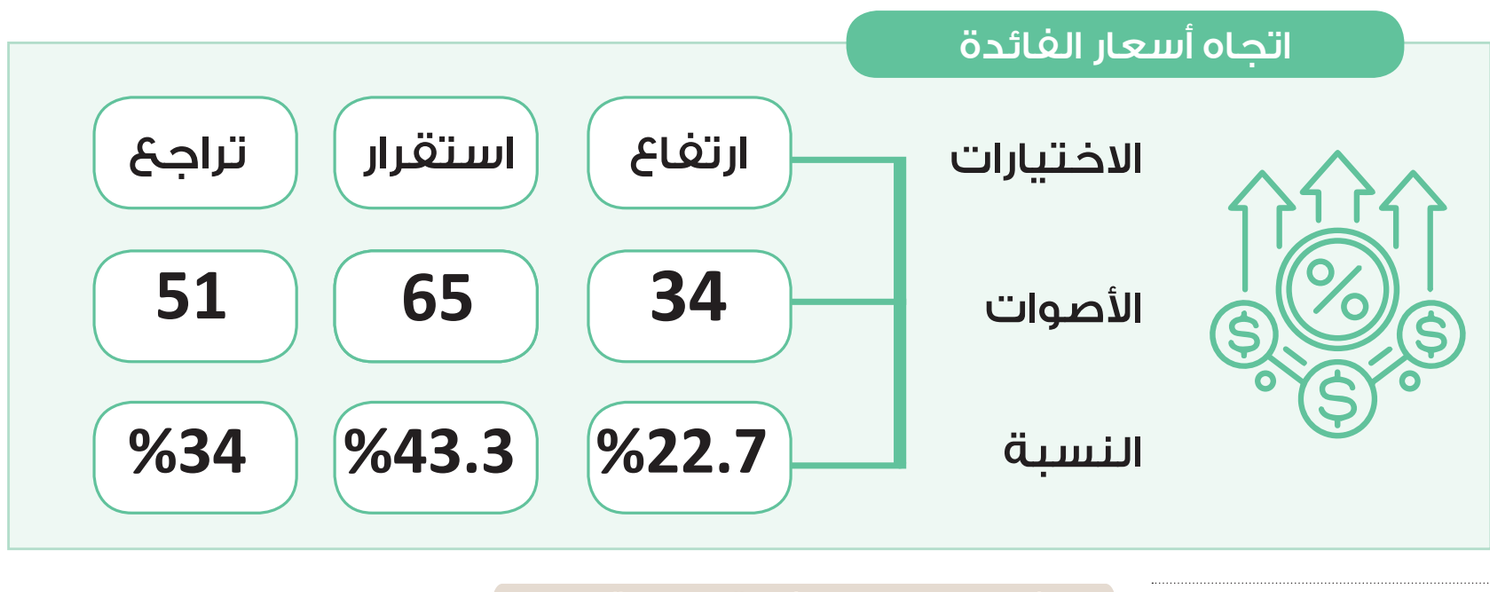

التضخم العام يتباطأ إلى 14.9% في أبريل والأساسي يسجل 13.8%

استطلاع حابي 2025 نجح في توقع بدء دورة التيسير النقدي أبريل الماضي

وعلى الصعيد المحلي، أوضح البنك المركزي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطأ بشكل محدود ليسجل 5% خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل 5.3% في الربع الأخير من عام 2025، مع توقعات بمزيد من التباطؤ خلال الربع الثاني من العام الجاري نتيجة تداعيات الصراع الدائر في المنطقة.

ورغم ذلك، توقع المركزي أن يسجل الاقتصاد المصري معدل نمو يقارب 5% خلال السنة المالية 2026/2025، مع استمرار الناتج دون طاقته القصوى حتى النصف الأول من عام 2027، وهو ما يعني بقاء الضغوط التضخمية الناتجة عن جانب الطلب عند مستويات محدودة نسبيًا في الأجل القصير.

وفي سوق العمل، تراجع معدل البطالة إلى 6% خلال الربع الأول من عام 2026 مقابل 6.2% في الربع السابق، بما يعكس استمرار التحسن النسبي في مؤشرات التشغيل رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتضخم، أظهرت بيانات البنك المركزي تباطؤ المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى 14.9% خلال أبريل 2026 مقابل 15.2% في مارس، كما تراجع معدل التضخم الأساسي إلى 13.8% مقابل 14% خلال الفترة نفسها.

وأفاد المركزي بأن التباطؤ الطفيف في التضخم جاء مدفوعًا بانخفاض تضخم السلع الغذائية بصورة ملحوظة، بما حدّ من تأثير الارتفاعات الموسمية التي شهدها شهر مارس، في حين استقر تضخم السلع غير الغذائية عند مستوياته الأخيرة، بما يعكس محدودية انتقال آثار تعديلات أسعار الطاقة التي جرى تطبيقها في مارس الماضي إلى باقي مكونات الأسعار.

وبالرغم من هذا التباطؤ النسبي، توقع عودة التضخم إلى التسارع حتى الربع الثالث من عام 2026، مدفوعًا بالآثار السلبية لفترة الأساس، إلى جانب استمرار ضغوط العرض الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، وتحركات سعر الصرف، وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

ورجّح البنك المركزي ارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي العام ليتراوح بين 16% و17% خلال عام 2026، مع بقائه أعلى من المستهدف البالغ 7% ±2 نقطة مئوية خلال الربع الأخير من العام، قبل أن يبدأ في التراجع التدريجي اعتبارًا من الربع الأول من 2027 ليسجل ما بين 12% و13% خلال العام المقبل، مقتربًا من النطاق المستهدف خلال النصف الثاني من 2027.

وأكد أن هذا المسار المتوقع للتضخم سيظل مدعومًا باستمرار السياسة النقدية المقيدة، إلى جانب المتابعة المستمرة لمصادر الضغوط السعرية والتطورات الشهرية للتضخم، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف وترسيخ توقعات التضخم.

وفي ضوء هذه التطورات، قال البنك المركزي إن قرار الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير يستند إلى تقييم شامل للعوامل المغذية للتضخم، خاصة في ظل حالة عدم اليقين المرتفعة، بما يمنح السياسة النقدية مساحة لتقييم الآثار غير المباشرة للصدمات الحالية على الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وكان البنك المركزي قد خفض أسعار الفائدة بإجمالي 725 نقطة أساس خلال عام 2025 منذ انطلاق دورة التيسير النقدي في أبريل من العام نفسه، قبل أن يرتفع إجمالي الخفض التراكمي إلى 825 نقطة أساس عقب قرار فبراير 2026، ثم يتجه لاحقًا إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماعي أبريل ومايو.

وفي استطلاع جريدة «حابي» لعام 2025، رجّحت الأغلبية الساحقة اتجاه البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة، حيث صوّت 101 مشارك، بنسبة 84.17%، لصالح سيناريو التراجع، مقابل 16 صوتًا فقط لصالح الاستقرار بنسبة 13.33%، فيما توقع صوتان فقط ارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 1.67%.

وبالفعل، اتجه المركزي خلال أبريل 2025 إلى بدء دورة تيسير نقدي واسعة النطاق، خفض خلالها أسعار الفائدة بصورة متتالية، قبل أن يتحول إلى نهج أكثر تحفظًا خلال عام 2026 مع عودة الضغوط التضخمية وتصاعد المخاطر الخارجية.

وكشف تقرير السياسة النقدية الصادر عن البنك المركزي أن معدل التضخم السنوي في مصر تسارع خلال الربع الأول من عام 2026 إلى 13.5% مقابل 12.3% في الربع السابق، مدفوعًا باستمرار الضغوط التضخمية العالمية والعوامل الموسمية المحلية.

كما ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 12.6% مقابل 12.1% في الربع الرابع من عام 2025، بما يعكس انتقال أثر الصدمات السعرية إلى السلع والخدمات الأساسية، في ظل استمرار الضغوط على أسعار الغذاء والخدمات.

وأشار التقرير إلى أن أسعار السلع الغذائية، خاصة الخضروات واللحوم والدواجن، كانت المحرك الرئيسي لتسارع التضخم خلال الربع الأول من عام 2026، بالتزامن مع التأثيرات الموسمية المرتبطة بشهر رمضان، فضلًا عن مساهمة أسعار الوقود والكهرباء والغاز والإيجارات والمصروفات الدراسية في زيادة الضغوط السعرية.

وذكر أن مؤشر انتشار الضغوط التضخمية ارتفع إلى 18.3% خلال الربع الأول من 2026 مقابل 14.9% في الربع السابق، بما يشير إلى اتساع نطاق السلع والخدمات التي تشهد ارتفاعات سعرية داخل الاقتصاد المصري.

كما أكد أن صدمات ارتفاع أسعار الطاقة العالمية تنتقل إلى الاقتصاد المصري عبر عدة قنوات، أبرزها التضخم المستورد وارتفاع تكلفة الواردات، خاصة أن السلع البترولية تمثل نحو 21% من إجمالي واردات مصر خلال عام 2025.

ونوّه التقرير بأن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي يؤثر بصورة مباشرة على تكاليف توليد الكهرباء والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، لا سيما صناعات الأسمنت والحديد والأسمدة، بما ينعكس في النهاية على أسعار السلع الغذائية والمنتجات النهائية.

وفيما يتعلق بأسواق الغذاء العالمية، أوضح التقرير أن مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سجل متوسطًا موجبًا خلال الربع الأول من عام 2026، مدفوعًا بارتفاع أسعار الزيوت النباتية بنسبة 5.3%، والحبوب بنسبة 3.2%، واللحوم بنسبة 1%.

وفي المقابل، تراجعت أسعار منتجات الألبان بنسبة 11% وأسعار السكر بنسبة 1.8%، بما ساهم جزئيًا في الحد من وتيرة ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا.

وأكد البنك المركزي أن آلية انتقال الصدمات الحالية تختلف عن تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022، إذ تنتقل الضغوط بصورة تدريجية عبر ارتفاع تكاليف الطاقة ثم الأسمدة والمدخلات الزراعية وصولًا إلى أسعار الغذاء للمستهلك النهائي، وهو ما يزيد من تعقيد مهمة السياسة النقدية في احتواء التضخم خلال المرحلة المقبلة.

كيف كانت توقعات الفائدة في بداية 2025؟

الاختيارات	ارتفاع	استقرار	تراجع	أخرى
الأصوات	2	16	101	1
النسبة	%1.67	%13.33	%84.17	%0.83

EGYPT©
SEAL
التوقيع الإلكتروني

توقيعك الإلكتروني أصبح

من مكانك

أسرع

أوفر

أسهل

للإستفسار يرجى الاتصال
على الخط الساخن
16774

www.mcsd.com.eg

رقم التسجيل الضريبي : ٣٦٣-٠٩٣-٢٠٠

M · C · D · R
شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى
MISR FOR CENTRAL CLEARING, DEPOSITORY AND REGISTRY

38% يرجحون الاستقرار

41.3 % يتوقعون تحسن إتاحة التمويل غير المصرفي

20.7 % يرون أن الحصول على التمويل سيصبح أكثر صعوبة

رجّحت نتائج استطلاع جريدة حابي أن يكون الحصول على التمويل غير المصرفي أكثر مرونة وسلاسة، حيث توقع 41.3 % من المشاركين، بعدد 62 صوتًا من مجتمع الأعمال، تزايد سهولة الحصول على هذا النوع من التمويل، وهو ما يعكس تفاؤلًا بمرونة الإجراءات وتنامي الدور الذي تلعبه الأسواق المالية والكيانات التمويلية غير المصرفية في تعزيز فرص الوصول إلى السيولة.

في المقابل، رأى 38% من المشاركين، بعدد 57 صوتًا من مجتمع الأعمال، أن مستويات الإتاحة ستظل عند معدلاتها الراهنة دون تغير جوهري، وعلى الجانب الآخر، أبدى 20.7% من المشاركين، بواقع 31 صوتًا، نظرة أكثر تحفظًا، متوقعين تشديدًا في المعايير التمويلية وزيادة القيود على الائتمان غير المصرفي.

كانت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري، قد قررت في اجتماعها الخميس الماضي، الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير، حيث استقر سعر عائد الإيداع لليلة واحدة عند 19%، وسعر عائد الإقراض لليلة واحدة عند 20%، وهي نفس مستوياتها عقب آخر خفض تم إقراره فبراير الماضي، وذلك بعد سلسلة من التخفيضات المتتالية منذ أبريل 2025، في إطار دورة التيسير النقدي.

وأظهر استطلاع العام الماضي الذي أجرته جريدة «حابي» حول أداء الاقتصاد المصري لعام 2025، أن 51.6% من المشاركين توقعوا أن الحصول على التمويل غير المصرفي سيصبح أسهل خلال العام الماضي، مقارنة بالأعوام السابقة، مع توقعات بزيادة حجم التمويلات، بينما رجّح 32.5% من المشاركين استقرار سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي عند مستويات الأعوام السابقة.

وفي المقابل، رأى 15.8% من المشاركين أن الحصول على التمويل غير المصرفي أصبح أكثر صعوبة، نتيجة المخاوف من التحديات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية.

وقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية مجموعة من الضوابط والتعديلات لتعزيز استقرار قطاع التمويل غير المصرفي.

وشملت التعديلات التي أقرها مجلس إدارة الهيئة السماح لشركات التمويل العقاري بالتعامل الجزئي مع المطورين العقاريين في شراء محافظ الحقوق المالية العقارية، كما خفض القرار نسبة الانتظام المسبق لسداد العملاء إلى 10% من ثمن الوحدات بدلًا من 20%، مع إلزام المحيل بتسليم كافة المستندات المتعلقة بعملية البيع للممول (المحال إليه) بما فيها ملف المستثمر وأصول عقود البيع، وأصول سندات الدين، وما يطلبه الممول (المحال إليه) من مستندات أخرى يراها لازمة في هذا الشأن، وألزمت الهيئة شركات التمويل العقاري بالتأكد من قدرة المستثمر على سداد الأقساط المستحقة عليه من خلال فحص بيانات الدخل، على أن تلتزم شركات التمويل العقاري بالنسب الخاصة بالتمويل العقاري للأغراض السكنية وغير السكنية.

وقامت الهيئة بزيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وزيادة الحد الأقصى للتغطية التأمينية لنشاط التأمين متناهي الصغر إلى 312.5 ألف جنيه بدلًا من 250 ألف جنيه، وذلك من خلال إصدار قرارين رقم 17 و18 لسنة 2025، وكذلك أطلقت هيئة الرقابة المالية بوابة جامعة تضم كافة التشريعات المنظمة والحاكمة للأنشطة والأسواق المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.

كما أصدرت الهيئة القرار رقم 138 لسنة 2025 بتعديل القرار رقم 81 لسنة 2023، برفع الحد الأقصى لمبلغ التمويل النقدي المُسبق لأغراض استهلاكية الممنوح للعميل الواحد لكافة العمليات المُمولة إلى 50 ألف جنيه من 10 آلاف جنيه، بغض النظر عن اختلاف الحدود الائتمانية للعملاء، وذلك بعد حصول العميل على حد ائتماني من شركة التمويل الاستهلاكي بناء على جدارته الائتمانية، وقد حظر القرار حصول العملاء على تمويل نقدي مُسبق إضافي إلا بعد التحقق من تقديمهم لمستندات تثبت صرف التمويل السابق في الأغراض المُخصصة له وبعد الانتهاء من سداد التمويل السابق، كما شدد القرار على استخدام تطبيقات رقمية تسمح بحفظ البيانات.

وقامت الهيئة أيضًا بحظر تعامل الشركات العاملة في نشاطي التمويل العقاري والتأجير التمويلي مع جهات تقييم عقاري غير معتمدة رسميًا بسجل خبراء التقييم العقاري لدى الهيئة سواء كانت شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، ويُعتبر ذلك مخالفة صريحة تستوجب المساءلة، وقد نص التعميم رقم 4 لسنة 2025 في هذا الإطار على أنه يجب الالتزام الكامل بتطبيق المعايير المصرية للتقييم العقاري، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (39) لسنة 2015 في كافة عمليات التقييم التي يتم الاستعانة بها، مع التأكيد على أن تقارير التقييم الصادرة عن جهات غير مقيدة بالسجل الرسمي تعد لاغية وغير معتمدة، ولا يجوز الاعتداد بها في أي تعاملات مالية أو تمويلية.

وأصدرت أيضًا الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم 147 لسنة 2025، بشأن تطوير قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

أما فيما يتعلق بإصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت لإصدار معايير تقييم الأصول غير الملموسة لأول مرة، اتخذت الهيئة القرار رقم 136 لسنة 2025، لمواكبة أفضل الممارسات والمعايير العالمية المطبقة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للسوق المحلية، كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 137 لسنة 2025 بشأن معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، وذلك لأول مرة بما يتوافق مع المعايير الدولية "بازل 3"، لتعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وتقليل الآثار السلبية للتقلبات والصدمات الاقتصادية.

واستحدثت الهيئة معايير الملاءة المالية لنشاط التمويل متناهي الصغر للتوافق مع المعايير الدولية «بازل 3»، كما أدخلت تعديلات على المعايير المُطبقة حاليًا على أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، كما تم إدخال تعديلات على معيار كفاية رأس المال بإضافة هامش مواجهة المخاطر وهامش مواجهة التقلبات الدورية عند حساب القاعدة الرأسمالية للشركات.

وكذلك ألزمت الهيئة شركات التمويل غير المصرفي بالإبلاغ الفوري للشركة المصرية للاستعلام الائتماني - I-Score، عن الحدود الائتمانية التي توافق عليها الشركة حتى ولو لم يتم استخدامه، وألا تنتظر حتى نهاية كل شهر، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم تحميل العملاء أي سعر أو فائدة أو تكلفة على الحدود الائتمانية الممنوحة في حالة عدم استخدامها، وبذلك يقتصر احتساب التكلفة على الجزء المستخدم من التمويل.

إلى جانب ذلك، أصدرت الهيئة عدة قرارات لضبط السوق، شملت قرارًا يلزم الاتحاد المصري للجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي، بإعداد قائمة حظر تتضمن الجهات والأشخاص الذين يثبت قيامهم بالتسييل النقدي للتمويل الممنوح بغرض الاستهلاك، وهو ما يشمل جميع أطراف المنظومة من بائعي ومقدمي السلع والخدمات، والسماسرة، والعملاء، وكذلك العاملين بشركات التمويل الاستهلاكي، وألزمت الهيئة شركات التمويل الاستهلاكي باتخاذ الإجراءات القانونية ضد العاملين لديها ممن يثبت اشتراكهم في القيام بالتسييل النقدي للتمويل الممنوح للعملاء، مع إلزام تلك الشركات بإخطار الاتحاد بقائمة بأسماء المتورطين والمستندات المؤيدة لذلك، ذلك إلى جانب إلزام اتحاد التمويل الاستهلاكي بالربط الإلكتروني مع الهيئة لتوفير كافة البيانات والمعلومات المتاحة لديه عن الوقائع، كما أصدرت الهيئة القرار رقم 227 لسنة 2025 بشأن إلزام الشركات والجهات التي تزاول الأنشطة المالية غير المصرفية بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وتعزيز الأمن السيبراني لديها.

وأعلنت هيئة الرقابة المالية عن قيادة جهود إعداد وتحديث المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، وقد أسفر عن ذلك إصدار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، للقرار رقم 3725 لسنة 2025 بتطبيق المعايير المصرية الجديدة للمراجعة والفحص المالي وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وقامت الهيئة أيضًا بإصدار أول دليل موحد لخدمات الهيئة، لتيسير بيئة ممارسة الأعمال للأفراد والشركات داخل النظام غير المصرفي، وكذلك أعلنت الهيئة انتهاء لجنة مكافحة الاحتيال، باتحاد التمويل الاستهلاكي من إعداد أول قاعدة بيانات مركزية وموحدة للجهات والأفراد المتورطين في ممارسات ضارة كتسييل التمويل الاستهلاكي وعمليات الاحتيال.

كما أصدرت الهيئة 4 قرارات تنظيمية بهدف تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لنشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علما بأن القرارات رقم 243 و244 لسنة 2025، استهدفت الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر (شركات – جمعيات ومؤسسات أهلية)، إذ أخضعتها لضوابط قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بجانب إلزامها بإصدار تقارير رقابية دورية متعددة، فيما ألزمت القرارات رقم 245 و246 لسنة 2025، الكيانات (شركات – جمعيات ومؤسسات أهلية) التي تمول المشروعات المتوسطة والصغيرة بإصدار تقارير رقابية دورية منها الشهرية والربع سنوية والسنوية.

وانتهت الهيئة من تحديث المؤشر المرجعي للتسعير المسؤول لمنتجات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (لأسعار شهر سبتمبر 2025)، وقد أظهرت خلال مقارنة أرقام شهر سبتمبر لعامي 2024 و2025 تحركات محدودة، اتسمت بقدر من الاستقرار النسبي لدى أغلب الفئات التمويلية، مع اختلافات في مستويات التباين بين المنتجات والفئات بحسب درجة المخاطر، وذلك في ظل استمرار المتغيرات الاقتصادية الراهنة، وأظهرت بيانات المؤشر المرجعي أن أسعار التمويل الفردي للمشروعات متناهية الصغر واصلت التحرك داخل نطاقات سعرية مستقرة نسبيًا خلال سبتمبر 2025، حيث تراوحت مستويات التسعير وفقًا لمقياس الوسيط الحسابي (Median) من نحو 30% للعملاء منخفضي المخاطر إلى نحو 32% للعملاء مرتفعي المخاطر.

وأصدرت الهيئة أيضًا قرارًا بإنشاء سجل خاص لقيد الشركات التي توفر أنظمة تكنولوجية لتقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي لأول مرة، وكذلك أعلنت الهيئة عن إطلاق أول شبكة مدفوعات رقمية في تاريخ القطاع المالي غير المصرفي، كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح سداد المستحقات المالية بصورة رقمية آمنة وموحدة، كما أصدرت قرار رقم 318 لسنة 2025، بشأن ضوابط منح التمويل غير المصرفي بالعملة الأجنبية، حيث يلتزم المرخص لهم بمزاولة نشاطي التأجير التمويلي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عند تمويل عملائهم بالعملة الأجنبية، وفقًا للمادة الثانية من القرار، بمراعاة أن يكون التمويل بشأن عملية استيرادية تدخل في نشاط العميل.

وقامت الهيئة بإصدار قرار ينظم لأول مرة عمل شركات وجهات تحصيل مستحقات شركات التمويل غير المصرفي، وحددت مجموعة من الضوابط أبرزها إنشاء سجل لقيد الشركات والجهات الراغبة في تحصيل المستحقات المالية الناشئة عن التمويلات الممنوحة من الشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، مع منع التعامل مع جهات التحصيل غير المقيدة.

وأطلقت هيئة الرقابة المالية منصة رقمية جديدة مخصصة لاستلام التقارير الرقابية من الشركات والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، كما ألزمت الهيئة الشركات العاملة بنشاط التمويل الاستهلاكي بتوفير تغطية تأمينية لعملائها، من خلال القرار رقم 28 لسنة 2026، والذي ينص على قيام شركات التمويل الاستهلاكي بالتأمين على عملائها الحاصلين على تمويل حتى سن 65 عامًا ضد مخاطر الوفاة لأي سبب والعجز الكلي المستديم، ويكون مبلغ التأمين مساويًا لرصيد التمويل المستحق على العميل.

وأصدرت الهيئة أيضًا قرارًا يُلزم الشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، والتي يبلغ رأسمالها المصدر والمدفوع 50 مليون جنيه فأكثر، بإبرام وثيقة تأمين سنوية لتغطية مخاطر المسؤولية المهنية لمجالس إداراتها والمديرين التنفيذيين، كشرط أساسي لاستمرار الترخيص بمزاولة النشاط، وكذلك ألزمت الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بالإفصاح عن انبعاثاتها الكربونية وتعويض جزء منها، من خلال القرار رقم 36 لسنة 2026، والذي ينص على إلزام الشركات التي يزيد رأس مالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها على 100 مليون جنيه مصري بإعداد تقرير البصمة الكربونية السنوي ويشمل البيانات الخاصة بحجم الانبعاثات الناتجة عن ممارسة الشركة للأنشطة، وفق نطاقي القياس (Scope 1) و(Scope 2).

وقامت الهيئة أيضًا بإلزام شركات التخصيم بالاستعلام عن الفواتير محل التخصيم من خلال المنظومة الإلكترونية المحددة من قبل الهيئة، ويُلزم القرار الشركات بتضمين العقد المُبرم مع البائع نصًا يفيد إشهار حق الضمان المقرر على التمويل الممنوح بسجل الضمانات المنقولة، وذلك وفقًا لأحكام القانون رقم 115 لسنة 2015 بشأن تنظيم الضمانات المنقولة، بما يكفل حماية حقوق الجهات الممولة وتعزيز المراكز القانونية للأطراف المتعاقدة.

كما أصدرت الهيئة قرارًا تنظيميًا يضع إطارًا متكاملًا لضوابط قيد ونقل وتعديل وغلق فروع الشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي، مع التأكيد على عدم جواز مزاولة أي شركة تمويل غير مصرفي نشاطها من خلال مقر بخلاف المركز الرئيسي إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وقيد الفرع بالسجل المُعد لذلك، كما قامت الهيئة بتوقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين معهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصري، مع اتحادات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتخصيم، بهدف تعظيم الاستفادة من الخبرات العملية.

وعقدت الهيئة العامة للرقابة المالية اجتماعًا موسعًا مع لجنة مكافحة الاحتيال باتحاد التمويل الاستهلاكي وممثلين لنحو 48 شركة عاملة في النشاط حاليًا، لاستعراض جهود مكافحة عمليات الاحتيال والوقوف على الخطوات التنفيذية التي اتُخذت لمواجهة تسييل التمويل الاستهلاكي، من خلال استكشاف الأنماط الأكثر انتشارًا وأحدث الممارسات السلبية، وتحديد وسائل المكافحة لتعزيز القدرة الاستباقية للمؤسسات في كشف التهديدات وتقليل الخسائر المالية وحماية سمعة الشركات ومصالح المستفيدين.

وعلى صعيد أرصدة التمويل، سجل إجمالي التمويل الممنوح من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وإشرافها ارتفاعًا ليصل إلى 1.4 تريليون جنيه بنهاية عام 2025، بما يعادل نحو 54% من إجمالي التمويلات الممنوحة من القطاع المالي المصري للقطاع الخاص والعائلي والأفراد الطبيعيين، مقابل 911.5 مليار جنيه خلال عام 2024.

وكشفت الإحصائيات بنهاية عام 2025، أن حجم محافظ أنشطة التمويل غير المصرفي بلغ حوالي 417 مليار جنيه، وتجاوز عدد العقود التمويلية 9.8 مليون عقد، أما نسب التعثر فقد سجلت أقل من 3%، ويضم القطاع غير المصرفي حاليًا نحو 2.532 ألف شركة وجهة خاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، تخدم ما يزيد على 64 مليون عميل، حيث تنتشر الشركات والجهات العاملة بالقطاع وفروعها في جميع أنحاء الجمهورية، بما في ذلك المناطق الأكثر احتياجًا.

وأوضحت الإحصائيات أن عدد الرخص الممنوحة لشركات التمويل العقاري بلغ 25 رخصة بنهاية عام 2025، بإجمالي قيم تمويلات حوالي 42.7 مليار جنيه ممنوحة لنحو 115 ألف عميل، مقارنة بـ 25.5 مليار جنيه بنهاية عام 2024، بمعدل زيادة 67.5%.

وارتفع عدد رخص التأجير التمويلي إلى 44 رخصة وبلغت قيمة العقود 179.2 مليار جنيه مقارنة بـ 118.8 مليار جنيه بنهاية العام السابق، أي بمعدل ارتفاع 50.8%، وبلغ عدد رخص شركات التمويل الاستهلاكي 48 رخصة، واستفاد من التمويل أكثر من 10.8 مليون عميل بقيم تمويل تجاوزت 96.3 مليار جنيه، مقارنة بـ 61.3 مليار جنيه تمويل استهلاكي بنهاية عام 2024، محققًا معدل نمو 57%.

أما قطاع التمويل متناهي الصغر، فيضم 23 شركة و494 جمعية، وشركة تأجير تمويلي متناهي الصغر، فضلًا عن 11 شركة، وجمعية واحدة ومؤسسة أهلية واحدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، وسجلت قيمة إجمالي التمويلات الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 106.9 مليار جنيه بنهاية عام 2025، مقارنة بنحو 95.8 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 24%، فيما تراجع عدد المستفيدين من 3.7 ملايين بنهاية عام 2024 إلى 3.6 ملايين بنهاية العام الماضي.

وبلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 4.3 تريليونات جنيه في نهاية عام 2025 بواقع 248 ألف إشهار، بزيادة 39.7% عن نهاية العام السابق، وعلى صعيد نشاط التخصيم، أظهرت الإحصائيات أن بنهاية العام الماضي بلغ عدد الرخص 41 رخصة، وارتفع عدد عملاء النشاط (الشركات المُحيلة) بنسبة تقارب 30% عن عام 2024، ووصل إجمالي قيمة الأوراق المخصمة إلى 132.2 مليار جنيه مقارنة بـ 74.6 مليار جنيه في عام 2024، محققة معدل نمو 77.3%.

وعلى صعيد قطاع سوق المال، أظهرت الإحصائيات أن مؤشرات البورصة المصرية سجلت نموًا ملحوظًا منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية إبريل الماضي، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 بمعدل 26.56%، ومؤشر LV-EGX35 بمعدل 25.6%، ومؤشر EGX30 Capped بمعدل 25.4%، ومؤشر EGX33 Shariah بمعدل 22.42%.

وارتفع رأس المال السوقي إلى نحو 3.668 تريليون جنيه بنهاية أبريل الماضي، بزيادة تُقدر بنحو 669 مليار جنيه بنسبة 22.3% مقارنة بنهاية ديسمبر 2025، كما شهدت قيم وأحجام التداول نموًا واضحًا منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أبريل، حيث تجاوزت قيم التداولات اليومية 13 مليار جنيه، وسجل إجمالي تداولات قيم الأسهم المقيدة خلال الفترة ذاتها نحو 579 مليار جنيه، بمعدل نمو 62% عن نفس الفترة العام السابق.

وارتفعت قيم تداولات السندات وأذون الخزانة بنحو 50% لتسجل 7654 مليار جنيه عن الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري، مدفوعة بزيادة نشاط المستثمرين الأفراد والمؤسسات، وتنوع الأدوات الاستثمارية، وخلال الشهور الأربعة الأولى من العام، تضاعفت أعداد المكودين الجدد لتصل إلى 228 ألف مكود مقارنة بنحو 83 ألف مكود خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وفيما يخص صناديق الاستثمار، كشفت إحصائيات الرقابة المالية، عن الربع الأول من العام الجاري، تحقيق الصناديق أداءً جيدًا، حيث سجلت صناديق استثمار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) أعلى العوائد، بنسبة 20.37% ربع سنوي، فيما سجلت عوائد صناديق المؤشرات والملكية الخاصة نحو 7.54% و7.21% على التوالي، أي ما يوازي عائدًا سنويًا 30.16% و28.84% على الترتيب، دون أخذ التوزيعات في الاعتبار.

وارتفع عدد حاملي الوثائق التأمينية بنهاية عام 2025 إلى نحو 15 مليون، كما سجلت قيمة إجمالي الأقساط نحو 130.8 مليار جنيه، مقارنة بـ 106.7 مليار جنيه بنهاية عام 2024، بمعدل زيادة بلغ 22.5%، وبلغت قيمة التعويضات المُسددة من شركات التأمين 64.4 مليار جنيه في نهاية عام 2025 مقارنة بـ 46.6 مليار جنيه بنهاية عام 2024، بمعدل زيادة 38.2%.

وفي سياق متصل، وجه البنك المركزي المصري، البنوك العاملة بالسوق المحلية بعدم منح أو تجديد التسهيلات الائتمانية لجهات منح الائتمان غير المصرفي، إلا بعد ثبات التكويد لدى البنك المركزي والإقرار لدى شبكة معلومات كل من البنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام والتصنيف الائتماني.

سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي

	سهولة	صعوبة	استقرار
الاختيارات			
الأصوات	62	31	57
النسبة	%41.3	%20.7	%38

كيف كانت توقعات سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي فى بداية 2025؟

	سهولة	صعوبة	استقرار
الاختيارات			
الأصوات	62	19	39
النسبة	% 51.67	%15.83	% 32.5

إجمالي التمويل الممنوح من الجهات الخاضعة لهيئة الرقابة المالية وصل إلى 1.4 تريليون جنيه بنهاية 2025

417 مليار جنيه حجم محافظ أنشطة التمويل غير المصرفي

منح 25 رخصة لشركات التمويل العقاري بنهاية عام 2025

عدد العقود التمويلية يتجاوز 9.8 ملايين عقد.. ونسب التعثر أقل من 3%

ارتفاع عدد رخص التأجير التمويلي إلى 44 رخصة

179.2 مليار جنيه قيمة العقود مقابل 118.8 مليار جنيه بنهاية العام السابق.. بارتفاع 50.8%

BaYn

بـــيـــن

GHANTOOT | by ORA

A community without compromise

هُنا تكتمل الحياة

+971 4596 6111

ORA-UAE.COM

بواقع 39.3% من المشاركين في الاستطلاع

أغلبية «ليست كبيرة» ترجح عودة أسعار البترول للتحرك فوق 80 دولارًا للبرميل بنهاية العام

32% يتوقعون تداول البرميل فوق 90 دولارًا.. و27.4% يرون مستويات فوق 100 دولار

تفرقت توقعات المشاركين في الاستبيان حول السعر المتوقع لبرميل البترول، مع نهاية العام الجاري، خاصة في ظل التداعيات الكبيرة للصراع الأمريكي الإيراني وغلق مضيق هرمز، على تذبذب أسعار النفط.

رجّح 39.3% من المشاركين أن يتراجع سعر البرميل إلى مستوى أعلى من 80 دولارًا، في مقابل 32% رأوا أن سعره سيتحرك فوق مستوى 90 دولارًا، وتوقع 27.4% من المشاركين في الاستبيان تحرك سعر برميل النفط إلى ما فوق 100 دولار، بينما فضّل 1.3% من المشاركين الامتناع عن التصويت في ظل صعوبة التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الحالية.

الجدير بالذكر أن 55% من المشاركين خلال نسخة الاستبيان العام الماضي قد رأوا أن أسعار النفط عالميا ستتحرك إلى ما فوق مستوى 70 دولارًا، مقابل 40% من المشاركين رأوا أن سعره سيتجاوز مستوى 80 دولارًا للبرميل. ورجح 2.5% من المشاركين في الاستبيان العام الماضي تحرك سعر برميل النفط إلى ما يزيد على 90 دولارًا، ورأى 2.5% أنه سيسجل أسعارًا أخرى .

كانت الحكومة قد حددت سعر برميل خام برنت المرجعي في موازنة الدولة 2025-2026 عند نحو 75 دولارًا مقابل 82 دولارًا في موازنة العام المالي الماضي 2024-2025.

وتضمنت موازنة العام المالي الجاري 2025-2026 دعمًا للمواد البترولية بقيمة 75.033 مليار جنيه، مقابل 154.499 مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي 2024-2025، أي بانخفاض يقارب 79.466 مليار جنيه وبنسبة 51.4%.

وتشير أحدث بيانات نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تراجع قيمة الواردات من منتجات البترول بنسبة 26.5% خلال يناير 2026 مقارنة بالشهر نفسه من 2025، كما انخفضت صادرات البترول الخام بنسبة 34.4% في فبراير 2026 مقارنةً بفبراير 2025، بما يعكس استمرار تأثر مؤشرات التجارة الخارجية بتقلبات أسعار البترول العالمية.

في حين ارتفعت الصادرات المصرية من منتجات البترول إلى 297.4 مليون دولار في يناير 2026 مقابل 253.1 مليون دولار في يناير 2025، بزيادة قدرها 17.5%، كما ارتفعت الصادرات البترولية الإجمالية إلى 385.7 مليون دولار مقابل 302.6 مليون دولار في نفس الشهر من 2025 بنسبة نمو بلغت 27.4%.

وشهدت الأسعار العالمية للنفط قفزات حادة، حيث ارتفعت تكلفة النفط بنحو 30% خلال فبراير ومارس 2026، فيما زادت أسعار البنزين 25% والسولار بين 70 و80%.

وفي سياق متصل، قال بنك أوف أمريكا في أحدث تقرير له عن أسعار البترول أصدره وتم تداوله بوسائل الاعلام شهر مارس الماضي، أن الأسعار ستبقى قرب 100 دولار للبرميل خلال ما تبقى من عام 2026، مع متوسط متوقع لخام برنت عند 92.5 دولار للبرميل، وسط مخاوف من اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط.

أضاف البنك، إنه سيحدث عجز في الإمدادات قدره 4 ملايين برميل يوميا في الربع الثاني، يليه متوسط عجز قدره 2.50 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام، حال ما إذا كانت الحرب قد انتهت في أبريل الماضي.

وتتوقع وكالة فيتش أن تبقى الارتفاعات الراهنة في أسعار النفط مؤقتة، مرجحة أن يسجل خام برنت متوسطًا يقارب 70 دولارًا للبرميل بنهاية 2026، مع احتمال صعوده مؤقتًا في حال استمرار اضطرابات الإمدادات.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات أسعار النفط في 2026 و2027، مع تصاعد الحرب في الشرق الأوسط، ورجحت أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 96 دولارًا للبرميل هذا العام، بارتفاع 21.8% عن تقديرات مارس 2026، البالغة 78.84 دولار.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة تقديراتها لسعر خام غرب تكساس الأميركي بنسبة 18.7% إلى 87.41 دولار للبرميل، مقابل 73.61 دولار في التوقعات السابقة.

ومن المتوقع أن يبلغ سعر برنت ذروته في الربع الثاني من 2026 عند 115 دولارًا للبرميل قبل أن ينخفض مع افتراض إدارة معلومات الطاقة عودة الإمدادات الخليجية تدريجيًا بداية من مايو الحالي.

وتتداول العقود الآجلة لأسعار النفط حاليًا فوق 110 دولارات لخام برنت، و116 دولارًا للخام الأميركي.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعات أسعار النفط في 2027 بنسبة 18% لمتوسط السعر الفوري لخام برنت ليصل إلى 76.09 دولار للبرميل، مقابل التقديرات السابقة البالغة 64.74 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن يسجل خام غرب تكساس الأميركي 72.43 دولار للبرميل في العام المقبل، ما يمثل ارتفاعًا يتجاوز 19% عن التوقعات السابقة (60.81 دولار).

وكان متوسط أسعار النفط في 2025 قد بلغ 69.04 دولار للبرميل لخام برنت، ومستوى 65.40 دولار للخام الأميركي.

وأرجع التقرير رفع توقعات أسعار النفط في 2026 و2027 إلى تعطل الملاحة في مضيق هرمز وما ترتب عليه من خفض إنتاج النفط في دول الخليج بنحو 7.5 مليون برميل يوميًا، مشيرًا إلى استمرار حالة عدم اليقين بشأن التقديرات.

وفي أول أبريل 2026، أقرّت مجموعة الدول الـ8 الأعضاء في تحالف أوبك+، بقيادة السعودية، زيادة إنتاج النفط بمقدار 206 آلاف برميل يوميًا خلال مايو، لكن تداعيات الحرب على إيران لا تزال تؤثر في إنتاج دول الخليج تحديدًا.

يأتي ذلك ضمن خطة التخلص من تخفيضات الإنتاج الطوعية الأخرى البالغ 1.65 مليون برميل يوميًا.

في المقابل، لا يزال تحالف أوبك ينفذّ سياسة إلزامية لخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا، منذ نوفمبر 2022 وحتى نهاية 2026.

السعر المتوقع لبرميل البترول

	فوق 80 دولارا	فوق 90 دولارا	فوق 100 دولارا	امتنع عن التصويت
الاختيارات				
الأصوات	59	48	41	2
النسبة	%39.3	%32	%27.4	%1.3

كيف كانت توقعات سعر البترول فى بداية 2024؟

	فوق 70 دولارا	فوق 80 دولارا	فوق 90 دولارا	أخرى
الاختيارات				
الأصوات	66	48	3	3
النسبة	%55	%40	%2.5	%2.5

استمرار الصعود ولكن ليس بنفس قوة عام 2025

48% يُرجحون تخطي أوقية الذهب 4500 دولار

جولدمان ساكس: رفع تقديرات المشتريات المؤسسية إلى متوسط 60 طنًا شهريًا

توقع 48% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي خلال 2026، تجاوز أسعار أوقية الذهب 4500 دولار، ورجّح 35.5% تخطي الأسعار مستوى 5000 دولار، فيما رأى 16.7% أن الأسعار ستصل إلى أكثر من 4000 دولار.

وكانت التوقعات في الاستطلاع الذي أجرته جريدة حابي خلال العام الماضي، متباينة حيث رأى 50.8% أن الأسعار ستتجاوز 2500 دولار للأوقية، بينما توقع 41.7% أن تتخطى حاجز 3000 دولار، فيما رأى 5.8% أن الأسعار ستصل إلى أكثر من 3500 دولار، وصوت 1.7% بتوقعات أخري.

وعلى صعيد أداء الذهب عالميًا خلال 2025، ارتفعت الأوقية في البورصة العالمية بنحو 1694 دولارًا خلال تعاملات العام الماضي، حيث افتتحت التعاملات عند مستوى 2624 دولاراً، ولامست مستوى 4555 دولاراً كأعلى مستوى تاريخي لها في 31 ديسمبر، واختتمت تعاملات العام عند مستوى 4318 دولاراً.

وحقق الذهب خلال 2025، أفضل أداء سنوي له منذ عام 1979، مسجلًا ارتفاعًا سنوياً يتجاوز 65%، كما أنه العام الثالث على التوالي الذي يشهد فيه مكاسب، حيث يمثل هذا الارتفاع تصعيدًا لتحول جذري في الأسواق المالية العالمية.

ولم يكن الارتفاع الحاد في أسعار الذهب خلال عام 2025 نتاج عامل واحد، ولا نتيجة مضاربات عابرة، بل جاء ثمرة سلسلة من القرارات النقدية والمالية والسياسية التي أعادت تشكيل خريطة المخاطر في الاقتصاد العالمي، ودفعت المستثمرين والبنوك المركزية على حد سواء إلى الاحتماء بالمعدن الأصفر، وسط ضبابية غير مسبوقة في الرؤية الاقتصادية.

إلا أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في فبراير الماضي هددت استمرار موجة مكاسب الذهب خلال 2026 بشكل مؤقت، ليخسر نحو 15% من ذروة الأسعار خلال فترة اندلاع المواجهات.

وتراجعت أسعار الذهب بنحو 1100 دولار خلال أقل من خمسة أشهر، بعدما سجلت الأوقية مستويات قرب 5600 دولار مرجحًا وصول الأوقية إلى مستوى 5400 دولار بنهاية العام، مدعومًا باستمرار مشتريات البنوك المركزية العالمية والتوترات الجيوسياسية.

فيما توقع بنك أوف أمريكا، أن يتعرض الذهب لضغوط على المدى القصير نتيجة تراجع توقعات الأسواق بشأن خفض أسعار الفائدة الأمريكية.

ولكن أكد "أوف أمريكا" استمرار النظرة الإيجابية للمعدن الأصفر، مع تمسك البنك بتوقعاته لوصول الذهب إلى 6 آلاف دولار للأوقية خلال 12 شهرًا.

وأوضح أن الضغوط الحالية على الذهب ترتبط بإعادة تسعير الأسواق لمخاطر التضخم ومسار الفائدة الأمريكية، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب في الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن الذهب سيواصل الارتفاع رغم هذه الضغوط إلى مستوى 6 آلاف دولار بدعم من مشتريات البنوك المركزية وعودة طلب المستثمرين وضعف مؤشرات النمو الاقتصادي.

وعن مشتريات البنوك المركزية، اشترت نحو 244 طنًا من الذهب خلال الربع الأول من 2026، فيما رفعت جولدمان ساكس تقديراتها لمشتريات البنوك المركزية إلى متوسط 60 طنًا شهريًا حتى نهاية العام.

وفي سياق موازٍ، توقع رجل الأعمال نجيب ساويرس، مواصلة أسعار الذهب الصعود ولكن ليس بنفس قوة عام 2025، مرجحًا وصول سعر الأوقية إلى 6000 دولار.

ويرى ساويرس، أن حالة عدم اليقين والتوترات المتصاعدة عالميًا هي المحرك الرئيسي الداعم للأسعار، مستبعدًا انتهاء هذه الأزمات في القريب العاجل.

كما أشار إلى أن الطلب المرتفع على الشراء مقابل نقص المعروض من المعدن يمثل عاملًا حاسمًا، خاصة في ظل استغراق فترات طويلة تتراوح بين 7 إلى 8 سنوات لاستخراج الذهب من المناجم الجديدة.

وبالرغم من مخاطر التقلبات الجيوسياسية الإقليمية، رفع استثماراته في الذهب عبر ضخ استثمارات بقيمة 400 مليون دولار، مستفيدًا من تراجع الأسعار.

اتجاه سعر أوقية الذهب في السوق العالمية

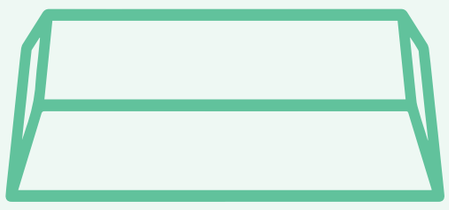

	أعلى من 4000 دولار	أعلى من 4500 دولار	أعلى من 5000 دولار
الاختيارات			
الأصوات	25	72	53
النسبة	%16.7	%48	%35.3

كيف كانت توقعات سعر أوقية الذهب في السوق العالمية فى بداية 2025؟

	أعلى من 2500 دولار	أعلى من 3000 دولار	أعلى من 3500 دولار	أخرى
الاختيارات				
الأصوات	61	50	7	2
النسبة	%50.83	%41.67	%5.83	%1.67

جي بي مورجان: يرجّح وصول الأوقية إلى 5400 دولار بنهاية العام

في يناير 2026، مقابل نحو 4500 دولار حاليًا.

وبالرغم من أن الحروب عادةً تغذي ارتفاع أسعار الذهب لكن صدمة الطاقة قلبت الموازين في الأسواق.

إلا أن الذهب لم يفقد مكانته كملاذ آمن، بل يعيد التمركز ضمن منظومة أوسع من الأدوات الاستثمارية، حيث يفضل المستثمرون الأصول الأكثر سيولة كالدولار والسندات في الأزمات السريعة، بينما يظل الذهب أداة رئيسية للتحوط ضد التضخم على المدى الطويل.

ويدعم هذا الرأي، استمرار البنوك المركزية في دعم المعدن الأصفر بزيادة احتياطياتها لتنويع الأصول وتقليل الاعتماد على الدولار.

وتشير التوقعات إلى استمرار الضغوط قصيرة الأجل مع تحركات عرضية متذبذبة بين 4500 و4600 دولار لأوقية عالميًا، مع بقاء فرص الصعود قائمة على المدى المتوسط والطويل، بدعم من التضخم، والتوترات الجيوسياسية، ومشتريات البنوك المركزية، وتوقعات خفض الفائدة مستقبلًا.

وعلى صعيد توقعات المؤسسات المالية العالمية، خفّض بنك JPMorgan Chase توقعاته قصيرة الأجل لمتوسط أسعار الذهب خلال 2026 إلى 5243 دولارًا للأوقية بدلًا من 5708 دولارات، نتيجة ضعف الطلب الاستثماري وتراجع تدفقات صناديق المؤشرات المتداولة ETF.

في المقابل، حافظ بنك Goldman Sachs على توقعاته الإيجابية للذهب،

أوف أمريكا: بلوغ مستوى 6 آلاف دولار للأوقية خلال 12 شهرًا

التسهيلات الائتمانية بالبنوك ترتفع إلى 10.38 تريليون جنيه بنهاية 2025

46.7% يرجحون استقرار درجة سهولة الحصول على التمويل المصرفي

القروض الممنوحة للعملاء تتجاوز 10.31 تريليون جنيه والسيولة المحلية تسجل 14 تريليونًا

أظهرت نتائج استبيان «حابي» السنوي للعام الجاري أن 46.7% من المشاركين يرون أن أوضاع الحصول على التمويل المصرفي ستشهد حالة من الاستقرار، بعدما صوّت 70 مشاركًا لصالح هذا الرأي، فيما اعتبر 43 مشاركًا بنسبة 28.7% أن الحصول على التمويل يواجه صعوبات، بينما رأى 37 مشاركًا بنسبة 24.6% أن إجراءات التمويل ستكون أكثر سهولة.

وفي استطلاع العام الماضي، أشار 52.5% من المشاركين إلى استقرار أوضاع الحصول على التمويل المصرفي، بعدما صوّت 63 مشاركًا لصالح هذا الرأي، فيما اعتبر 39 مشاركًا بنسبة 32.5% أن الحصول على التمويل أصبح أكثر سهولة، بينما رأى 17 مشاركًا بنسبة 14.17% أن هناك صعوبة في الوصول إلى التمويل المصرفي.

وعلى صعيد حجم الائتمان المصرفي والسيولة المحلية للعام الماضي، أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى نحو 10.38 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 8.38 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2024، بزيادة تقارب تريليوني جنيه خلال عام واحد.

واستحوذت الحكومة على نحو 5.51 تريليون جنيه من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقابل 4.87 تريليون جنيه لغير الحكومة، ما يعكس استمرار الوزن النسبي المرتفع للقطاع الحكومي داخل محافظ الائتمان المصرفية.

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، حصل القطاع الزراعي الخاص على نحو 62.2 مليار جنيه بالعملة المحلية و11.3 مليار جنيه بالعملة الأجنبية، بينما استحوذ قطاع الصناعة الخاص على 921.8 مليار جنيه بالعملة المحلية و324.3 مليار جنيه بالعملة الأجنبية، في دلالة على تنامي الطلب الصناعي على التمويل سواء لتمويل التشغيل أو استيراد مستلزمات الإنتاج والآلات.

كما حصل قطاع التجارة الخاص على 336.4 مليار جنيه بالعملة المحلية و35.4 مليار جنيه بالعملة الأجنبية، فيما سجل قطاع الخدمات النصيب الأكبر بين القطاعات الخاصة بإجمالي 1.03 تريليون جنيه بالعملة المحلية و193.1 مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

وفي السياق ذاته، ارتفع إجمالي أرصدة القروض المقدمة للعملاء إلى 10.31 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 8.31 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2024.

وتوزعت القروض بواقع 5.48 تريليون جنيه للحكومة و4.83 تريليون جنيه لغير الحكومة، بينما حصل القطاع الزراعي الخاص على 61.8 مليار جنيه بالعملة المحلية و11.3 مليار جنيه بالعملة الأجنبية، في حين بلغت قروض القطاع الصناعي الخاص 918.1 مليار جنيه بالعملة المحلية و321.3 مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

كما سجلت قروض قطاع التجارة الخاص نحو 330.4 مليار جنيه بالعملة المحلية و35.2 مليار جنيه بالعملة الأجنبية، بينما حصل قطاع الخدمات الخاص على 1.03 تريليون جنيه بالعملة المحلية و192.6 مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

القطاع الصناعي يستحوذ على أكثر من 1.24 تريليون جنيه تسهيلات ائتمانية

التنمية الصناعية تطلق المرحلة الثانية من مبادرة تمويل القطاعات ذات الأولوية بعائد 15%

رفع الحد الأقصى لتمويل العميل الصناعي إلى 100 مليون جنيه والأطراف المرتبطة إلى 150 مليونًا

سرعة وسهولة الحصول على التمويل المصرفي

	سهولة	صعوبة	استقرار
الاختيارات			
الأصوات	37	43	70
النسبة	%24.6	%28.7	%46.7

كيف كانت توقعات سرعة وسهولة الحصول على التمويل المصرفي بداية 2025؟

	سهولة	صعوبة	استقرار	أخرى
الاختيارات				
الأصوات	39	17	63	1
النسبة	%32.5	%14.17	% 52.5	% 0.83

وفي موازاة ذلك، واصل القطاع المصرفي تسجيل معدلات مرتفعة من السيولة المحلية، التي ارتفعت إلى 14.03 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 11.64 تريليون جنيه بنهاية ديسمبر 2024، بما يعكس استمرار التوسع النقدي وزيادة الودائع والسيولة المتاحة داخل الجهاز المصرفي.

وتزامن ذلك مع تحركات حكومية موسعة لإعادة تنشيط التمويل الموجه للقطاع الصناعي، حيث كشف وزير المالية أحمد كجوك في مارس الماضي، عن أن الموازنة الجديدة للعام المالي المقبل تتضمن تخصيص أكثر من 90 مليار جنيه لدعم التصدير والصناعة والسياحة.

وأعلنت الهيئة العامة للتنمية الصناعية في فبراير الماضي، إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة تمويل القطاعات الصناعية ذات الأولوية، عقب موافقة مجلس الوزراء على إدخال تعديلات جديدة على المبادرة تستهدف توسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز القدرة التمويلية للمشروعات الصناعية.

وقالت الدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إن المرحلة الجديدة تأتي في إطار تنفيذ الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، مشيرة إلى أن المبادرة توفر تسهيلات تمويلية بقيمة 30 مليار جنيه للقطاع الخاص لتمويل شراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج بعائد مخفض يبلغ 15% سنويًا ولمدة خمس سنوات، على أن تتحمل وزارة المالية فارق سعر العائد.

أضافت إن المبادرة تتضمن حوافز إضافية تشمل خفضًا إضافيًا في سعر العائد يصل إلى 2% للمشروعات التي تحقق زيادة في القيمة المضافة المحلية أو تعمل في صناعات مستحدثة مرتفعة الواردات، مع منح أولوية للمشروعات المقامة بالمناطق الأكثر احتياجًا للتنمية والأعلى كثافة في التشغيل.

وشملت التعديلات الجديدة رفع الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد إلى 100 مليون جنيه بدلًا من 75 مليون جنيه، وزيادة الحد الأقصى لتمويل العميل الواحد والأطراف المرتبطة إلى 150 مليون جنيه بدلًا من 100 مليون جنيه، بما يسمح بتوسعات إنتاجية أكبر للشركات الصناعية.

كما تم مناقشة مقترحات لتوسيع نطاق المبادرات التمويلية لتشمل تمويل رأس المال العامل إلى جانب الآلات والمعدات، فضلًا عن مراجعة بعض الاشتراطات الإجرائية، ودراسة ربط أسعار الفائدة بقرارات البنك المركزي المصري، والتوسع في ضم قطاعات صناعية إضافية إلى المبادرة.

وتشمل برامج الدعم كذلك مبادرة إعادة هيكلة المصانع المتعثرة بقيمة 3 مليارات جنيه، إلى جانب مبادرة التمويل الميسر للآلات والمعدات بقيمة 30 مليار جنيه، والتي تغطي 9 قطاعات رئيسية وأكثر من 70 نشاطًا صناعيًا.

وفي إطار دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعتزم وزارة المالية بالتنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إطلاق حزمة مبادرات تمويلية جديدة بقيمة إجمالية تصل إلى 25 مليار جنيه، تستهدف توفير سيولة منخفضة التكلفة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي وتعميق التصنيع المحلي.

وفي السياحة، كشف البنك المركزي عن رفع الحد الأقصى لمبادرة دعم القطاع السياحي إلى 50 مليار جنيه، أو ما يتم منحه من تسهيلات خلال عام ونصف من تاريخ إطلاق المبادرة، لتنتهي في 20 أبريل 2026، وذلك في إطار التعديلات التي وافق عليها مجلس الوزراء لدعم النشاط السياحي وتعزيز الطاقة الفندقية.

150 من قادة مجتمع الأعمـــــــــال يرسمون اقتصاد 2026

م. إبراهيم محلب
رئيس الوزراء الأسبق

م. نجيب ساويرس
رئيس شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ورئيس أورا ديفيلوبمرز

م. سميح ساويرس
مؤسس شركة أوراسكوم للتنمية القابضة

م. أحمد السويدي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة السويدي إليكتريك

م. هاني برزي
رئيس مجلس إدارة مجموعة إيدينا للصناعات الغذائية

م. حازم بركات
رئيس شركة بي إنفستمنتس القابضة

م. أسامة بشاي
الرئيس التنفيذي لبشركة أوراسكوم كونستراكشن

هشام عز العرب
الرئيس التنفيذي لبنك التجاري الدولي

حامد الشيتي
رئيس مجموعة ترافكو

د. خالد سري صيام
رئيس شركة مصر للمقاصة والرئيس الأسبق للبورصة المصرية

علاء سبع
الشريك المؤسس لشركة بي بي إي بارتنرز

كريم عوض
الرئيس التنفيذي لمجموعة إي إف جي القابضة

شريف سامي
رئيس الشركة القومية لإدارة الأصول والاستثمار

د. هاني سري الدين
المؤسس والشريك المدير لمكتب سري الدين وشركاه للاستشارات القانونية

حازم بدران
الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب لشركة رالم هيلز

م. أيوب عدلي أيوب
رئيس شركة رمكو لإنشاء القرى السياحية

وليد زكي
الرئيس التنفيذي لشركة PRE Group

د. خالد بدوي
رئيس شركة الشرقية للسكر ووزير قطاع الأعمال الأسبق

طارق فايد
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان

حسن غانم
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد

عاكف المغربي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس

يحيى أبو الفتوح
نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

حسين أباظة
الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة

محمد علي
الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي

عمرو البهي
الرئيس التنفيذي لبنك المشرق مصر

د. أحمد جلال
الرئيس التنفيذي لبنك المصري لتنمية الصادرات

هاني سيف النصر
رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري

د. حسن فهمي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الوطنية للاستثمارات سيناء

طارق كامل
الرئيس التنفيذي لشركة نسيله

م. عبير لهيطة
العضو المنتدب لشركة ايجيبترانس نوسكو

م. أشرف الجزايرلي
العضو المنتدب لشركة المشرق للتنمية الأعمال

محمد مهران
الرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين

علاء الزهيري
رئيس الاتحاد لشركات التأمين والعضو المنتدب لشركة GIG

مينوش عبد المجيد
الرئيس التنفيذي لشركة أكسنا مصر

مصطفى صلاح
العضو المنتدب لشركة المهندس لتأمينات الحياة

م. طارق يوسف
مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كونكريت بلس

د. فخري الفقي
الخبير الاقتصادي

م. أحمد عطا
الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية

م. أيمن قرة
الرئيس التنفيذي لشركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار

د. أحمد عبد الحافظ
رئيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية

باسم عزب
الرئيس التنفيذي لشركة أكتب فايرشتل

أيمن صبري
رئيس شركة أصوا القابضة للاستثمارات المالية ورئيس جمعية إكوا

أيمن عبد الحميد
العضو المنتدب ورئيس التنفيذي لشركة التعمير للتمويل العقاري – الأولى

محمد الككحي
العضو المنتدب لشركة تمويل للتمويل العقاري ورئيس الاتحاد التمويل العقاري

وليد ناجي
نائب رئيس البنك العقاري المصري العربي سابقا

محمد عكاشة
الشريك المؤسس لصندوق ديسربتيك

كريم بشارة
الشريك العام في شركة رأس المال الاستثماري A15

م. خالد أبو المكارم
رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية ورئيس شركة مكارم نكس

محمد نجم
العضو المنتدب للشركة العربية لحليج الأقطان ومؤسس شركة رالدي كابيتال

ياسر شاهين
العضو المنتدب لشركة برايم القابضة

إيهاب رشاد
نائب رئيس شركة مباشر كابيتال هولدنج

د. وليد جمال الدين
رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس شركة سميت نيوي للصناعات الكيماوية والغزل

هشام الجمل
المدير العام لشركة الغنيتي باور

عمرو أبو العزم
الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة إزادة فاينانس

هشام شتا
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بي ام للتأجير التمويلي

أحمد سالم
مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سبلي للاستشارات المالية

م. أحمد خيري
رئيس قطاع تنمية الأعمال بشركة إن تو ميتال

مصطفى طلعت
العضو المنتدب لشركة أنك ريسورسيز

حسام أبوموسى
شريك شركة أبيس بارتنرز

حاتم توفيق
العضو المنتدب لشركة كايرو سولار

محمد وافي
رئيس شركة جلوبال ريفيل جيت

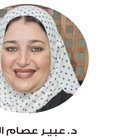

د. عبير عصام الدين
رئيس شركة عمار العقارية

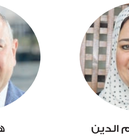

هاني فكري
الرئيس التنفيذي لشركة إنرا لحلول الدفع المبتكرة

محمود غزال
رئيس MGS للصناعة ورئيس شركة النيل للصناعات النسيجية

د عبد العزيز السيد
رئيس الشركة الثالثة للثروة الداجنة والحيوانية

منصف مرسي
العضو المنتدب ورئيس قطاع البحوث بشركة سي أي كابيتال

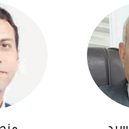

د. أحمد الغندور
رئيس شركة صن واي للطاقة الشمسية

حسام هيبة
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للاستثمار والرئيس التنفيذي السابق لهيئة الاستثمار

أحمد أبوالسعد
الرئيس التنفيذي لشركة أريمون مصر

وليد حسونة
الرئيس التنفيذي لشركة فاليو

عمر الشنيطي
شريك تنفيذي بشركة زيلا كابيتال

أيمن الصاوي
الرئيس التنفيذي لشركة بكره

جون سعد
الرئيس التنفيذي لمجموعة كونتكت المالية

خليل البواب
رئيس قطاع الأسواق في بلتون القابضة

محمد قاسم
رئيس جمعية المصدرين المصريين اكسبو لينك

د. فخري الفقي
الخبير الاقتصادي

م. أحمد عطا
الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية

م. أيمن قرة
الرئيس التنفيذي لشركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار

د. أحمد عبد الحافظ
رئيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية

باسم عزب
الرئيس التنفيذي لشركة أكتب فايرشتل

أيمن صبري
رئيس شركة أصوا القابضة للاستثمارات المالية ورئيس جمعية إكوا

أيمن عبد الحميد
العضو المنتدب ورئيس التنفيذي لشركة التعمير للتمويل العقاري – الأولى

محمد الككحي
العضو المنتدب لشركة تمويل للتمويل العقاري ورئيس الاتحاد التمويل العقاري

وليد ناجي
نائب رئيس البنك العقاري المصري العربي سابقا

محمد عكاشة
الشريك المؤسس لصندوق ديسربتيك

كريم بشارة
الشريك العام في شركة رأس المال الاستثماري A15

م. خالد أبو المكارم
رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية ورئيس شركة مكارم نكس

محمد نجم
العضو المنتدب للشركة العربية لحليج الأقطان ومؤسس شركة رالدي كابيتال

ياسر شاهين
العضو المنتدب لشركة برايم القابضة

إيهاب رشاد
نائب رئيس شركة مباشر كابيتال هولدنج

د. وليد جمال الدين
رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس شركة سميت نيوي للصناعات الكيماوية والغزل

هشام الجمل
المدير العام لشركة الغنيتي باور

عمرو أبو العزم
الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة إزادة فايناس

هشام شتا
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة بي ام للتأجير التمويلي

أحمد سالم
مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سبلي للاستشارات المالية

م. أحمد خيري
رئيس قطاع تنمية الأعمال بشركة إن تو ميتال

مصطفى طلعت
العضو المنتدب لشركة أنك ريسورسيز

حسام أبوموسى
شريك شركة أبيس بارتنرز

حاتم توفيق
العضو المنتدب لشركة كايرو سولار

محمد وافي
رئيس شركة جلوبال ريفيل جيت

د. عبير عصام الدين
رئيس شركة عمار العقارية

هاني فكري
الرئيس التنفيذي لشركة إنرا لحلول الدفع المبتكرة

محمود غزال
رئيس MGS للصناعة ورئيس شركة النيل للصناعات النسيجية

د عبد العزيز السيد
رئيس الشركة الثالثة للثروة الداجنة والحيوانية

منصف مرسي
العضو المنتدب ورئيس قطاع البحوث بشركة سي أي كابيتال

د. أحمد الغندور
رئيس شركة صن واي للطاقة الشمسية

كامل أبو علي
رئيس مجموعة شركات بيك البانروس

د. منير فخري عبد النور
وزير الصناعة الأسبق

م. هاني محمود
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق

د.محمود أبو العيون
محافظ البنك المركزي الأسبق

أسامة صالح
رئيس أبادي للاستثمار والتنمية ووزير الاستثمار الأسبق

هشام توفيق
وزير قطاع الأعمال العام الأسبق

د. رانيا المشاط
وكيل الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي السابقة

د. محمد معيط
المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ووزير المالية السابق

د. هالة السعيد
مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية سابقا

م. حسن عبد الجواد
رئيس مجلس إدارة شركة مانتدج للتنمية العمرانية

م. عمرو سلطان
العضو المنتدب لشركة LMD

شامل أبو الفضل
الرئيس التنفيذي لشركة بنيان ورئيس كومباس كابيتال

د. ريمون عهدي
الرئيس التنفيذي لشركة وادي دجلة للتنمية العقارية

م. فتح الله فوزي
رئيس مينا للاستثمار العقاري

م. عمرو سليمان
المؤسس ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي لماوتين قيو

م. تامر ناصر
الرئيس التنفيذي لشركة سيتي إيدج

م. أحمد صبور
رئيس مجلس إدارة الأهلي صبور للتطوير العقاري

م. أحمد معتز بهاء الدين
الرئيس التنفيذي لمجموعة مواد الإعمار القابضة CPC

م. محمد القماح
الرئيس التنفيذي لشركة السويدي للتنمية الصناعية

م. عمرو البطريق
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للمناطق الصناعية

م. باسل شعيرة
مدير عام شركة بلازيس الدولية للمناطق الصناعية

د. هناء الهلالي
العضو المنتدب لشركة الخير للتمويل متناهي الصغر

وائل زيادة
الشريك التنفيذي بشركة زيلا كابيتال

أيمن سليمان
المؤسس والشريك التنفيذي لشركة بيرجو للاستثمارات والرئيس التنفيذي السابق لصندوق السيادي

حازم مغازي
الرئيس التنفيذي المشارك لقطاع الأعمال والشؤون التجارية في شركة أمان القابضة

أيمن الدسوقي
رئيس شركة تمويل القابضة للاستثمارات ونائب رئيس بساطة القابضة للمدفوعات

علاء السقطي
رئيس الحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة

م. شريف الصياد
رئيس مجلس إدارة شركة إزيدكو ورئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية

أحمد الشنواني
العضو المنتدب لشركة بي إم للتمويل الاستهلاكي – سهولة

أنسي نجيب ساويرس
الشريك المؤسس لصندوق HOF للاستثمار المباشر

هاني شكري
الرئيس التنفيذي لشركة VML مصر وشمال إفريقيا

حسن حسين
الرئيس السابق للجنة البنوك والبورصة بجمعية رجال الأعمال

عمر غاربو
المدير العام لشركة ميرسك في مصر ولبنان

م. تامر قطب
نائب رئيس أبو غالي موتورز

إبراهيم صفوت
المؤسس المشارك لشركة MNZL

إيهاب إسحاق
مدير شركة جرانفوس مصر

م. باسم عشماوي
العضو المنتدب لشركة الفا حروب ليمتد – عز العرب

م. ماجد شوقي
رئيس كاتاليست بارتنرز ميدبل إيست

م. أشرف صبري
الرئيس التنفيذي لشركة فوري

م. إبراهيم سرحان
رئيس مجلس إدارة شركة إي فاينانس

باسل الحيني
القيادة المصرفية والمالية

م. سعيد حسن إمبابي
المدير التنفيذي بمنصة أي صاغة

د. نشوى صالح
مؤسس باسيت وارتجز للتصفيف

د. حاتم الهادي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة كارفي للاستشارات المالية

نيفين الطاهري
مؤسس ورئيس شركة دلتا شيلد للاستثمار

كريم هلال
المدير الإقليمي لمجموعة كوليرز انترناشونال

حسن الغندي
رئيس شركة الحربة للصناعات الغذائية

د. ماهر عشم
رئيس شركة كومتريكس

م. أيمن هيبة
رئيس جمعية المنية الطاقة الجديدة والمتجددة (سيدا) ورئيس مجلس إدارة شركة Ecometrics للاستشارات البيئية والطاقة

أحمد سامح
الرئيس التنفيذي لشركة إيجابي للأنظمة والحلول المالية

د. باسل رشدي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة نابل كابيتال

مصطفى القباني
المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بيج إسكربيرز

شريف محمود فهمي
الرئيس التنفيذي لمجموعة إجيج للاستشارات

بإجماع 80.7% من المشاركين

الصادرات غير البترولية تتجه للمزيد من النمو

16% اختاروا الاستقرار .. و3.3% رجحوا التراجع

رجّح 80.7% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» زيادة الصادرات غير البترولية خلال عام 2026، مقابل 16% من المشاركين توقعوا استقرار الصادرات السلعية عند مستويات العام الماضي، فيما رأى 3.3% أن الصادرات قد تتراجع خلال العام الجديد.

جدير بالذكر أن 86.67% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» خلال عام 2025، رجّحوا زيادة الصادرات غير البترولية، مقابل 12.5% من المشاركين توقعوا استقرار الصادرات السلعية عند مستويات عام 2024، فيما رأى 0.83% أن الصادرات قد تتراجع.

وسجلت الصادرات المصرية تراجعًا 11.6% خلال شهر فبراير 2026، لتبلغ نحو 4.2 مليار دولار، مقابل 4.7 مليار دولار خلال فترة المقارنة من عام 2025، بحسب تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ووفقًا للتقرير، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 5.1 مليار دولار خلال فبراير 2026، مقارنة بنحو 2.7 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة بلغت 87.5%.

وعزا الجهاز تراجع الصادرات إلى انخفاض قيمة صادرات عدد من السلع، في مقدمتها الأسمدة بنسبة 39.3%، والبترول الخام بنسبة 34.4%، واللدائن بأشكالها الأولية بنسبة 16.2%، والبطاطس بنسبة 16%.

في المقابل، ارتفعت صادرات بعض السلع خلال فبراير الماضي، أبرزها منتجات البترول بنسبة 85.4%، والفواكه الطازجة بنسبة 49.1%، والملابس الجاهزة بنسبة 8%، إلى جانب العجائن والمحضرات الغذائية المتنوعة بنسبة 2.4%.

وعلى صعيد الواردات، ارتفعت قيمتها بنسبة 24.7% لتسجل 9.3 مليار دولار خلال فبراير 2026، مقابل 7.4 مليار دولار خلال الشهر نفسه من عام 2025.

وأوضح التقرير أن زيادة الواردات جاءت مدفوعة بارتفاع واردات الغاز الطبيعي بنسبة 56.2%، والنحاس ومصنوعاته بنسبة 74.2%، والمواد الأولية من الحديد والصلب بنسبة 11.6%، والقمح بنسبة 4.5%.

فيما تراجعت واردات بعض السلع، من بينها منتجات البترول بنسبة 20.1%، واللدائن بأشكالها الأولية بنسبة 14.9%، والأدوية ومحضرات الصيدلة بنسبة 1.5%، وسيارات الركوب بنسبة 1.4%.

ومع ذلك توقع، تقرير صادر عن مؤسسة «فيتش سولوشنز» تحسن صافي الصادرات خلال عام 2026، مدفوعًا بنمو قوي في صادرات السلع، لا سيما القطاعات الصناعية الثقيلة.

وسجلت الصادرات المصرية السلعية غير البترولية خلال عام 2025 نحو 48 مليارًا و567 مليون دولار، مقابل 41 مليارًا و507 ملايين دولار خلال عام 2024، بنسبة نمو 17%، بحسب تقرير الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وفي المقابل، ارتفعت الواردات المصرية بصورة طفيفة، لتصل إلى 83 مليارًا و14 مليون دولار خلال عام 2025، مقارنة بنحو 79 مليارًا و376 مليون دولار في عام 2024، بنسبة نمو بلغت 5%.

وأشار التقرير إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 9% خلال عام 2025، ليسجل 34 مليارًا و447 مليون دولار، مقابل 37 مليارًا و869 مليون دولار خلال العام السابق.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية غير البترولية خلال عام 2025، تلتها تركيا، ثم المملكة العربية السعودية، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية.

واحتل قطاع مواد البناء صدارة القطاعات الأعلى تصديرًا بقيمة 14 مليارًا و880 مليون دولار، تلاه قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة بقيمة 9 مليارات و419 مليون دولار، ثم قطاع الصناعات الغذائية بقيمة 6 مليارات و803 ملايين دولار.

كما سجلت صادرات الذهب المصرية قفزة كبيرة خلال عام 2025، لتصل إلى 7.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 3.2 مليار دولار خلال عام 2024، بزيادة قدرها 4.4 مليار دولار.

وشملت القطاعات التصديرية البارزة أيضًا قطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية بقيمة 6 مليارات و468 مليون دولار، وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة 4 مليارات و692 مليون دولار، وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة 3 مليارات و394 مليون دولار، إلى جانب قطاع الغزل والمنسوجات بقيمة مليار و167 مليون دولار.

كما بلغت صادرات الصناعات الطبية نحو 996 مليون دولار، وقطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات نحو 935 مليون دولار، فيما سجل قطاع المفروشات 638 مليون دولار، وقطاع الأثاث 427 مليون دولار، وقطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية 107 ملايين دولار.

فيما أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة تستهدف الوصول بحجم الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030، مؤكدًا ثقته في قدرة مصر على تحقيق هذا الرقم خلال السنوات المقبلة، في ظل التوسع في المشروعات الصناعية وزيادة الإنتاج المحلي وتعزيز التصدير.

وأوضح مدبولي أن الدولة رصدت نماذج ناجحة لمصانع في قطاعات متعددة، من بينها الحديد والمنتجات الغذائية والشوكولاتة والحلويات، والتي تمكنت من التوسع في التصدير إلى الأسواق العالمية، بما يعكس جهود الدولة في دعم الصناعة الوطنية وزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن برامج التصدير والاستيراد التي تنفذها الدولة أحدثت فارقًا كبيرًا لدى المستثمرين والمصنعين، وأسهمت في تعزيز فرص النمو والتوسع الصناعي، مؤكدًا أن مستقبل مصر واعد في العديد من القطاعات، وعلى رأسها قطاع الصناعة.

وتخطط الحكومة المصرية لتحقيق قفزة نوعية في قطاع التجارة الخارجية خلال عام 2026، حيث تستهدف زيادة الصادرات السلعية بنسبة 20% سنويًا، مع استهداف قطاع الصناعات الهندسية تحقيق صادرات بقيمة 7.5 مليار دولار، بما يعزز من تواجد «العلامة المصرية» في الأسواق الإقليمية والدولية.

كما يشهد قطاع الثروات المعدنية والزراعية مستهدفات غير مسبوقة، إذ تسعى مصر للوصول بصادرات الذهب والمجوهرات إلى 9 مليارات دولار بحلول 2026، لدخول قائمة الكبار عالميًا، كما تستهدف تجاوز الصادرات الزراعية حاجز 11 مليار دولار، مستفيدة من فتح أسواق جديدة وتطوير منظومة التكويد والتتبع للمحاصيل.

ولدعم هذه التوجهات، خصصت الدولة قرابة 45 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2026/2025 لدعم وتنمية الصادرات، مع تفعيل برنامج جديد لـ«رد أعباء التصدير» يرتكز على معايير القيمة المضافة ومعدلات النمو، لضمان استدامة التنافسية السعرية والجودة للمنتج المصري في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

ويضمن البرنامج سرعة سداد مستحقات المصدرين خلال فترة لا تتجاوز 90 يومًا، بما يعزز السيولة المالية للشركات المصدرة ويدعم قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

وتتضمن الاستراتيجية أيضًا العمل على تحويل مصر إلى مركز إقليمي لإعادة التصدير والخدمات اللوجستية، مستفيدة من موقعها الجغرافي وشبكة الموانئ والبنية التحتية التي شهدت توسعات كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

وكشف المهندس فاضل مرزوق، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، عن خطة لزيادة صادرات القطاع بنسبة تتراوح بين 22% و25% سنويًا خلال السنوات الخمس المقبلة، مع استهداف صادرات بقيمة 12 مليار دولار بحلول عام 2031.

وتأتي هذه الخطة كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة من دول مثل تركيا والصين وفيتنام والهند.

وأكد مرزوق أن هذه الخطة تأتي في إطار استراتيجية أوسع لتحقيق قفزة نوعية في صادرات الملابس الجاهزة، التي تعد واحدة من أهم الصناعات الرائدة في مصر، مشيرًا إلى استهداف رفع صادرات القطاع إلى 4.4 مليار دولار خلال العام الحالي، مقابل 3.4 مليار دولار في 2025.

بينما أكد المهندس شريف الصياد، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، أن القطاع يستهدف الوصول بقيمة صادراته إلى 7.5 مليار دولار بنهاية عام 2026، مشيرًا إلى أن المجلس يعمل على تنفيذ خطة استراتيجية لتحقيق نمو سنوي مستدام يتراوح بين 15% و20%، وذلك استنادًا إلى النتائج القياسية غير المسبوقة التي حققها القطاع خلال العام الماضي، والتي بلغت 6.5 مليار دولار.

ونبّه إلى أن هذا المستهدف يمثل مرحلة محورية ضمن رؤية أوسع تهدف إلى مضاعفة صادرات القطاع لتصل إلى حاجز 13-14 مليار دولار بحلول عام 2030.

فيما تستهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تعزيز مكانة مصر التجارية عالميًا، من خلال العمل على إدراجها ضمن أفضل 50 دولة في مؤشرات التجارة الدولية، إلى جانب رفع قيمة الصادرات المصرية إلى 145 مليار دولار سنويًا، وتقليص العجز التجاري، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، مع تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وشركائها التجاريين، فضلًا عن حماية الصناعة الوطنية عبر أدوات المعالجات التجارية المتوافقة مع القواعد والاتفاقيات الدولية.

اتجاه حركة الصادرات غير البترولية

الاختيارات	زيادة	ثبات	تراجع
الأصوات	121	24	5
النسبة	80.7%	16%	3.3%

كيف كانت توقعات حركة الصادرات غير البترولية بداية 2025؟

الاختيارات	زيادة	ثبات	تراجع
الأصوات	104	15	1
النسبة	86.67%	12.5%	0.83%

«السلعية» تسجل 48.5 مليار دولار خلال 2025.. وصادرات الذهب تقفز إلى 7.6 مليار دولار

الدولة تستهدف الوصول بحجم الصادرات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030

سجل 2.1 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026/2025

69.3% يتوقعون عجز ميزان المدفوعات

27.4% يرجحون الاستقرار.. و3.3% يترقبون فائضًا بالميزان

توقع 69.3% من مشاركي استطلاع جريدة حابي حول أداء الاقتصاد المصري في عام 2026، تحقيق ميزان المدفوعات عجزًا، و27.4% يرون أنه سيشهد استقرارا، فيما رجح 3.3% من المشاركين فائضًا بالميزان.

في المقابل، كان 65% من مشاركي استطلاع الجريدة في العام الماضي 2025، توقعوا تحقيق ميزان المدفوعات عجزًا، و30% رجحوا حدوث استقرار، فيما رأى 5% منهم أن الميزان سيشهد فائضًا.

وفي خضم التوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، يعد ميزان المدفوعات واحدًا من أكثر الملفات الاقتصادية تأثيرًا على استقرار الاقتصاد الكلي.

ويُعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الذي يرصد جميع المعاملات التجارية والمالية الدولية بين الدولة والعالم الخارجي، سواء من صادرات وواردات أو تحويلات واستثمارات وخدمات، وبالتالي فإن أي خلل في هذا الميزان ينعكس مباشرة على احتياطيات النقد الأجنبي وسعر العملة المحلية ومستويات التضخم.

ويتكون هذا الميزان من ثلاثة محاور رئيسية هي: الحساب الجاري، والحساب المالي، وحساب رأس المال. ويقيس الحساب الجاري حركة التجارة الدولية، وصافي الدخل على الاستثمارات، بينما يرصد الحساب المالي التغيرات في ملكية الأصول والاستثمارات الدولية، في حين يشمل حساب رأس المال المعاملات الرأسمالية الأخرى غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج.

وخلال الأشهر الماضية ونتيجة التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، تعرض ميزان المدفوعات لضغوط وتحديات، إلا أن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أكد أن الحكومة تنفذ خطة متكاملة تستهدف زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، عبر دعم الصادرات، وتنشيط قطاع السياحة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوسع في الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.

وكشف مدبولي في تصريحات صحفية خلال شهر مايو الجاري أن الحكومة ملتزمة بسداد مستحقات شركات البترول الأجنبية المتأخرة، موضحًا أن المديونية التي تجاوزت 6.1 مليار دولار جرى سداد الجزء الأكبر منها، مع الالتزام بصرف 714 مليون دولار متبقية حتى نهاية شهر يونيو المقبل.

وفي خضم تداعيات التطورات الإقليمية، أظهرت بيانات البنك المركزي المصري الصادرة في شهر أبريل الماضي، تسجيل ميزان المدفوعات عجزًا كليًا بلغ نحو 2.1 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي الجاري 2026/2025، مقارنة بعجز 502.6 مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام المالي الماضي.

وفي المقابل، حملت بيانات البنك المركزي مؤشرات إيجابية على مستوى بعض المكونات الرئيسية للحساب الجاري، حيث تراجع عجز المعاملات الجارية بنسبة 13.6% ليسجل نحو 9.5 مليار دولار، مقابل 10.9 مليار دولار في فترة المقارنة السابقة، مدفوعًا بارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بنسبة 28.4% ليسجل نحو 22 مليار دولار، نتيجة زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

كما ساهم الأداء القوي لقطاع الخدمات في دعم الحساب الجاري، حيث ارتفع فائض ميزان الخدمات بنسبة 20.6% ليبلغ نحو 8.9 مليار دولار، مستفيدًا من نمو الإيرادات السياحية وزيادة إيرادات قناة السويس.

وسجلت الإيرادات السياحية نموًا ملحوظًا بنسبة 17.3% خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025، لتصل إلى نحو 10.2 مليار دولار، مقابل 8.7 مليار دولار خلال فترة المقارنة السابق الحديث عنها.

وفي هذا السياق، قال وزير السياحة والآثار شريف فتحي، في تصريحات صحفية أوائل شهر مايو الجاري، إن مصر استقبلت نحو 5.6 مليون سائح خلال الربع الأول من العام الجاري، بنمو يتراوح بين 7 و8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، رغم تراجع حركة السياحة خلال شهر أبريل بنسبة 16% مقارنة بأبريل 2025.

وأشار إلى أن أي تراجع حالي لا يرتبط بحجم الطلب على المقصد السياحي المصري، وإنما يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف تشغيل شركات الطيران، والزيادة الكبيرة في أسعار الوقود عالميًا، فضلًا عن ارتفاع أسعار التأمين.

كما أكد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية أحمد رستم، في تصريحات صحفية مؤخرًا، أن مصر تجاوزت حاجز 17 مليون سائح خلال العام المالي الماضي، مشيرًا إلى أن هذا الرقم يعكس نجاح جهود الدولة في دعم القطاع، سواء من خلال تطوير الخدمات أو توفير برامج التدريب والتأهيل للعاملين بالسياحة، بما ينعكس بصورة إيجابية على جودة المنتج السياحي المصري.

وعلى صعيد قناة السويس، سجلت خلال النصف الأول من العام المالي الجاري 2026/2025 نموًا في الإيرادات بنسبة 19% لتصل إلى نحو 2.2 مليار دولار مقابل نحو 1.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، مدعومة بارتفاع الحمولة الصافية بمعدل 16.1% لتصل إلى 284مليون طن، بالإضافة إلى زيادة عدد السفن العابرة بمعدل 5.8% لتسجل نحو 6.7 ألف سفينة.

وتشير تقديرات مشروع موازنة العام المالي المقبل 2027/2026، التي عرضها وزير المالية أحمد كجوك أمام مجلس النواب، إلى تحسن إيرادات قناة السويس مقارنة بالعام المالي الجاري 2026/2025، لتسجل نحو 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنها لا تزال دون المستويات التاريخية المسجلة قبل تصاعد التوترات الإقليمية التي أثرت على حركة التجارة العالمية وخطوط الشحن البحري في المنطقة.

وبحسب البيانات الواردة في مشروع الموازنة، تراجعت إيرادات القناة بصورة حادة خلال العام المالي الماضي 2025/2024 لتبلغ نحو 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 1.1% من الناتج في العام المالي السابق عليه 2024/2023، وذلك نتيجة لتراجع أعداد السفن العابرة وتغير مسارات عدد من شركات الشحن العالمية بعيدًا عن البحر الأحمر.

وعلى صعيد الحساب المالي، سجلت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 6.5 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، مدفوعًا بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 9.3 مليار دولار، بدعم من تنفيذ صفقة علم الروم بقيمة 3.5 مليار دولار خلال الربع الأخير من العام الماضي 2025.

كما حققت الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بنحو 5 مليارات دولار، مقابل صافي خروج بلغ 3.2 مليار دولار خلال النصف الأول من 2025/ 2026، وهو ما يعكس تحسن شهية المستثمرين تجاه أدوات الدين المحلية.

لكن في المقابل، ارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار بنسبة 8% ليسجل نحو 8.6 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي الجاري مقابل 7.9 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام المالي السابق عليه.

كما ازداد عجز الميزان التجاري غير البترولي إلى 22.8 مليار دولار مقابل 20.8 مليار دولار، نتيجة زيادة الواردات السلعية، خاصة السيارات وقطع الغيار والذرة وفول الصويا والهواتف المحمولة.

في المقابل، ارتفعت قيمة الصادرات غير البترولية إلى نحو 18.3 مليار دولار بدعم من نمو صادرات الذهب والأجهزة الكهربائية والملابس الجاهزة والحاصلات الزراعية.

في سياق متصل، كان عجز الميزان التجاري في مصر خلال العام الماضي 2025 قد تراجع بنسبة 9%، ليسجّل 34.4 مليار دولار مقارنةً مع 37.8 مليار دولار في عام 2024، وذلك بدعم من ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 17% التي وصلت إلى 48.56 مليار دولار، نتيجة نمو قيمة صادرات بعض السلع، وعلى رأسها الذهب الذي ارتفع بنسبة 137.5% مسجّلاً 7.6 مليارات دولار.

وفي المقابل، شهدت الواردات المصرية خلال عام 2025 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 5% لتصل إلى نحو 83 مليار دولار.

وفي هذا الإطار، يرى خبراء ومحللون اقتصاديون أن التوترات الجيوسياسية تمثل تحديًا كبيرًا أمام الاقتصاد خاصة مع تداعياتها المحتملة المتمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وتأثُّر حركة الملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي والسياحة وتحويلات العمالة بالخارج.

وكان تقرير صادر عن شركة إنجيج كونسلتينج في شهر مارس الماضي قد توقع أن يؤدي ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه نتيجة التوترات الجيوسياسية بالمنطقة إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، من خلال رفع تكلفة الواردات والالتزامات الخارجية، وتقليص القدرة التنافسية للصادرات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والمدخلات المستوردة.

وفي مواجهة تلك التحديات، تؤكد الحكومة أنها تتعامل مع التطورات الإقليمية باعتبارها أزمة ممتدة وليست مؤقتة. وقال رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال جلسة بمجلس النواب في أبريل الماضي، إن الحكومة أعدت سيناريوهات متعددة للتعامل معها.

اتجاه أداء ميزان المدفوعات

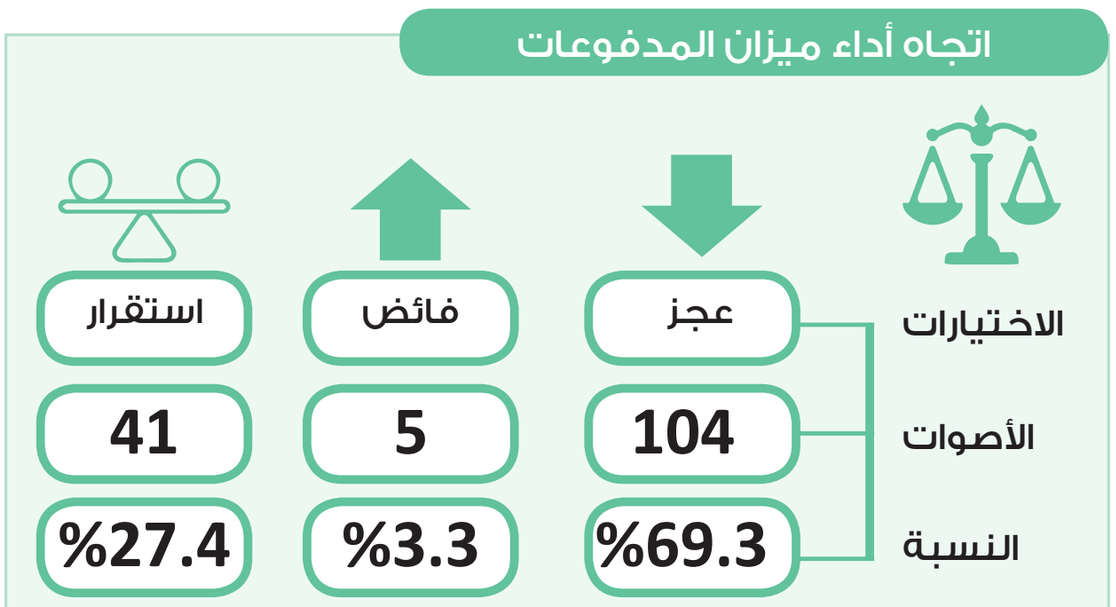

كيف كانت توقعات ميزان المدفوعات فى بداية 2025؟

الاختيارات	عجز	فائض	استقرار
الأصوات	78	6	36
النسبة	%65	%5	%30

بنسبة 56% من مشاركي الاستطلاع

الغالبية تتوقع أكثر من 10 مليارات دولار صافي استثمارات أجنبية مباشرة

26.7% قدروا بلوغه أعلى من 15 مليار دولار.. و14% رجحوا تجاوزه 20 مليار دولار

اتجاه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية 2026

الاختيارات	أعلى من 10 مليارات دولار	أعلى من 15 مليارات دولار	أعلى من 20 مليارات دولار	امتنع عن التصويت
الأصوات	84	40	21	5
النسبة	56%	26.7%	14%	3.3%

كيف كانت توقعات صافي الاستثمار الأجنبي بداية 2025؟

الاختيارات	أعلى من 20 مليارات دولار	أعلى من 30 مليارات دولار	أعلى من 40 مليارات دولار	أخرى
الأصوات	84	22	5	9
النسبة	70%	18.33%	4.17%	7.5%

تشهد مصر خلال المرحلة الحالية تحركات مكثفة لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعمل الحكومة على جذب كبرى الشركات والصناديق الاستثمارية العالمية، عبر تطوير بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، إلى جانب تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية تستهدف رفع تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين مناخ الاستثمار.

ويأتي ذلك بالتوازي مع إطلاق مشروعات قومية ضخمة ومناطق استثمارية جديدة، وتقديم حوافز استثمارية متنوعة.

وسجل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسوق المحلية خلال النصف الأول من العام المالي الحالي نحو 9.3 مليارات دولار مقابل 6 مليارات دولار خلال الفترة المقابلة من العام المالي السابق، حسبما أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي في تصريحات صحفية سابقة.

وبحسب الاستطلاع الذي أجرته جريدة حابي حول أداء الاقتصاد المصري في عام 2026، توقع 56% من المشاركين أن يتجاوز صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسوق المحلية 10 مليارات دولار، في حين قدر 26.7% منهم أن تكون هذه القيمة أعلى من 15 مليار دولار، ورجح 14% منهم بلوغها أعلى من 20 مليار دولار، في حين امتنع 3.3% من المشاركين عن التصويت.

وكان 70% من مشاركي استطلاع الجريدة في العام الماضي 2025، توقعوا أن يسجل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسوق المحلية أعلى من 20 مليار دولار، مقابل 18.33% من المصوتين رجحوا بلوغ حجمه أعلى من 30 مليار دولار. في حين رأى 4.17% من المشاركين بالاستطلاع أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيبلغ أعلى من 40 مليار دولار، و7.5% توقعوا معدلات أخرى.

وكان تقرير صادر مؤخرًا عن وكالة "فيتش" بعنوان "تحليل انفتاح مصر على الاستثمار"، أشار إلى الإمكانات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتوسع تدفقات الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتصنيع الأغذية والطاقة المتجددة والبنية التحتية والخدمات المالية.

وأوضح التقرير أن مصر تحتل المرتبة الثالثة بين 18 سوقًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة 27 عالميًا بين 202 سوق من حيث انفتاح الاستثمار، مستندًا إلى عوامل تشمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وانخفاض تكاليف العمالة، وتوافر قوة عاملة ماهرة، والسوق المحلية الواسعة، واحتياطيات الطاقة، والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة.

وأشار التقرير إلى استفادة مصر من التمويلات القادمة من الأسواق الخليجية، متوقعًا أن يؤدي استمرار تطبيق سعر صرف مرن إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدى القصير والمتوسط.

كما أبرز التقرير تنامي اهتمام الصين بالاستثمار في مصر ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، مع خطط لاستثمارات ضخمة في مشروعات النقل والبنية التحتية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى جانب توسع الاستثمارات الخليجية خاصة في الساحل الشمالي ومشروعات التطوير العقاري والسياحي.

وأكد التقرير أن مصر أصبحت وجهة جاذبة للاستثمارات في قطاعات السيارات والأدوية والإلكترونيات، خاصة بعد تطبيق نظام "الرخصة الذهبية" الذي يتيح منح الموافقات والتراخيص للمشروعات خلال 20 يوم عمل فقط، بما يسهم في تقليل البيروقراطية وتسريع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق.

كما أشار إلى أن الحكومة تعطي أولوية للاستثمارات الخضراء، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر وتحلية المياه والنقل المستدام، في إطار خطتها لرفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الكهرباء بحلول عام 2030.

وبحسب بيانات البنك المركزي المصري الخاصة بميزان المدفوعات، الصادرة في 14 أبريل الماضي، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 9.3 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025، مقابل نحو 6 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق عليه.

كما سجلت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 5 مليارات دولار، مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ 3.2 مليارات دولار خلال الفترة الزمنية السابق ذكرها.

وفي المقابل، كانت وثائق المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري أظهرت تخفيض صندوق النقد الدولي توقعاته لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، لتسجل 12.6 مليار دولار في العام المالي الجاري مقابل 15.6 مليار دولار كانت متوقعة في المراجعة الرابعة للبرنامج.

كما قدر الصندوق صافي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال العام المالي الماضي 2025/2024 عند 11.7 مليار دولار، مقابل 13.2 مليار دولار تنبأ بها خلال المراجعة الرابعة، متوقعًا ارتفاع صافي التدفقات إلى 13.5 مليار دولار في العام المالي المقبل 2027/2026، وصولًا إلى 18.4 مليار دولار بحلول 2031/2030.

وتستهدف مصر جذب استثمارات بقيمة تصل إلى 4.1 تريليونات جنيه، بما يعادل نحو 77.5 مليار دولار، إلى 7 مناطق استثمارية كبرى قيد الإنشاء في 3 محافظات خلال فترة تمتد إلى 20 عامًا، بحسب البيان الصادر عن مجلس الوزراء في 12 مايو الجاري، موضحًا أن هناك 12 منطقة استثمارية قائمة في 6 محافظات تضم 1277 مشروعًا بحجم استثمارات يبلغ 66.3 مليار جنيه توفر نحو 77.5 ألف فرصة عمل.

وأكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية محمد فريد صالح، في تصريحات صحفية في منتصف مايو الجاري، أن الاستثمارات الخاصة أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد المصري، بعدما تجاوزت نسبتها 59% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري 2026/2025، مقابل نحو 41% للاستثمار العام، مشيرًا إلى أن هذا الأداء يعكس وجود فرص اقتصادية واعدة رغم التحديات العالمية والإقليمية.

أضاف أن الدولة تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات لتيسير مناخ الاستثمار، مؤكدًا أن القطاع الخاص يقود عملية النمو الاقتصادي خلال المرحلة الحالية، وأن الحكومة تستهدف تعزيز مساهمته في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وأشار إلى أن العام المالي الماضي 2025/2024 سجل أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 12.2 مليار دولار، لافتًا إلى أن معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية لا تزال أقل من وتيرة النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت إلى أن العام المالي 2024/2023 مثل استثناءً بارزًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعًا بصفقات كبرى بالسوق المصرية، أبرزها صفقة مشروع رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار.

وفي المقابل، أشار وزير الاستثمار إلى أن مصر تواجه تحديًا يتمثل في ضعف معدلات الادخار المحلي، حيث لا تتجاوز المدخرات المحلية 218 مليار جنيه، مع انخفاض معدل الادخار إلى 1.2% فقط، ما يعني أن نحو 98.8% من الدخل يذهب إلى الاستهلاك، وهو ما يضغط على معدلات التضخم ويقلل من السيولة المتاحة للإقراض المحلي، ويزيد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر والأموال الساخنة لسد فجوة التمويل.

وفي إطار جهود جذب رؤوس الأموال الأجنبية، عقد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية مؤخرًا لقاءً مع مسؤولي شركة "DPI" المتخصصة في الاستثمار المباشر بالأسواق الناشئة وإفريقيا، بحضور ممثلين عن صندوق مصر السيادي وشركة Egypt Ventures، لبحث فرص التوسع الاستثماري بالسوق المصرية.

وأكد الوزير خلال اللقاء حرص الدولة على تعزيز بيئة الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم نمو القطاع الخاص وزيادة قدرته على التوسع والمنافسة، مشيرًا إلى أن تعزيز آليات التمويل المشترك يمثل خطوة مهمة لزيادة حجم الاستثمارات وتقليل المخاطر.

ولفت فريد إلى حرص الوزارة على تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها الهيئة العامة للاستثمار، لتيسير الإجراءات وسرعة تنفيذ العمليات الاستثمارية، مشددًا على أهمية دقة تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة تلك التي تتم عبر هياكل خارجية، من خلال تطوير نظم متابعة الأداء وتحليل البيانات لدعم عملية اتخاذ القرار.

وفي سياق متصل، كانت الحكومة قد حددت أربع صفقات تخارج رئيسية من أصول مملوكة للدولة، من المتوقع إتمامها ماليًا قبل نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي أواخر العام الجاري، بإجمالي عائدات متوقعة تبلغ نحو 1.5 مليار دولار، مع توجيه 50% من هذه العائدات لدعم الموازنة العامة للدولة.

ووفقًا لوثائق المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أواخر شهر مارس الماضي، فإن برنامج التخارجات الحكومية لا يزال يمثل ركيزة أساسية ضمن سياسة ملكية الدولة، رغم التأخيرات التي واجهها خلال العامين الماضيين بسبب الظروف الإقليمية والدولية الصعبة.

وأكد الصندوق أن هذا البرنامج يسهم في دعم تمويل الاقتصاد وخفض الدين العام، كما يعكس التزام الحكومة بإعادة التوازن إلى نموذج النمو الاقتصادي عبر تعزيز دور القطاع الخاص.

وكانت الحكومة قد أطلقت وثيقة سياسة ملكية الدولة في نهاية عام 2022، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص ودعم نمو يقوده القطاع الخاص، حيث التزمت بالتخارج من استثماراتها في القطاعات غير الاستراتيجية بحلول عام 2027، وتمكنت بالفعل من بيع حصص في تسع شركات محققة عائدات بلغت نحو 2.2 مليار دولار خلال عامي 2023 وأوائل 2024.

وفي إطار الترويج للاستثمار، عقد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الدكتور محمد عوض اجتماعًا في 11 مايو الجاري مع قيادات قطاع الترويج بالهيئة، لمتابعة خطط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأكد عوض أهمية إعداد محتوى ترويجي متكامل قائم على البيانات والمؤشرات الاقتصادية، يبرز الحوافز والفرص الاستثمارية المتاحة، مستعرضًا القطاعات الأكثر جاهزية وجاذبية للاستثمار خلال المرحلة الحالية، بما يسهم في زيادة الصادرات وخلق فرص عمل مستدامة.

وشدد على ضرورة وضع آلية واضحة ومنظمة للتواصل والمتابعة مع كل شركة أو مستثمر مستهدف، مع رصد تطورات بيئة الاستثمار العالمية بشكل مستمر، وتقديم الدعم اللازم في مختلف المراحل، وصولًا إلى تحويل الفرص الاستثمارية إلى استثمارات فعلية على أرض الواقع.

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي قد قال في تصريحات صحفية سابقة أواخر شهر أبريل الماضي، إنه تم تنفيذ 19 صفقة تخارج كلي/ جزئي لشركة أو أصل خلال المراحل الأربع لبرنامج الطروحات حتى يونيو 2025، بإجمالي حصيلة محققة بلغت نحو 6 مليارات دولار، بما يعادل نحو 48% من المستهدف البالغ 12.2 مليار دولار.

وأضاف أنه تم إطلاق "ميثاق الشركات الناشئة" في فبراير 2026، ويعد أول دليل تنظيمي موحد يضم الخدمات والتصاريح الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة، بما يعزز قدرة الشركات على دخول السوق والتوسع بشكل أسرع.

وتابع أن استثمارات القطاع الخاص استحوذت على نحو 66% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، مضيفًا أن خطط الحكومة المستقبلية ترتكز على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي عبر تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المقبل، والتي تتضمن ضخ استثمارات كلية تقدر بنحو 3.8 تريليونات جنيه وتستهدف تمكين دور القطاع الخاص كقاطرة للتنمية برفع نسبة مساهمته في الاستثمارات الكلية إلى 60%.

وأوضح أن من أولويات هذا التوجه تعظيم الاستفادة من الطاقة الجديدة والمتجددة، وهو المسار الأمثل لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، عبر خفض الاعتماد على الوقود التقليدي، وخلق مزيج طاقة متوازن.

ووفق بيانات الإصدار الثاني من السردية الوطنية للتنمية الشاملة الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أواخر يناير الماضي، تستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبحسب السردية، تستهدف مصر جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 16.1 مليار دولار خلال العام المالي الجاري 2026/2025، مقابل 12.2 مليار دولار في العام المالي الماضي، على أن ترتفع إلى 17.8 مليار دولار في العام المالي المقبل 2027/2026، ثم إلى 20 مليار دولار في 2028/2027.

كما تستهدف رؤية مصر 2030 رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.5% في عام 2025 إلى 3% بحلول عام 2030، مع وجود سيناريو يستهدف جذب نحو 112 مليار دولار خلال الفترة من 2025 إلى 2030، ورفع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.2% في 2030.

يشار إلى ارتفاع قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا بنسبة 14% في العام الماضي 2025 لتصل إلى 1.6 تريليون دولار، حسبما كشف التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" خلال شهر يناير الماضي، مشيرًا إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه الزيادة جاء من التدفقات عبر المراكز المالية العالمية.

ولفت إلى أن مؤشرات معنويات المستثمرين خلال العام الماضي كانت ضعيفة، كما انخفضت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية بنسبة 10%، بجانب قيمة التدفقات إلى الاقتصادات النامية بنسبة 2% لتصل إلى 877 مليار دولار، ما يمثل 55% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

وأفاد التقرير بارتفاع قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 43% لتصل إلى 728 مليار دولار في عام 2025، مدفوعةً بالاستثمارات الأوروبية، والمراكز المالية.

ولفت التقرير إلى استحواذ مراكز البيانات على أكثر من خُمس قيمة المشاريع الجديدة عالميًا في عام 2025، باستثمارات تجاوزت 270 مليار دولار، منوهًا إلى أن قطاع البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والشبكات الرقمية الخاصة حفز الطلب على الاستثمار.

فيما كانت الدول ذات الدخل المنخفض الأكثر تضررًا، حيث شهدت ثلاثة أرباع الدول الأقل نموًا ركودًا أو انخفاضًا في التدفقات، وفقًا للأونكتاد.

9.3 مليارات دولار صافي التدفقات للسوق المحلية خلال النصف الأول

فيتش: إمكانات كبيرة في النفط والغاز والسيارات والتكنولوجيا والخدمات المالية

20% يرجحون استقرارها

70% يتوقعون نمو إيرادات السياحة في 2026

18.2 مليار دولار إيرادات 2025 بزيادة 18% عن 2024

الإيرادات السياحية ترتفع 17.3% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لتسجل 10.2 مليار دولار

استقبال 18.6 مليون سائح في 2025 بنسبة نمو 33.5%

صندوق النقد يتوقع تحقيق 19.9 مليار دولار بنهاية العام المالي الجاري و21.1 مليار دولار خلال 2027-2026

توقع 70% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي، نمو إيرادات قطاع السياحة خلال عام 2026 مقابل 20% من المشاركين رجحوا استقرار إيرادات السياحة خلال العام الجاري، بينما توقع 10% من المشاركين تراجع الإيرادات هذا العام.

وقفزت إيرادات السياحة في مصر إلى 18.2 مليار دولار في 2025، بزيادة 18% عن العام السابق، كما أظهرت بيانات البنك المركزي.

هذا التعافي الذي شهدته السياحة في البلاد جاء بدعم من الاستقرار الأمني، وانخفاض التكلفة بالنسبة للسائحين بعد تراجع قيمة الجنيه، إلى جانب زخم غير مسبوق أحدثه افتتاح المتحف المصري الكبير في الربع الأخير من العام.

وارتفعت الإيرادات السياحية 17.3% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي على أساس سنوي إلى 10.2 مليار دولار بحسب تقرير أداء ميزان المدفوعات الصادر للبنك المركزي المصري .

ووفقا لتقرير صادر عن وزارة السياحة والآثار، سجلت السياحة المصرية خلال عام 2025 أداءً استثنائيًا وغير مسبوق، حيث استقبلت مصر نحو 19 مليون سائح، محققة رقمًا قياسيًا جديدًا بمعدل نمو بلغ 21% مقارنة بعام 2024، في إنجاز يعكس القوة المتنامية للمقصد السياحي المصري على الساحة الدولية.

أكد شريف فتحي وزير السياحة والآثار، أن ما حققته السياحة المصرية خلال عام 2025 يُعد إنجازًا كبيرًا، وتأكيدًا على قدرة مصر التنافسية، في ظل ما تتمتع به من أمن واستقرار والرؤية الواضحة والاستراتيجية المتكاملة التي تعتمد على إبراز تنوع الأنماط والمنتجات السياحية للمقصد المصري والتي لا مثيل لها في العالم مع تحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة.

أضاف إن هذا النمو يفوق متوسط معدل النمو العالمي الذي قدرته منظمة الأمم المتحدة للسياحة بنحو 5% فقط، وهو ما يعكس ثقة السائحين من مختلف دول العالم في مصر كوجهة سياحية متنوعة وآمنة وقادرة على تقديم تجارب سياحية متنوعة ومتكاملة.

وخلال عام 2025 تصدرت مطارات القاهرة والغردقة وشرم الشيخ ومرسى علم قائمة المطارات الأكثر استقبالا للسائحين خلال عام 2025، بما يعكس التنوع الجغرافي للمقاصد السياحية المصرية، وقدرتها على جذب شرائح مختلفة من السائحين من أسواق متعددة، كما يؤكد نجاح جهود الدولة المصرية لتطوير البنية التحتية السياحية والمطارات، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

وشهدت المواقع الأثرية والمتاحف على مستوى الجمهورية نموًا في أعداد الزيارة من السائحين الأجانب حيث استقبلت جميعها فيما عدا متحفي الحضارة والكبير 18.6 مليون سائح بنسبة نمو قدرها 33.5% مقارنة بعام 2024.

كما شهد عام 2025 نموًا ملحوظًا في رحلات الطيران السياحي (العارض) بنسبة 32%، في حين حققت مدينة العلمين الجديدة قفزة استثنائية، مسجلة نموًا بنسبة 450% في حركة الطيران العارض، لتكون أحد أبرز المقاصد السياحية الجديدة على خريطة السياحة الدولية.

وأشار الوزير إلى أن هذه النتائج غير المسبوقة التي حققتها مدينة العلمين الجديدة والساحل الشمالي تعكس نجاح رؤية القيادة السياسية واستراتيجية الوزارة لتنويع المقاصد السياحية، وفتح آفاق جديدة أمام السياحة الشاطئية والترفيهية والثقافية وخلق منتجات سياحية جديدة تعتمد على دمج عدد من المنتجات في تجربة سياحية واحدة متكاملة.

كما تم خلال عام 2025، تسيير رحلات طيران سياحية من 193 مدينة حول العالم إلى المقاصد السياحية المصرية المختلفة، في مؤشر واضح على اتساع شبكة الطيران الدولية وزيادة الإقبال على زيارة مصر.

وأكد وزير السياحة والآثار على أن المرحلة المقبلة ستشهد البناء على هذه النتائج الإيجابية، والعمل على تحقيق نمو سياحي مستدام ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، ويعزز مكانة مصر كأحد أهم المقاصد السياحية عالميًا.

وتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير المراجعتين الخامسة والسادسة للاقتصاد المصري، أن تصل إيرادات السياحة إلى 28.7 مليار دولار بحلول العام المالي 2030-2031، ونحو 28.2 مليار دولار خلال العام المالي 2029-2030، ونحو 26 مليار دولار خلال العام المالي 2028-2029.

وتوقع الصندوق أن تسجل 23.6 مليار دولار خلال العام المالي 2027-2028، ونحو 21.1 مليار دولار خلال العام المالي 2026-2027، مقابل نحو 19.9 مليار دولار بنهاية العام المالي الجاري.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري شهد القطاع السياحي أداءً قياسياً، إذ كشفت بيانات وزارة السياحة والآثار عن استقبال البلاد نحو 5.6 مليون سائح، محققة ارتفاعاً بنسبة 43.5% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025 التي سجلت 3.9 مليون سائح فقط .

وجاء هذا النمو ليؤكد نجاح استراتيجية مصر في ترسيخ مكانتها كوجهة سياحية عالمية رائدة رغم التحديات الإقليمية.

وعلى صعيد العوائد المالية، لم يكن الأداء أقل إبهارًا، حيث قفزت الإيرادات السياحية بنسبة 34% لتصل إلى حوالي 5.1 مليار دولار خلال الربع الأول من 2026، مقارنة بـ 3.8 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي .

ويعكس هذا النمو المتسارع تحسنًا ملحوظًا في متوسط الإنفاق لكل سائح، مدعومًا بالجهود المستمرة لرفع جودة الخدمات وتنويع المنتج السياحي.

من جهة أخرى، لعبت المرونة التشغيلية للمطارات المصرية دورًا محوريًا في استيعاب هذا التدفق المتزايد، إذ حافظت البلاد على مجال جوي مفتوح وعمليات طيران منتظمة حتى خلال فترات التوتر الإقليمي، ما دفع عدة ناقلات جوية إقليمية إلى تحويل مسار رحلاتها عبر المطارات المصرية .

ومع ذلك، أشار وزير السياحة والآثار شريف فتحي إلى تراجع بنسبة 16% في أعداد الوافدين خلال أبريل الماضي مقارنة بالعام السابق، ما يسلط الضوء على هشاشة القطاع إزاء المتغيرات الجيوسياسية.

وبالإضافة إلى العوامل التشغيلية، أسهمت الافتتاحات الكبرى في تعزيز جاذبية المقصد المصري، وفي مقدمتها المتحف المصري الكبير الذي فتح أبوابه رسميًا في نوفمبر 2025 ليكون أكبر متحف في العالم مخصص لحضارة واحدة، حيث يضم أكثر من 100 ألف قطعة أثرية بما فيها كنوز توت عنخ آمون الكاملة .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة استثمرت نحو 519 مليون جنيه في تطوير الطرق والبنية التحتية المحيطة بالمتحف .

علاوة على ذلك، تستهدف مصر تحقيق طفرة جديدة بنهاية العام الجاري، حيث تسعى لجذب حوالي 21 مليون سائح خلال 2026، مقارنة بـ 19 مليونًا في 2025.

ويأتي هذا الهدف مدعومًا بالزخم الترويجي الذي شمل إطلاق سلسلة من الحملات الترويجية في الأسواق المصدرة، الأبرز منها جولة ترويجية في الصين شملت بكين وشنغهاي وغوانزو، بهدف استقطاب شريحة متنامية من السائحين الآسيويين .

كما تستمر الجهود لتوسعة الحيز الفندقي وتحسين المنظومة الرقمية للخدمات، مع التركيز على تنويع المنتج السياحي ليشمل السياحة الثقافية والترفيهية والاستشفائية، ما يرسم ملامح مرحلة جديدة لقطاع السياحة في مصر.

اتجاه إيرادات السياحة

كيف كانت توقعات إيرادات السياحة فى بداية 2025؟

14 % يصوتون لصالح الودائع وشهادات الادخار.. و 10.7% للعقار

الذهب يحتل المركز الأول كأفضل وعاء استثماري تليه الأسهم

اختار 50 يمثلون نحو 33.3% من المشاركين في استبيان جريدة حابي، الذهب كأفضل وعاء استثماري خلال عام 2026.

كان بنك "جولدمان ساكس" قد أكد على تمسكه بتوقعاته المتفائلة لأسعار الذهب بنهاية العام الجاري، مرجحًا وصول سعر الأوقية إلى مستوى 5400 دولار، مع تحذير من ضغوط محتملة على المدى القصير في حال لجوء المستثمرين إلى بيع الأصول السائلة لتوفير السيولة خلال فترات التوتر في الأسواق.

ورجّح "جولدمان ساكس" تسارع مشتريات البنوك المركزية من الذهب خلال الفترة المقبلة، بعد أن كشف عن أن الطلب الفعلي كان أقوى مما أظهرته التقديرات السابقة، في ظل فجوات في بيانات التجارة الرسمية، لذا رفع تقديراته الحالية لمشتريات البنوك المركزية إلى نحو 50 طنًا شهريًا على أساس متوسط متحرك لـ12 شهرًا، مقارنة بـ29 طنًا فقط وفق المنهجية السابقة، وتوقع أن يبلغ متوسط مشتريات البنوك المركزية نحو 60 طنًا شهريًا خلال 2026، مدفوعًا باستمرار توجه الدول نحو تنويع الاحتياطيات في ظل تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

وبالرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، رأى 29.3% من الأصوات المشاركة في استبيان جريدة حابي لعام 2026، بعدد 44 صوتًا من مجتمع الأعمال، أن الأسهم هي أفضل وعاء استثماري في الوقت الراهن.

وبحسب التقرير الصادر عن البورصة بشأن حصاد 2025، حقق المؤشر الرئيسي EGX30 عائدًا سنويًا قدره 40.65% بنهاية العام، مواصلًا مساره الصعودي منذ 5 يوليو 2022، ليصل إجمالي العائد المتحقق خلال تلك الفترة إلى نحو 383.15%، كما حقق مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة EWI EGX70 عائدًا قدره 61.19%، بينما سجل مؤشر EWI EGX100 عائدًا بلغ 55.34%.

وارتفع رأس المال السوقي إلى 3 تريليونات جنيه، بنسبة نمو 38.2%، مقارنة بعام 2024، بما يمثل نحو 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت قيم التداول إلى 1.25 تريليون جنيه مقابل 1.09 تريليون في 2024، واستحوذ الأفراد على 68% من التعاملات، والمؤسسات 32%، مع زيادة دور المؤسسات بنسبة 2%، علمًا بأن عدد المستثمرين الجدد بلغ نحو 299.1 ألف مستثمر، بزيادة 30% تقريبًا، مقارنة بعام 2024.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد صرح بأن الدولة بدأت في تنفيذ خطوة القيد المؤقت لعدد 6 شركات حكومية في البورصة المصرية، ضمن برنامج الطروحات الحكومية، مؤكدا أن الدولة تستهدف تسريع وتيرة العمل في هذا الملف، مع التوجه للوصول إلى نحو 20 شركة ضمن برنامج القيد خلال المرحلة المقبلة.

وفي سياق متصل، قال د. هاشم السيد، مساعد رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، إنه تم حصر مجموعة من الشركات الحكومية التي كانت تتبع قطاع الأعمال العام، وتم التوافق على قيد 20 شركة بالبورصة، منوها إلى أنه تم قيد 12 منها بالفعل، ويجري تجهيز 8 شركات أخرى للقيد المؤقت، إلى جانب نقل ملكية عدد آخر إلى صندوق مصر السيادي، مؤكدًا أن الشركات الـ12 المقيدة تلقت عروضًا مهمة.

وجاءت الودائع وشهادات الادخار في المركز الثالث كأفضل وعاء استثماري لعام 2026، بعد أن حصلت على أصوات 14% من المشاركين بعدد 21 صوتًا، على الرغم من دورة التيسير النقدي التي شهدها عام 2025، حيث أنهى البنك المركزي المصري 2025 بإجمالي خفض تراكمي بلغ 725 نقطة أساس منذ بدء دورة التيسير في أبريل، قبل أن يصل إجمالي الخفض إلى 825 نقطة أساس بعد قرار فبراير 2026.

وقد قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 21 مايو الجاري، تثبيت أسعار الفائدة الأساسية على الجنيه دون تغيير، وذلك للمرة الثانية على التوالي خلال العام الجاري، عقب تثبيتها في اجتماع أبريل الماضي، بعد سلسلة من التخفيضات المتتالية ضمن دورة التيسير النقدي التي بدأت في أبريل 2025، واستقر سعر عائد الإيداع لليلة واحدة عند 19%، وسعر عائد الإقراض لليلة واحدة عند 20%، فيما ثبت سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 19.5%، وهي المستويات نفسها التي أعقبت آخر خفض للفائدة في فبراير 2026، ويأتي قرار التثبيت في ظل تقييم البنك المركزي لتطورات معدلات التضخم، إلى جانب استمرار الضغوط الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وتقلبات الأسواق العالمية.

وقال البنك المركزي المصري إن المعدل السنوي للتضخم قد يتجاوز مستهدفه البالغ 7% (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الأخير من 2026، قبل أن يعاود التباطؤ تدريجيًا بداية من الربع الأول لعام 2027، مدعومًا باستمرار السياسة النقدية المقيدة وترسيخ توقعات التضخم والالتزام بمرونة سعر الصرف.

ومن جانب آخر، توقع 10.7% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لعام 2026، بعد 16 صوتًا من مجتمع الأعمال، أن يكون أفضل وعاء استثماري لهذا العام هو العقار، حيث إن شريحة من المستثمرين يصنفونه بأنه استثمار منخفض المخاطر، مقارنة بباقي الأوعية.

ومنذ أيام، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مساء يوم الخميس الماضي، اجتماعًا لمتابعة إجراءات تنظيم السوق العقارية، بحضور المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور وليد عباس، نائب وزير الإسكان للمجتمعات العمرانية، وعدد من مسئولي الجهات المعنية.

وخلال الاجتماع، استعرضت المهندسة راندة المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مشروع قانون يستهدف حوكمة وتنظيم قطاع التطوير العقاري، فضلًا عن إنشاء كيان رسمي للمطورين العقاريين وتصنيفهم وفقًا لمعايير وضوابط محددة، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز البيئة الاستثمارية، والحفاظ على هذا القطاع المهم، وحماية حقوق المواطنين.

وأوضحت الوزيرة، أن الهيكل التنظيمي المقترح لكيان المطورين العقاريين يرتكز على نموذج محوكم، يماثل في آلياته وضوابطه الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، بما فيها تصنيف المطورين العقاريين وفق معايير محددة، مشددة على وجود حزمة من العقود واللوائح الداخلية الصارمة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تضمن التعامل مع أي مخالفات تصدر عن أي مطور عقاري؛ بما يكفل استيداء حقوق الدولة، وحقوق المواطنين، ويعزز من تنافسية السوق العقارية المصرية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأكدت المنشاوي أنه سيتم إقرار ضوابط محددة تهدف إلى تجنب دخول أي مطور عقاري ليست لديه الملاءة المالية أو الفنية الكافية لتنفيذ المشروعات، كما تكفل هذه الضوابط الالتزام بمواعيد التسليم المحددة، بما يمنع أي تعثرات قد تسيء إلى سمعة القطاع، وبما يحقق التوازن الكامل بين حقوق الدولة والعملاء والمطورين الجادين، صونًا لاستدامة الاستثمارات في هذه الصناعة الحيوية.

ومن جانبه، أكد رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع، الأهمية القصوى التي توليها الحكومة لمتابعة إجراءات تنظيم السوق العقارية وضبط آلياتها؛ باعتبارها أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني.

وشدد مدبولي على أن الحكومة تستهدف الحفاظ على معدلات النمو في هذا القطاع الحيوي، والتعامل مع أي تحديات به، بما يضمن تحقيق الحوكمة والانضباط المستهدف، وتحقيق التوازن الكامل بين حقوق جميع الأطراف، من الدولة والمستثمرين "المطورين العقاريين"، والمواطنين حاجزي الوحدات؛ لضمان استدامة قطاع العقارات وحمايته من أي ممارسات غير منضبطة يقوم بها البعض.

وفي ظل استحواذه على الاهتمام خلال الأعوام الماضية، رأى 4.7% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لعام 2026، بعدد 7 أصوات أن الدولار أفضل وعاء استثماري للعام الجاري، وفضل 8% من المشاركين بالاستبيان بعدد 12 صوتًا عدم اختيار أي من الأوعية الاستثمارية الخمسة للرهان عليه خلال العام الجاري.

وكان الدولار الأمريكي قد ارتفع 15 مايو الجاري، وسط تركيز المستثمرين على احتمال تحول مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) نحو سياسة نقدية أكثر تشددا لكبح التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة، في حين أثرت حالة الضبابية بشأن اتفاق سلام محتمل في الشرق الأوسط سلبًا على المعنويات.

وقفز الدولار في مارس بعدما أدى إغلاق إيران الفعلي لمضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط، مما ألقى بظلاله على الاقتصادات المعتمدة على الخام مثل اليابان ومنطقة اليورو، في حين زاد الطلب على الدولار كملاذ آمن، ويحظى الدولار الآن بدعم إضافي من ارتفاع عوائد السندات، المدفوع بمخاوف التضخم وحالة الغموض المحيطة بالخطوات التي قد يتخذها رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الجديد كيفن وارش في حال استمرت ضغوط الأسعار في التسارع.

وارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل عملات رئيسية، بما في ذلك الين واليورو، 0.32% إلى 99.30، وتراجع اليورو 0.38% إلى 1.1611 دولار، وخسر الجنيه الإسترليني 0.26% إلى 1.3398 دولار، في حين هبط الين الياباني 0.14% أمام الدولار إلى 159.05 ين للدولار .

جدير بالذكر، أن 37.08% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي عن مؤشرات أداء الاقتصاد لعام 2025، توقعوا أن الذهب يعد أفضل وعاء استثماري في الوقت الراهن، بفضل الطفرات الكبيرة التي شهدها خلال الآونة الأخيرة.

وينافس هذا الوعاء الأسهم، حيث توقع 24.58% من ضمن 120 مشاركا من مجتمع الأعمال أن تكون الأسهم أفضل وعاء استثماري للعام الماضي، قادر على التعامل مع التحديات الاقتصادية المختلفة، وفضل 15% من الأصوات المشاركة الودائع وشهادات الادخار كوعاء استثماري ذي عائد مرتفع ومخاطر منعدمة، على الرغم من التراجعات التي شهدتها أسعار الفائدة خلال الآونة الأخيرة.

في حين رجح 12.5% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لعام 2025 أن يكون الاستثمار في العقار هو أفضل وجهة في الوقت الحالي، وكانت أقل نسبة من نصيب الدولار بعد أن حصد 8.33% من أصوات المشاركين في الاستطلاع، وفضل 2.5% من المشاركين بالاستبيان عدم اختيار أي من الأوعية الاستثمارية الخمسة.

أفضل وعاء استثماري

الاختيارات	الدولار	الأسهم	الودائع وشهادات الادخار	العقار	الذهب	أخرى
الأصوات	7	44	21	16	50	12
النسبة	%4.7	%29.3	%14	%10.7	%33.3	%8

كيف كانت توقعات أفضل وعاء استثماري بداية 2025؟

الاختيارات	الدولار	الأسهم	الودائع وشهادات الادخار	العقار	الذهب	أخرى
الأصوات	10	29.5	18	15	44.5	3
النسبة	%8.33	%24.58	%15	%12.5	% 37.08	%2.5

4.7% يراهنون على الدولار

«جولدمان ساكس» يتمسك بتوقعات وصول سعر الأوقية إلى 5400 دولار بنهاية العام

الحكومة تولي أهمية قصوى لمتابعة إجراءات تنظيم السوق العقارية

رغم التوترات الإقليمية والاضطرابات الجيوسياسية

تفاؤل بمستقبل تحويلات المصريين في الخارج

53.4% يتوقعون نموًا في تحويلات المغتربين

رغم اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وما نتج عنها من توترات إقليمية، دفعت إلى تنامي مخاوف بشأن احتمالية تأثر تحويلات المصريين المغتربين في الخارج والتي تعد مصدرا هاما ورئيسيا للعملة الأجنبية للبلاد، خاصة وأن جزء مؤثر منها يأتي من الجاليات المصرية العاملة بدول الخليج العربي. إلا أن جزء كبير من المشاركين في استبيان حابي للعام 2026 أبدى تفاؤلا باستمرار نمو التحويلات خلال العام الجاري.

وصوت 80 مشاركا في استبيان مؤشرات الاقتصاد للعام 2026 لخيار نمو تحويلات المصريين في الخارج بنسبة شكلت 53.4% مثلت الأغلبية، آملين في استمرار نمو التحويلات التي شهدت نموا كبيرا مطردا في آخر عامين ونصف، مدفوعًا بعدة عوامل في مقدمتها استقرار سوق الصرف في مصر، واختفاء الأسواق الموازية للعملات الأجنبية، مع تطبيق مصر حزمة إجراءات إصلاحية للاقتصاد تبنى معها البنك المركزي المصري سياسة سعر الصرف المرن الذي بدأ تطبيقه في مارس 2024، ما أدى إلى تزايد ثقة المصريين في الخارج في القنوات الرسمية الممثلة في وحدات الجهاز المصرفي المصري.

وتغطي آخر بيانات رسمية معلنة من قبل البنك المركزي المصري عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهري يناير وفبراير فقط من العام الميلادي 2026، فقد سجلت التحويلات على المستوى الشهري خلال شهر فبراير 2026 ارتفاعا بمعدل 25.7% لتسجل نحو 3.8 مليار دولار مقابل نحو 3 مليارات دولار خلال شهر فبراير 2025.

وفي شهر يناير ارتفعت التحويلات بمعدل 21% بحسب بيانات البنك المركزي المصري، لتصل إلى نحو 3.5 مليار دولار مقابل نحو 2.9 مليار دولار خلال شهر يناير 2025.

فيما اختارت نسبة 35.3% بعدد 53 صوتا من المشاركين في استبيان جريدة «حابي» والبالغ عددهم الإجمالي 150 مشاركا من قيادات مجتمع الأعمال ومسؤلون حكوميون سابقون، خيار استقرار تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال العام الجاري، وسط اضطراب الأوضاع الجيوسياسية خارجيا والتوترات الإقليمية وعدم وضوح الرؤية.

ورأت الأقلية بنسبة 11.3% وبعدد أصوات بلغ 17 صوتا، احتمالية حدوث تراجع في مستوى تحويلات المصريين العاملين والمقيمين بالخارج خلال فترة ما بعد اندلاع الحرب والاضطرابات الجيوسياسية وتأثر عدد كبير من أسواق الخليج التي تستحوذ على النسبة الأكبر من التحويلات.

وكشفت بيانات البنك المركزي المصري، عن تسجيل تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة من يوليو إلى فبراير من السنة المالية 2026/2025 ارتفاعًا بمعدل 28% لتصل إلى نحو 29.4 مليار دولار مقابل نحو 23 مليار دولار خلال الفترة المقابلة يوليو إلى فبراير من السنة المالية 2025/2024.

وساهمت الإصلاحات الاقتصادية في مصر ضمن برنامجها مع صندوق النقد الدولي، في تعزيز استقرار النظام النقدي والمالي بمصر، واستقرار سعر الصرف ومرونته في ضوء غياب السوق السوداء ووفرة النقد الأجنبي داخل القنوات الرسمية، والتي شكلت جميعها عناصر حاسمة في تشجيع المصريين بالخارج على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية.

وفي استبيان جريدة «حابي» لمؤشرات أداء الاقتصاد خلال العام الماضي 2025، كانت توقعات الأغلبية بنسبة 60.83% وبعدد أصوات بلغ 73 صوتا من إجمالي 120 مشاركا، تميل نحو استمرار نمو أرصدة تحويلات المصرين في الخارج، وهو ما تحقق بالفعل خلال العام الماضي إذ شهدت التحويلات قفزات نمو متتالية على مدار أشهر العام.

فيما كان قد توقع نحو 35% بعدد 42 صوتا استقرار تحويلات المصريين المغتربين في الخارج، ورجح 4.17% بعدد 5 أصوات فقط احتمالية تراجع التحويلات.

وخلال عام 2025، شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أداءً قويًا مسجلة أعلى مستوى تاريخي لها، بعد نموها بنسبة 40.5% لتصل إلى نحو 41.5 مليار دولار مقابل نحو 29.6 مليار دولار في عام 2024. وعلى أساس شهري، سجلت تحويلات شهر ديسمبر 2025 قفزة بنسبة 24.0% لتبلغ نحو 4.0 مليارات دولار وهو أعلى مستوى شهري على الإطلاق مقارنة بنحو 3.2 مليار دولار خلال ديسمبر 2024، في مؤشر على استمرار قوة تدفقات النقد الأجنبي وفقا للبنك المركزي المصري.

وأطلقت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة عددًا من المبادرات الموجهة للمصريين بالخارج بهدف جذب تحويلاتهم ومدخراتهم، وتقديم مزايا استثمارية وخدمية لهم لتعزيز ارتباطهم بالاقتصاد المصري وتحفيزهم على تحويل مدخراتهم لداخل البلاد وعبر القنوات الرسمية، ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج بدون جمارك والتي أتاحت للمصري المقيم بالخارج استيراد سيارة معفاة من الجمارك والضرائب مقابل إيداع مبلغ بالدولار يُسترد بالجنيه المصري بعد عدة سنوات، وتعد من أبرز المبادرات التي استهدفت زيادة التدفقات الدولارية.

كما طرحت البنوك الحكومية في أعوام سابقة شهادات وودائع دولارية بعوائد مرتفعة بهدف تشجيع المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية.

وأيضا طرحت الحكومة مبادرة بيت الوطن والتي تتيح للمصريين بالخارج حجز أراضٍ ووحدات سكنية في مدن جديدة بالدولار، ضمن مشروعات وزارة الإسكان.

اتجاه تحويلات المصريين العاملين بالخارج

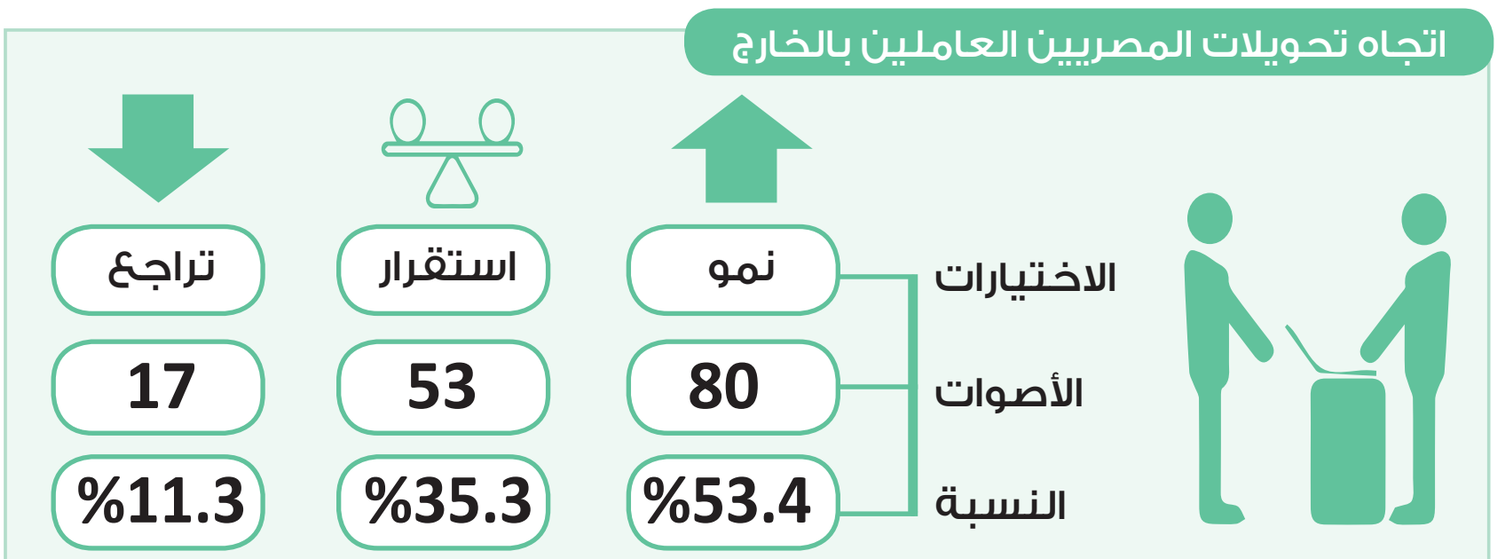

كيف كانت توقعات تحويلات العاملين بالخارج بداية 2025؟

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
الأصوات	73	42	5
النسبة	%60.83	%35	%4.17

35.3% يميلون نحو استقرار وتيرة التحويلات الواردة

11.3% يرون احتمالية لحدوث تراجع في حجم التحويلات

25.3% يرون الاستقرار.. و5.6% رجحوا التراجع

69.4 % يتوقعون صعود مؤشرات البورصة خلال 2026

تحسن الاحتياطي والسياحة والصادرات غير النفطية أبرز العوامل المؤثرة في الأداء

اتجاه مؤشرات البورصة المصرية

	الاختيارات	صعود	استقرار	تراجع
الأصوات	104	38	8	
النسبة	%69.4	%25.3	%5.3	

أظهرت نتائج استبيان جريدة حابي عن اقتصاد عام 2026، تفاؤل مجتمع الأعمال باتجاه مؤشرات البورصة المصرية، في إطار توجه الدولة لطرح أكثر من 20 شركة ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

وتوقع 104 مشاركين تمثل نسبتهم 69.4% من إجمالي المشاركين، أن تتجه مؤشرات البورصة المصرية إلى تبني مسار صاعد خلال العام الجاري، استنادًا إلى عودة جاذبية السوق واستعادة ثقة المستثمرين عبر الطروحات الجديدة سواء بالقطاع الحكومي أو الخاص.

وفي المقابل، تبنى 38 مشاركًا بنسبة 25.3% السيناريو الحذر، وتوقعوا استقرار اتجاه مؤشرات البورصة المصرية عند معدلاتها الحالية، في ظل التغييرات الاقتصادية الناتجة عن ضغط التوترات الجيوسياسية بالمنطقة.

واتجهت توقعات نحو 5.3% إلى السيناريو الأسوأ، حيث توقع 8 أصوات من إجمالي المشاركين في استبيان جريدة حابي، أن تتجه مؤشرات البورصة المصرية للتراجع خلال 2026، في ظل تخوف وترقب المستثمرين للاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة.

جدير بالذكر، أن 60% من المشاركين في استبيان جريدة حابي عن أداء اقتصاد 2025 بعدد 72 صوتًا من مجتمع الأعمال، توقعوا أن تتجه مؤشرات البورصة المصرية للصعود واستهداف مستويات جديدة خلال العام الجاري، استنادًا إلى الانتعاشة التي حققتها سوق المال خلال عامي 2023 و 2024، بجانب الحديث عن بعض المحفزات منها إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية.

في حين رجح نحو 35% من المشاركين بعدد 41 صوتًا في استبيان جريدة حابي، أن تشهد مؤشرات البورصة المصرية استقرارًا عند معدلاتها المسجلة خلال 2024، دون استهداف قمم جديدة.

وتوقع باقي الأصوات المشاركة بنسبة نحو 6% وعددهم سبعة أصوات، في ظل التحديات الجيوسياسية والاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية، أن تتجه مؤشرات البورصة المصرية للتراجع خلال 2025.

ووفقًا لتقرير البورصة المصرية السنوي عن عام 2025، حقق المؤشر الرئيسي EGX30 عائدًا قدره 40.65%، مواصلًا مساره الصعودي الذي بدأ منذ 5 يوليو 2022، ليحقق عائدًا إجماليًا قدره 383.15%.

وأشارت البورصة في تقريرها إلى أبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة في أداء السوق، ومنها انخفاض معدلات التضخم، وبدء البنك المركزي المصري سياسة نقدية تيسيرية بتخفيض الفائدة 725 نقطة أساس خلال العام، إلى جانب ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى 50.2 مليار دولار في نوفمبر 2025.

وأوضحت، أن العوامل شملت ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج إلى 36.5 مليار دولار في العام المالي 2025/2024 بمعدل زيادة سنوية 66.2%، وإيرادات السياحة إلى 16.7 مليار دولار (زيادة سنوية 16.3%) والصادرات غير النفطية إلى 34.6 مليار دولار بمعدل زيادة سنوية 29%.

وشملت باقي العوامل المحلية المؤثرة، تحسن إيرادات قناة السويس بعد اتفاق شرم الشيخ وعودة الاستقرار النسبي لحركة الملاحة بالبحر الأحمر، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% في 2025/2024، مقارنة بنحو 2.4% في عام 2024/2023، و5.3% في الربع الأول من 2026/2025 مقارنة بـ 3.5% في الربع الأول 2025/2024.

وأشارت، إلى قيام مؤسسة فيتش العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند B، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بجانب قيام ستاندارد آند بوروز برفع التصنيف الائتماني لمصر من – B إلى B وذلك لأول مرة منذ 7 سنوات، بالإضافة إلى توقيع اتفاق مع قطر الخاص مشروع علم الروم بقيمة 30 مليار دولار.

ونوّهت البورصة في تقريرها، إلى أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على دول العالم، كان من ضمن العوامل الخارجية المؤثرة على أداء سوق المال خلال 2025، بالإضافة إلى اندلاع الحرب الإيرانية الإسرائيلية التي ألقت بظلالها على أداء الربع الأول من 2026 أيضًا.

وأعلنت أن تحسن اتجاه مؤشرات البورصة، جاء مدعومًا أيضًا بالإعلان عن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة التي تتضمن إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة واستبدالها بضريبة الدمغة.

وعلى صعيد رأس المال السوقي، شهد نموًا بنسبة 38.2% لينهي عام 2025 عند مستوى 3 تريليونات جنيه، وبما يمثل نسبة 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفع إجمالي قيم تداولات الأوراق المالية المقيدة وغير المُقيدة إلى 17 تريليون جنيه في عام 2025 مقابل 14.3 تريليون جنيه في 2024، محققًا نموًا بنسبة 19.2%.

كما شهدت السوق تحسنًا في مستويات السيولة، حيث بلغت قيم التداول في 2025 نحو 17 تريليون جنيه مقابل 14.3 تريليون جنيه في 2024، وهو ما انعكس على 2026 في صورة نشاط قوي للتداولات اليومية.

وبلغ إجمالي أعداد المستثمرين الجدد (أفراد+ مؤسسات) 299.1 ألف مستثمر خلال 2025، حيث سجل المستثمرون الأفراد 297.6 ألف مستثمر مقابل 228.5 ألف مستثمر في 2024، بمعدل نمو بلغ حوالي 30%.

وبحسب التقرير السنوي للبورصة المصرية، بلغ عدد الشركات المقيدة 7 شركات منهم 5 شركات داخل السوق الرئيسي وشركتين بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم طرح 4 شركات ثلاث بالسوق الرئيسية وهم بنيان للتنمية والتجارة ويو للتمويل الاستهلاكي - ڤاليو، الوطنية للطباعة، فيما طُرحت توسع للتخصيم بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وخلال الربع الأول من العام الجاري، حقق مؤشر البورصة المصرية الرئيسي EGX30 ارتفاعًا بنسبة 8.35%، بعد كسر عدد من القمم التاريخية لأول مرة، حيث لامس مستوى 54 ألف نقطة.

وبلغ عدد المستثمرين الجدد حوالي 164.2 ألف مستثمر جديد خلال الربع الأول من 2026، مع تحقيق نمو يقارب 200% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

واستقبلت البورصة المصرية في العام الجاري أول الطروحات وهي شركة جورميه إيجيبت دوت كوم للأغذية، وقيد شركة مصر لتأمينات الحياة قيدًا مؤقتًا.

وشهدت البورصة المصرية نشاطًا ملحوظًا في ملف القيد المؤقت للشركات، سواء ضمن برنامج الطروحات الحكومية أو استعدادًا لتنفيذ طروحات خاصة وعامة لشركات القطاع الخاص.

وفي أبريل الماضي، وافقت البورصة المصرية على القيد المؤقت لعدد 6 شركات حكومية ضمن برنامج الطروحات، وهم النصر لصناعة الزجاج والبلور، والإسكندرية للحراريات، والنصر للتعدين، والنهضة للصناعات، والمصرية للسبائك الحديدية، والمصرية للمواسير وصناعة المنتجات الأسمنتية سيجوارت.

كما انضمت لاحقًا شركات حكومية جديدة إلى قائمة القيد المؤقت، أبرزها: تنمية الصناعات الكيماوية سيد، والنصر للإسكان والتعمير، وسيناء للمنجنيز، والشركة المساهمة المصرية للمقاولات – العبد، وصناعة الياياات ومهمات وسائل النقل.

وخلال الشهر الجاري، وافقت البورصة المصرية على القيد المؤقت لأسهم منصة مصر للتعليم، إلى جانب شركة أو جي كابيتال ذات غرض الاستحواذ "SPAC"، في إطار التوسع في قيد كيانات جديدة متنوعة الأنشطة والآليات التمويلية داخل سوق المال، بما يدعم زيادة عمق السوق وجذب شرائح جديدة من المستثمرين.

كما شهدت الفترة ذاتها فتح سوق الصفقات الخاصة OPR لتسجيل أوامر الشراء على شريحة الطرح الخاص والعام لشركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار، تمهيدًا لاستكمال إجراءات الطرح لأسهم الشركة بالبورصة المصرية.

كيف كانت توقعات حركة البورصة بداية 2025؟

	الاختيارات	صعود	استقرار	تراجع
الأصوات	72	41	7	
النسبة	%60	%34.17	%5.83	

32% يرجحون الاستقرار.. و12% توقعوا السيناريو الأسوأ

56% يتوقعون تزايد رواج الدمج والاستحواذ

تراجع الفائدة وزيادة الطروحات أبرز العوامل المؤثرة في النشاط وفقًا لمؤسسة Morgan Stanley

توقع غالبية المشاركين في استبيان جريدة حابي حول أداء الاقتصاد المصري خلال عام 2026، زيادة وتيرة نشاط عمليات الدمج والاستحواذ، في ظل ارتفاع اهتمام المستثمرين بالفرص المتاحة في السوق المحلية، نتيجة لتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية وعودة الاهتمام بالاستثمارات الإستراتيجية طويلة الأجل.

وأظهرت نتائج الاستبيان أن أكثر من نصف المشاركين، بواقع 84 صوتًا تمثل نحو 56% من مجتمع الأعمال المشارك، رجحوا ارتفاع نشاط عمليات الدمج والاستحواذ خلال العام الجاري، مقارنة بمستويات العام السابق، مدعومًا بتزايد توجه الشركات نحو إعادة الهيكلة والتوسع، فضلًا عن استمرار اهتمام المستثمرين الإقليميين والأجانب بالسوق المصرية.

وفي المقابل، توقع نحو 48 صوتًا بنسبة 32% من المشاركين في الاستبيان أن يستقر نشاط عمليات الدمج والاستحواذ عند معدلاته الحالية دون تغيرات جوهرية مقارنة بعام 2025، استنادًا إلى استمرار بعض التحديات الاقتصادية والتقلبات المرتبطة بالأسواق العالمية، والتي قد تدفع المستثمرين إلى تبني سياسات التحفظ والترقب خلال الفترة المقبلة.

كما اتجهت توقعات 18 مشاركًا، يمثلون نحو 12% من إجمالي المشاركين، إلى احتمالية تراجع نشاط الدمج والاستحواذ خلال العام الجاري، في ضوء استمرار عدد من العوامل المؤثرة على السوق المصرية، سواء الخارجية المرتبطة بالضغوط والتوترات الجيوسياسية العالمية، أو الداخلية المتعلقة بغياب بعض المحفزات الاستثمارية اللازمة لدعم توسع الشركات وإتمام الصفقات الكبرى.

واتفقت نتائج استبيان عام 2026 مع النظرة الإيجابية التي ظهرت خلال استبيان جريدة حابي لأداء الاقتصاد في 2025، حيث توقع حينها نحو 71% من المشاركين زيادة نشاط الصفقات خلال العام، حيث رأى 85 مشاركًا من مجتمع الأعمال أن المستثمرين أصبحوا أكثر انفتاحًا تجاه تنفيذ عمليات الاستحواذ والاندماج، مستفيدين من وفرة الفرص الاستثمارية وتراجع القيم السوقية لعدد كبير من الشركات المقيدة وغير المقيدة.

وفي الاتجاه المقابل، رجح 29 مشاركًا في استبيان عام 2025 أن يشهد نشاط الدمج والاستحواذ حالة من الاستقرار مقارنة بالعام السابق، خاصة في ظل استمرار اهتمام المستثمرين العرب والأجانب بالسوق المصرية، وظهور عروض استحواذ متعددة على شركات مدرجة في البورصة المصرية وأخرى غير مقيدة.

بينما ذهبت توقعات 6 مشاركين فقط، بما يعادل نحو 5% من مجتمع الأعمال، إلى احتمالية تراجع نشاط الصفقات خلال عام 2025، استنادًا إلى مجموعة من التحديات المؤثرة على السوق، من بينها التوترات الجيوسياسية العالمية، إضافة إلى غياب بعض المحفزات والإصلاحات المطلوبة لدعم النشاط الاستثماري بشكل أكبر.

وعلى المستوى الإقليمي، كشف أحدث تقارير شركة «بي دبليو سي» الخاصة بقطاع الصفقات في الشرق الأوسط، أن نشاط عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة واصل تسجيل أداء قوي خلال عام 2025، مدفوعًا بشكل رئيسي بالصفقات المحلية والبينية داخل المنطقة.

وأوضح التقرير أن عدد الصفقات البينية ارتفع إلى نحو 320 صفقة خلال العام، بما يعكس تنامي توجه الشركات الإقليمية نحو تعزيز توسعاتها والاستفادة من فرص التكامل بين الأسواق المختلفة، في ظل استمرار سعي المؤسسات إلى تحقيق النمو عبر الاستحواذات الإستراتيجية.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الأسواق الأكثر نشاطًا في المنطقة من حيث عدد الصفقات المنفذة، بعدما سجلت 207 صفقات خلال العام، تلتها المملكة العربية السعودية بعدد 169 صفقة، فيما جاءت جمهورية مصر العربية ضمن أبرز الأسواق الإقليمية النشطة بعد تسجيلها 172 صفقة، وهو ما يعكس استمرار جاذبية السوق المصرية للمستثمرين رغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وأشار تقرير عن مؤسسة «بي دبليو سي» إلى أن الشركات كانت المحرك الرئيسي لنشاط الدمج والاستحواذ في المنطقة خلال العام الماضي، بعدما نفذت نحو 383 صفقة، بما يمثل قرابة 60% من إجمالي حجم الصفقات المسجلة، في مؤشر واضح على اعتماد المؤسسات الكبرى على الاستحواذات كأداة للنمو والتوسع وزيادة الحصص السوقية.

كما شهدت صناديق الملكية الخاصة نشاطًا ملحوظًا خلال العام، بعدما أتمت نحو 252 صفقة، رغم استمرار حالة الحذر النسبي لدى المستثمرين نتيجة التقلبات العالمية وارتفاع مستويات عدم اليقين في بعض الأسواق.

وتركزت استثمارات صناديق الملكية الخاصة بشكل أساسي في القطاعات التي تتمتع بطلب قوي ومستدام، وفي مقدمتها قطاع الرعاية الصحية، والبنية التحتية الرقمية، والتكنولوجيا الصناعية، وهي القطاعات التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد من المستثمرين الإقليميين والدوليين خلال السنوات الأخيرة.

وفي السياق ذاته، أظهرت تقارير حديثة صادرة عن مؤسسة «إس آند بي جلوبال ماركت إنتليجانس» تسجيل نمو قوي في قيمة صفقات الدمج والاستحواذ داخل السوق المصرية خلال الربع الأول من عام 2026، في دلالة على تسارع وتيرة النشاط مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبحسب التقرير، ارتفعت القيمة الإجمالية للصفقات المنفذة إلى نحو 4 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل نحو 50 مليون دولار فقط خلال الفترة المقارنة من عام 2025، بما يعكس نموًا غير مسبوق تجاوز 80 ضعفًا.

وأوضح التقرير أن مصر احتلت المركز التاسع إقليميًا من حيث قيمة عمليات الدمج والاستحواذ خلال الربع الأول من العام، مدفوعة بزيادة اهتمام المستثمرين بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، إلى جانب تنامي جاذبية الأصول المصرية لدى المؤسسات الاستثمارية الإقليمية.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، سجلت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ نموًا بنسبة 89% لتصل إلى نحو 44.5 مليار دولار، رغم تراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 215 صفقة، ما يشير إلى اتجاه السوق نحو تنفيذ صفقات أكبر من حيث القيمة.

وسيطر قطاع الصناعة على النصيب الأكبر من الصفقات خلال الفترة، بإجمالي عمليات بلغت قيمتها نحو 10.9 مليارات دولار، يليه قطاع الخامات بقيمة 9.5 مليارات دولار، فيما سجل قطاع الطاقة نموًا ملحوظًا لتصل قيمة صفقاته إلى نحو 1.2 مليار دولار.

وفي المقابل، شهدت بعض القطاعات الأخرى تراجعًا نسبيًا في النشاط، وعلى رأسها القطاعان المالي والعقاري، في ظل تغير أولويات المستثمرين واتجاههم نحو القطاعات المرتبطة بالنمو طويل الأجل والتكنولوجيا والبنية التحتية.

ومن جانب آخر، حدد تقرير صادر عن مؤسسة Morgan Stanley مجموعة من العوامل الرئيسية التي يُتوقع أن تدعم نشاط عمليات الدمج والاستحواذ خلال عام 2026، في مقدمتها تراجع أسعار الفائدة العالمية، وتحسن وضوح السياسات التنظيمية، وعودة نشاط الطروحات العامة في عدد من الأسواق، فضلًا عن التوسع المتسارع في الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية.

وفي السياق نفسه، أشارت مؤسسة De-loitte إلى أن حالة التقلب وعدم اليقين الجيوسياسي ستظل من أبرز العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين خلال العام الجاري، إلا أنها أكدت في الوقت ذاته استمرار توجه الشركات وصناديق الاستثمار المباشر نحو اقتناص الفرص الاستراتيجية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

كما توقعت مؤسسة McKinsey & Com-pany استمرار نمو الصفقات الكبرى خلال عام 2026، مدعومًا بتحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين، وانخفاض تكلفة التمويل، إلى جانب رغبة الشركات في تحقيق وفورات الحجم وتعزيز الكفاءة التشغيلية عبر التوسع والاستحواذ على كيانات جديدة.

اتجاه نشاط عمليات الدمج والاستحواذ

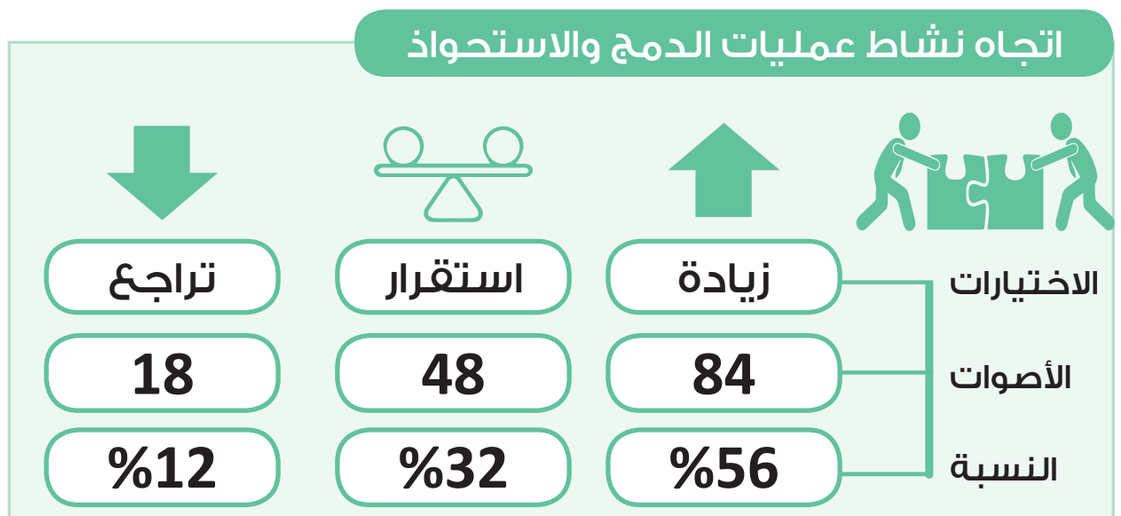

McKinsey & Company تتوقع استمرار نمو الصفقات الكبرى خلال 2026

كيف كانت توقعات نشاط عمليات الدمج والاستحواذ بداية 2025؟

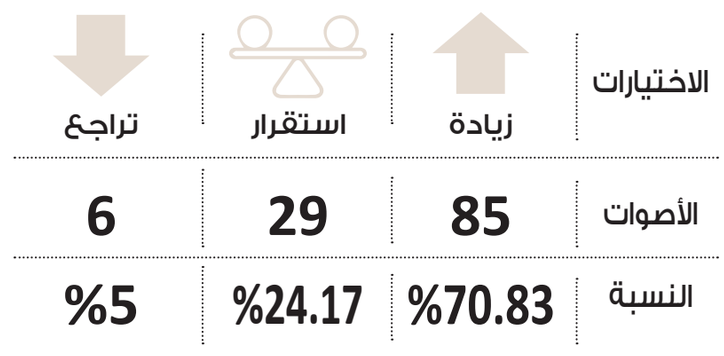

42% توقعوا الانخفاض

أرباح الشركات العقارية تتجه إلى التراجع

31.3% مع الاستقرار ..و26.7% يرجحون الارتفاع

توقع 42% من المشاركين في الاستطلاع الذي أجرته جريدة حابي اتجاه أرباح الشركات العقارية للتراجع خلال 2026، عقب موجة التصحيح التي شهدتها السوق العقارية خلال عام 2025 ومن المتوقع أن تستمر في 2026، بعد الطفرة الكبيرة التي شهدها القطاع في 2023 و2024.

رجح 26.7% من الأصوات المشاركة في الاستطلاع ارتفاع الأرباح باعتبار أن العقار هو الملاذ الآمن الذي لجأ إليه المصريون لحفظ قيمة الأموال، خاصة عقب تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار نتيجة الظروف الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، بينما رأى 31.3% من المشاركين أستقرار الأرباح عند نفس مستويات 2025.

وكان 45% من المشاركين في استطلاع العام الماضي لجريدة حابي توقعوا ارتفاع أرباح الشركات العقارية في 2025، وبلغت مبيعات أكبر 20 شركة تطوير عقاري في مصر خلال 2025 نحو 1.56 تريليون جنيه، بزيادة 10% عن عام 2024.

ووفقا للتقرير الصادر عن شركة ذا بورد كونسالتينج لأبحاث ودراسات السوق للمطورين العقاريين، كانت مبيعات أكبر 10 شركات نحو 1.26 تريليون جنيه بزيادة 12% عن 2024.

وأوضح التقرير، أن عدد الوحدات المباعة بلغ 68 ألف وحدة، بانخفاض 7% عن عام 2024، وتراوح متوسط سعر الوحدات بين 18 و42 مليون جنيه، بارتفاع 3% عن 2024.

وجاءت مجموعة طلعت مصطفى في صدارة الشركات العقارية رغم تراجع قيمة مبيعاتها في 2025 لتسجل 382 مليار جنيه مقابل 504 مليارات جنيه في 2024 .

وفي المركز الثاني جاءت بالم هيلز بمبيعات 207 مليارات جنيه في 2025، مقابل 150 مليار جنيه في 2024، ثم إعمار مصر بقيمة 179 مليار جنيه مقابل 49 مليار جنيه في 2024.

واحتلت ماونتن فيو المركز الرابع بمبيعات 104 مليارات جنيه مقابل 105 مليارات جنيه في 2024، ثم هايد بارك بمبيعات 87 مليار جنيه مقابل 63 مليار جنيه في 2024.

وفي المركز السادس جاءت شركة مدن الإماراتية بمبيعات 79 مليار جنيه، ثم سيتي إيدج سابعا بقيمة 61 مليار جنيه مقابل 47 مليار جنيه في 2024.

ثم في المركز الثامن شركة لافيستا بمبيعات 55 مليار جنيه مقابل 33 مليار جنيه في 2024، تلتها مدينة مصر بمبيعات 52 مليار جنيه مقابل 41 مليار جنيه في 2024، وفي المركز العاشر جي للتطوير العقاري بقيمة 49 مليار جنيه مقابل 77 مليار جنيه في 2024.

وعلى مستوى الربع الأول من العام الجاري، ارتفعت أرباح مجموعة طلعت مصطفى القابضة بنسبة 24.17% على أساس سنوى.

وحققت أرباحاً بلغت 4.48 مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس 2026، مقابل أرباح بلغت 4.19 مليون جنيه فى الفترة المقارنة من 2025.

وحققت الإيرادات المجمعة نموًا بنسبة 9% على أساس سنوى لتسجل 13.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2026.

فيما تراجعت أرباح شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» المجمعة بنسبة 68.6% خلال الربع الأول من عام 2026، على أساس سنوي.

وسجلت الشركة أرباحًا بلغت 299.26 مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس 2026، مقابل 953.31 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2025.

كما تراجعت إيرادات الشركة إلى 2.13 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بـ 2.75 مليار جنيه في الفترة المقارنة من العام الماضي.

وارتفع صافي ربح مجموعة عامر القابضة «عامر جروب» في الربع الأول من 2026، إلى 90 مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة 15 مليون جنيه عن الربع الأول من 2025.

وبلغت الإيرادات 398 مليون جنيه عن الربع الأول من 2026، مقابل 316 مليون جنيه عن الربع الأول من 2025.

وتوقع تقرير القاهرة العقاري 2025 الصادر عن شركة سفلز مصر للاستشارات العقارية، أن يزداد حجم المعروض من المشروعات السكنية ذات العلامات التجارية في القاهرة بمعدل يصل إلى سبعة أضعاف بحلول عام 2031.

وسلط التقرير الضوء على المشروعات السكنية ذات العلامات التجارية، وهى وحدات تحمل توقيع علامات فندقية فاخرة أو علامات تصميم شهيرة، مشيرا إلى أن هذا النوع من المشروعات يعد من الشرائح الناشئة التي تشهد توسعًا سريعًا في السوق المصري.

وكشف التقرير عن أن هذا النمو مدفوع بكون السوق في مرحلة ناشئة، مع ارتفاع الطلب على وحدات سكنية ذات علامات تجارية من قِبل المستثمرين، إلى جانب انطلاق شراكات جديدة مع الشركات الفندقية الفاخرة والعلامات في عالم التصميم الراقي.

كما أشار التقرير إلى أن هذا التوسع يعكس تفضيلات المستهلكين نحو أنماط حياة راقية متكاملة الخدمات، تجمع بين الرفاهية اليومية والفرص الاستثمارية الجاذبة.

وأكد التقرير، أن القطاع السكني لا يزال من أبرز القطاعات في سوق العقارات المصرية، خصوصًا في ظل الاستقرار النسبي لأسعار الوحدات السكنية مقوَّمة بالدولار الأمريكي، على الرغم من تقلبات العملة المحلية.

وأشار التقرير إلى أن المطورين العقاريين يسعون إلى الحفاظ على الثقة في الاستثمار بالرغم من تقلبات العملة المحلية من خلال تقديم خصومات متواضعة وخطط سداد مرنة وممتدة، بالإضافة إلى وحدات كاملة التشطيب وجاهزة للتسليم، وبالرغم من ذلك، ضعف القوة الشرائية ما زال يشكل تحديًا قائمًا في السوق.

أضاف التقرير: "مع ذلك، تسهم الأدوات التمويلية الجديدة مثل صناديق الاستثمار العقاري وبرامج التملك الجزئي للوحدات في توسيع قاعدة المستفيدين ومنح المزيد من المواطنين فرصًا لتملك وحدات سكنية جديدة"

وعلى الناحية الأخرى، تشهد السوق ارتفاعًا ملحوظًا في الطلب الأجنبي على شراء الوحدات السكنية في مصر، فضلاً عن جاذبية السوق المصرية كوجهة مميزة لاقتناء المنازل الإضافية (مساكن العطلات)، مدعومًا بتعديلات قوانين تملّك الأجانب للعقارات، وهو ما يعزّز الأهمية الاقتصادية للقطاع العقاري في القاهرة.

أما القطاع الفندقي، فقد أشار التقرير إلى أنه يواصل نموه الملحوظ مدعومًا بالمبادرات الحكومية الرامية إلى مضاعفة السعة الفندقية لتصل إلى نحو 470 ألف غرفة بحلول عام 2028، وفي الوقت نفسه، تهتم العلامات الفندقية العالمية بتواجدها في السوق المصرية، إلى جانب إعادة توظيف المباني التاريخية في منطقة وسط القاهرة وتحويلها إلى فنادق تلائم اتجاهات السوق العصرية.

وأوضح ارتفاع معدلات الإشغال الفندقي إلى نحو 75% في أوائل عام 2025، ما يشير إلى ثقة المستثمرين والسائحين في مصر باعتبارها وجهة سياحية عالمية رائدة.

في الوقت ذاته، سجلت سوق العقارات السكنية في الساحل الشمالي أداءً استثنائيًا خلال الفترة من 2023 حتى 2025، حيث ارتفع متوسط أسعار المتر المربع بنحو 390% تقريبًا عبر جميع المناطق والعقارات بمختلف أنواعها، وفقًا لتقرير صادر عن شركة جي إل إل للاستشارات والاستثمارات العقارية.

وقالت الشركة في تقريرها إن الساحل الشمالي يشهد تحولات متسارعة تحولُه من وجهة صيفية موسمية إلى وجهة فاخرة يقصدها السكان والزوار على مدار العام، بما يعزز مكانته كمركز جاذب للاستثمارات في العقارات السكنية والفندقية الفاخرة.

وأوضح التقرير الصادر بعنوان "الاستفادة من الجمال الطبيعي: إطلاق العنان لإمكانات أسواق السكن والضيافة في الساحل الشمالي في مصر"، أن المبادرات الحكومية الاستراتيجية، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الدولية تمثل المحركات الرئيسية لهذا التحول.

وأشار إلى أن مشاريع التطوير في الساحل الشمالي تعتمد نموذج التصميم حسب الطلب، ما ساعد في زيادة المخزون من الوحدات السكنية الترفيهية ومشاريع المنتجعات المتكاملة، وهو ما أدى إلى ظهور سوق استثماري متطور لمشاريع التطوير الفاخرة.

وأوضح التقرير أن المنهج المنسق الذي يجمع بين الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية، والشراكات مع المطورين الدوليين، وتحسين الأطر التنظيمية، كان له دور محوري في ترجمة رؤية الحكومة إلى واقع وإطلاق العنان لإمكانات هذه المنطقة الساحلية الخلابة.

وتشهد سوق العقارات السكنية في الساحل الشمالي نموًا ملحوظًا مدفوعًا بالطلب المتزايد من مشتري المنازل الثانية، ما يجذب ثلاث فئات متميزة من المشترين.

وتمثل العائلات المصرية ذات الدخل المرتفع، ممن يبحثون عن وجهات قريبة توفر نمط حياة راقٍ وتجارب ترفيهية عائلية، الشريحة الأكبر من هذا الطلب، وفي المرتبة الثانية يأتي المصريون العاملون بالخارج ممن يستفيدون من تحركات أسعار الصرف لشراء وحدات للاستخدام الشخصي وتحقيق دخل تأجيري.

كما تشهد السوق اهتمامًا متزايدًا من مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي الذين يفضلون الحلول الجاهزة وطبيعة البحر الأبيض المتوسط الخلابة والشواطئ الفيروزية والمناخ المعتدل.

ويعكس مشهد المعروض على امتداد الساحل الشمالي نمطًا واضحًا من التوسع جهة الغرب، مدفوعًا بمشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، وتتماشى هذه المبادرة مع الرؤية الوطنية 2052 التي تركز على تطوير مجموعة من مدن الجيل الرابع المستدامة.

وتتصدر مناطق سيدي عبد الرحمن ورأس الحكمة والعلمين أنشطة مشاريع التطوير في هذا الممر الديناميكي للنمو، سواء في القطاع السكني أو الفندقي.

وبالرغم من أن منطقة سيدي عبد الرحمن تتصدر حاليًا المعروض القائم بحصة تقارب 43.5% من مخزون السوق من الوحدات السكنية الجاهزة، إلا أنه من المتوقع أن تهيمن منطقة رأس الحكمة على الوحدات المقبلة من مشاريع التطوير بحلول عام 2030، حيث تستحوذ على نحو 38.2% من إجمالي المعروض المتوقع الذي يُقدّر بنحو 126600 وحدة سكنية.

ويُتوقع أن تسهم هذه المدينة المتكاملة المخطط إقامتها على مساحة 170 مليون متر مربع، والمدعومة بشراكة بقيمة 35 مليار دولار مع صندوق الثروة السيادي الإماراتي، في جذب استثمارات أجنبية تصل إلى 150 مليار دولار.

في المقابل، ستعمل مدينة العلمين الجديدة على دمج مراكز اقتصادية ومؤسسات تعليمية ومناطق سكنية بشكل استراتيجي، بهدف تعزيز الإقامة الدائمة بدلًا من الإشغال الموسمي.

وسجلت أسعار الفلل في الساحل الشمالي أعلى معدلات النمو بزيادة بلغت نحو 519.4% لتصل إلى حوالي 298,800 جنيه مصري للمتر المربع، تلتها وحدات التاون هاوس بنسبة 361.3%، وأخيرًا الشقق والشاليهات بنسبة 227.2%.

وشهدت المناطق الغربية، لا سيما رأس الحكمة، أسرع وتيرة نمو في الأسعار، حيث تضاعفت الأسعار تقريبًا خمس مرات من 43,667 جنيهًا للمتر المربع في عام 2023 إلى 217,768 جنيهًا للمتر المربع في الربع الثالث من عام 2025.

ويتوقع استمرار ارتفاع الأسعار في المواقع الساحلية المتميزة ذات وسائل الراحة عالية الجودة، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالًا مع نضج السوق وتوازن العرض مع الطلب.

ويسهم قطاع الضيافة بشكل كبير في تحول السوق، ويستحوذ على حصة كبيرة من تدفقات رأس المال العقاري في الساحل الشمالي.

وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى مساهمة متوقعة للقطاع بنحو 40.7 مليار دولار، ما يمثل حوالي 30% من إجمالي الاستثمارات في قطاع الضيافة خلال الفترة بين عامي 2026 و2030.

ويبلغ حجم المعروض الفندقي الحالي نحو 4000 غرفة فندقية، مع خطط لزيادته إلى حوالي 6700 غرفة حتى عام 2030، وهو ما يمثل نموًا بنسبة 66.8%، ومن المتوقع أن تحدث أكبر مراحل التوسع خلال الفترة ما بين عامي 2027 و2029.

كما سجل أداء الفنادق عالية الجودة نتائج قوية خلال الربع الثالث من عام 2025، حيث بلغ متوسط أسعار الغرف اليومية نحو 18,750 جنيهًا، فيما استقرت نسب الإشغال عند 53.8%، ما يعكس قدرة السوق على تحقيق أسعار مرتفعة والحفاظ على مستويات تشغيل مستقرة.

وبالرغم من أن تسارع التحول نحو نموذج المنتجعات المتكاملة يرسخ مكانة الساحل الشمالي في مصر باعتباره أحد أبرز وأفضل أسواق الاستثمار الساحلي خلال السنوات العشر المقبلة، لفت التقرير انتباه المستثمرين إلى ضرورة مراعاة عدد من العوامل عند تقييم الفرص، وعلى رأسها: أنماط الطلب الموسمية، والجداول الزمنية لتنفيذ وتسليم مشروعات البنية التحتية، والتغييرات في أسعار الصرف.

اتجاه أرباح الشركات العقارية

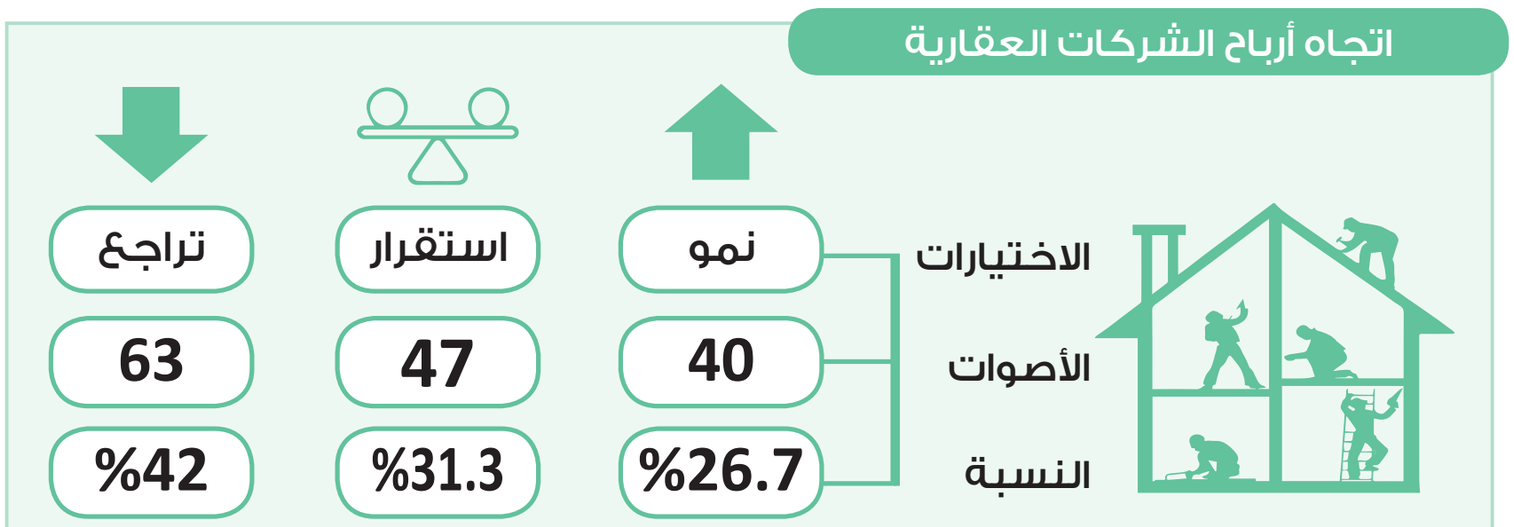

كيف كانت توقعات ارباح الشركات العقارية بداية 2025؟

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
الأصوات	54	39	27
النسبة	%45	% 23.5	%22.5

مبيعات أكبر 20 شركة تطوير عقاري خلال 2025 تسجل 1.56 تريليون جنيه بزيادة 10% عن 2024

عدد الوحدات المباعة بلغ 68 ألف وحدة بانخفاض 7%

توقعات بزيادة حجم المعروض من المشروعات السكنية ذات العلامات التجارية في القاهرة 7 أضعاف بحلول 2031

صناديق الاستثمار وبرامج التملك الجزئي للوحدات ساهمت في توسيع قاعدة المستفيدين

السوق تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في الطلب الأجنبي على شراء الوحدات السكنية

القطاع الفندقي يواصل نموه الملحوظ مدعومًا بالمبادرات الحكومية

د. محمد عبد الجواد:

تحديث التشريعات العقارية.. ضرورة ملحة

لمواكبة النمو السكاني والتوسع العمراني في مصر

قال الدكتور محمد عبد الجواد، الرئيس التنفيذي لشركة فانتدج للتنميه العمرانية، إن تحديث التشريعات المنظمة للسوق العقاري أصبح ضرورة ملحة في ظل النمو السكاني الكبير والتوسع العمراني غير المسبوق الذي تشهده مصر خلال السنوات الأخيرة.

وأوضح أن عدد سكان مصر ارتفع من نحو 81 مليون نسمة في عام 2011 إلى 109 ملايين نسمة حاليًا داخل البلاد، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهو ما يعكس وجود طلب حقيقي ومستدام على القطاع العقاري، مدفوعًا بالزيادة السكانية والتوسع في إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، وليس فقط بالاستثمار.

وأضاف أن الدولة، ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، نجحت في تحقيق توسع عمراني كبير عبر إطلاق مدن ومشروعات جديدة، إلا أن منظومة التراخيص ما زالت بحاجة إلى تطوير يواكب هذا النمو.

وأوضح أن صدور القرار الوزاري لا يعني جاهزية المشروع للتنفيذ الفوري، إذ تمر المشروعات بعد ذلك بسلسلة من الموافقات والإجراءات الفنية، مثل الحماية المدنية والمرافق، ما يستهلك جزءًا من الجدول الزمني للتنفيذ وينعكس على مواعيد التسليم. وأضاف أن زيادة حجم المشروعات والتوسع العمراني تتطلب تسريع الإجراءات ودعم منظومة التراخيص بالكفاءات اللازمة، بما يسهم في تحسين كفاءة التنفيذ ودعم نمو القطاع العقاري.

وأكد عبد الجواد أن الحصول على قرار وزاري للمشروع غير كافي لبدء التنفيذ بشكل مباشر، إذ يواجه المطور بعد ذلك سلسلة من الإجراءات الإضافية والموافقات الفنية من جهات متعددة، تشمل اشتراطات الحماية المدنية والمرافق وغيرها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في دورة التراخيص بالكامل وتبسيطها، فمدة التنفيذ تحتسب منذ صدور القرار الوزاري في حين تبدأ إجراءات التنفيذ الفعلية بعد الانتهاء من استخراج التراخيص.

وشدد على أن تطوير السوق العقاري لا يرتبط بزيادة الطلب فقط، بل يتطلب أيضًا تحديث الإطار التشريعي والإجرائي، بما يضمن سرعة التنفيذ، ويعزز كفاءة السوق، ويمكن المطورين من الاستجابة للطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني والمناطق العمرانية، حيث قد يتطلب استخراج تراخيص البناء المرور بما لا يقل عن 10 إجراءات مختلفة، مع رسوم متعددة، وهو ما يزيد العبء الإداري والمالي على المطورين.

وأكد أن هذه الإجراءات تؤثر بشكل مباشر على الجداول الزمنية للمشروعات، إذ تتوقف بعض مراحل العمل لحين الانتهاء من التراخيص والموافقات المطلوبة، وهو ما قد ينعكس لاحقًا على مواعيد التسليم والعلاقة بين المطور والعميل، رغم التزام المطور بالتنفيذ واستيفاء الإجراءات التنظيمية المطلوبة.

وأشار عبد الجواد إلى الحاجة الملحة لتبني منظومة رقمية متكاملة للتراخيص العقارية، بحيث يتم التحول إلى نظام إلكتروني يتيح للمطور تقديم جميع المستندات والرسومات الهندسية عبر منصة موحدة، دون الحاجة إلى التنقل بين جهات متعددة. ولفت إلى أن هذا النموذج يتقاطع مع مفهوم "الشباك الواحد" المطبق في مجالات الاستثمار، حيث يتعامل المستثمر مع جهة واحدة تتولى التنسيق مع باقي الجهات المعنية.

وأضاف أن السوق المصرية تمتلك بالفعل نماذج ناجحة يمكن البناء عليها، مشيراً إلى التجربة المطبقة في العاصمة الإدارية الجديدة، لوجود منظومة في تقديم طلبات الحصول على أراضي حيث تم تقديم الطلبات والمستندات المطلوبة إلكترونيًا، وهو ما ساهم في تسهيل الإجراءات وتسريعها.

وشدد على أن الرقمنة وحدها ليست كافية، بل يجب أن يصاحبها إطار زمني محدد وملزم لإصدار التراخيص، مع وجود آلية واضحة للتعامل في حال تجاوز المدة المحددة دون رد من الجهة المختصة.

وأوضح أن بعض القرارات السابقة حددت سقفًا زمنيًا يصل إلى 90 يومًا لإصدار الترخيص، لكن غياب آلية تنفيذية واضحة بعد انتهاء هذه المدة أضعف من فاعلية التطبيق.

واختتم بالتأكيد على أن تبني نظام رقمي موحد للتراخيص، مدعوم بإطار زمني ملزم، يمثل خطوة أساسية لتنظيم السوق العقاري، وتسريع التنمية، وتقليل التأخيرات، وهو ما يستحق أن يكون من بين التوصيات الرئيسية التي تخرج بها المناقشات حول مستقبل القطاع العقاري في مصر.

الدكتور محمد عبد الجواد، الرئيس التنفيذي لشركة فانتدج للتنميه العمرانيه

تحديث منظومة التراخيص.. شرط أساسي لتسريع التنمية وتخفيف أعباء المطورين

السوق العقاري المصري.. توسع كبير يقابله تحدٍ في بطء الإجراءات والتراخيص

من التراخيص إلى التنفيذ.. دعوة لاعتماد نظام رقمي موحد وإطار زمني ملزم

بدعم الشركات الحكومية وتعديلات القيد

تفاؤل كبير بانتعاش الطروحات الجديدة في البورصة

76.7 % من مجتمع الأعمال يتوقعون زيادة الطروحات و16% يرجحون الاستقرار

أظهر استبيان جريدة حابي حول أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2026 حالة من التفاؤل تجاه مستقبل الطروحات الجديدة في البورصة المصرية، إذ توقع نحو 76.7% من المشاركين، بواقع 115 مشاركًا من مجتمع الأعمال، ارتفاع وتيرة الطروحات خلال العام، مدفوعًا بعودة برنامج الطروحات الحكومية وزيادة شهية المستثمرين تجاه سوق المال.

وفي المقابل، تبنى نحو 16% من المشاركين رؤية أكثر تحفظًا، حيث رجح 24 مشاركًا استمرار حركة الطروحات عند معدلاتها الطبيعية المُسجلة خلال العام المالي 2025، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية بالمنطقة والضغوط العالمية المؤثرة على أداء الأسواق.

بينما اتجهت توقعات 11 مشاركًا، تمثل نحو 7.3% من الأصوات، إلى السيناريو الأقل تفاؤلًا، مرجحين تراجع حركة الطروحات الجديدة، استنادًا إلى طول الفترة الزمنية اللازمة لاستيفاء متطلبات القيد، والتي قد تمتد إلى ما لا يقل عن 6 أشهر.

جدير بالذكر، أن استبيان جريدة حابي الخاص بأداء الاقتصاد خلال عام 2025 أظهر تفاؤلًا وقتها، حيث توقع 81 مشاركًا، بنسبة بلغت 67.5%، زيادة حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية، استنادًا إلى تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء وقتها، بشأن اهتمام الحكومة بتعزيز سوق المال وطرح شركات جديدة ومتنوعة.

في المقابل، رجح نحو 28% من المشاركين في استبيان العام الماضي، بعدد 33 صوتًا، استقرار حركة الطروحات عند مستوياتها المسجلة خلال 2024، نتيجة حذر المستثمرين من الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية أكثر من التوسع في استثمارات جديدة.

كما تبنت 5 أصوات فقط السيناريو السلبي، متوقعة تراجع نشاط الطروحات نتيجة الاضطرابات الخارجية واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، إلى جانب الأداء العرضي للسوق المصرية في انتظار محفزات قوية تدفع النشاط.

في الوقت نفسه، فضل أحد المشاركين عدم تبني أي من السيناريوهات الثلاثة، معتبرًا أن ضبابية المشهد الاقتصادي وقتها لا تسمح بتحديد اتجاه واضح لحركة الطروحات.

ووفقًا للتقرير السنوي لعام 2025 الصادر عن البورصة المصرية، بلغ عدد الشركات المقيدة خلال العام 7 شركات، منها 5 شركات بالسوق الرئيسية وشركتان بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وشهدت البورصة خلال العام الماضي طرح 4 شركات جديدة، من بينها 3 شركات بالسوق الرئيسية، وهي بنيان للتنمية والتجارة، ويو للتمويل الاستهلاكي – فاليو، والوطنية للطباعة، بينما تم طرح توسع للتخصيم ضمن سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع بداية العام الجاري، استقبلت البورصة المصرية أولى الطروحات الجديدة وهي شركة جورميه إيجيبت دوت كوم للأغذية، إلى جانب قيد مصر لتأمينات الحياة قيدًا مؤقتًا.

كما شهدت السوق نشاطًا ملحوظًا في ملف القيد المؤقت للشركات، سواء ضمن برنامج الطروحات الحكومية أو في إطار استعدادات شركات القطاع الخاص لتنفيذ طروحات عامة وخاصة.

وفي أبريل الماضي، وافقت البورصة المصرية على القيد المؤقت لعدد 6 شركات حكومية ضمن برنامج الطروحات، شملت النصر لصناعة الزجاج والبلور، والإسكندرية للحراريات، والنصر للتعدين، والنهضة للصناعات، والمصرية للسبائك الحديدية، والمصرية للمواسير وصناعة المنتجات الأسمنتية سيجوارت.

وانضمت لاحقًا شركات حكومية أخرى إلى قائمة القيد المؤقت، أبرزها تنمية الصناعات الكيماوية سيد، والنصر للإسكان والتعمير، وسيناء للمنجنيز، والشركة المساهمة المصرية للمقاولات – العبد، وصناعة اليايات ومهمات وسائل النقل.

وخلال مايو الجاري، وافقت البورصة المصرية كذلك على القيد المؤقت لأسهم منصة مصر للتعليم، إلى جانب أو جي كابيتال ذات غرض الاستحواذ، في إطار التوسع في قيد كيانات متنوعة الأنشطة والآليات التمويلية، بما يعزز عمق السوق ويجذب شرائح جديدة من المستثمرين.

وأعلنت البورصة منذ أيام عن فتح سوق الصفقات الخاصة OPR لتسجيل أوامر الشراء على شريحتي الطرح الخاص والعام لشركة قرة لمشروعات الطاقة والاستثمار، تمهيدًا لاستكمال إجراءات طرح أسهمها بالبورصة المصرية.

ولدعم بيئة القيد والطروحات، كانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد أقرت خلال فبراير الماضي تعديلات مُوسعة على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، في خطوة تستهدف تعزيز الحوكمة والشفافية، وحماية حقوق المستثمرين، ورفع كفاءة سوق رأس المال المصري.

وتضمن قرار الهيئة رقم 26 لسنة 2026 حزمة متكاملة من الإصلاحات التنظيمية، شملت إلزام الشركات باستخدام التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجالس الإدارات عبر جولة واحدة فقط، مع إسناد طلبات الترشح، خاصة للأعضاء المستقلين، إلى لجنة الترشيحات والمكافآت.

كما ألزمت التعديلات الشركات بإدراج تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة ومستوى مشاركتهم ضمن التقرير السنوي، فضلًا عن الإخطار المسبق للهيئة عند تغيير مراقب الحسابات، متضمنًا المبررات وخطة التسليم والتسلم.

واشترطت القواعد الجديدة وجود نظام إلكتروني مالي ومحاسبي كاف وبيئة رقابية فعالة بالشركات الراغبة في القيد، مع السماح بإجراء زيارات تحقق ميدانية لفروع الشركات بالتنسيق بين الهيئة والبورصة للتحقق من استيفاء متطلبات القيد.

وفيما يخص شروط قيد الأسهم واستمرار القيد، خفضت الهيئة نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بأسهمهم بعد الطرح إلى 51% بدلًا من 75% من حصة كل مساهم يمتلك 10% فأكثر، لمدة عامين، وبما لا يقل عن 25% من إجمالي أسهم الشركة.

كما استحدثت الهيئة مسارات جديدة لقيد الشركات غير المستوفاة لشرط القوائم المالية أو الحد الأدنى لرأس المال، عبر اشتراطات تتعلق بصافي حقوق المساهمين وخبرات المساهمين الرئيسيين، مع تقديم دراسات معتمدة توضح فرص النمو والربحية والقيمة العادلة للسهم وخطط الإدارة المستقبلية.

وشملت التعديلات 6 متطلبات جديدة لتسهيل قيد الشركات حديثة التأسيس، من بينها حد أدنى لرأس المال، ونسبة الأسهم حرة التداول، وعدد المساهمين والأسهم، فضلًا عن تقديم دراسة قيمة عادلة ودراسة جدوى مستقبلية تفصيلية.

وفي إطار تنظيم زيادات رؤوس الأموال، ألزمت القواعد الشركات بتقديم دراسة جدوى تبرر تعديل رأس المال أو القيمة الاسمية أو غرض الشركة، مع عرض دراسة تفصيلية لاستخدامات زيادة رأس المال والعوائد المتوقعة منها على المساهمين خلال الجمعية العمومية.

كما استحدثت الهيئة إفصاحًا ربع سنوي عن استخدامات زيادات رأس المال النقدية بدلًا من الإفصاح نصف السنوي، مع إلزام الشركات بإرفاق تقرير من مراقب الحسابات أو مستشار مالي مستقل لمراجعة تلك الإفصاحات.

ولأول مرة، فرضت القواعد إنشاء سجل إلكتروني للأشخاص الداخليين والمساهمين المالكين لنسبة 20% أو أكثر من رأس المال، يتضمن بياناتهم الوظيفية وأزواجهم وأولادهم والأكواد الموحدة والرقم القومي، مع تحديثه بشكل دوري عبر النظام الإلكتروني للبورصة.

كما تضمنت التعديلات إلزام الشركات بإعداد دراسة قيمة عادلة عند بيع أسهم مقيدة إذا تجاوزت قيمة التصرف 10% من حقوق الملكية أو إذا انحرف سعر البيع بأكثر من 10% عن سعر إغلاق السهم، مع استبدال مصطلح «الأصول الثابتة» بالأصول طويلة الأجل سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة.

وفيما يتعلق بالشطب الإجباري والاختياري، منحت القواعد لجنة القيد بالبورصة حق إرجاء شطب الشركات حال وجود عرض شراء يتضمن الحفاظ على القيد وتقديم خطة عمل مستقبلية ودراسة قيمة عادلة.

كما أجازت مد مهلة استيفاء شروط استمرار القيد في بعض حالات الشطب الإجباري، بينما اشترطت في حالات الشطب الاختياري موافقة أغلبية مساهمي الأقلية غير المرتبطين بالمساهمين المسيطرين.

وألزمت التعديلات البورصة المصرية بمتابعة مدى التزام الشركات المقيدة بقواعد القيد واستمراره، بما يشمل التصويت الإلكتروني، والتصويت التراكمي، وتمثيل المرأة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وإفصاحات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية، مع رفع تقرير نصف سنوي تفصيلي للهيئة بشأن الشركات غير الملتزمة.

كما استحدثت القواعد لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركات المقيدة، وحددت اختصاصاتها في فحص طلبات الترشح لمجلس الإدارة ووضع سياسات المكافآت والبدلات والحوافز الخاصة بالإدارة التنفيذية وأعضاء المجلس.

ومنحت الرقابة المالية الشركات المقيدة مهلة 3 أشهر لتوفيق أوضاعها وفقًا للقواعد الجديدة، مع إمكانية مد المهلة بناءً على مبررات تقبلها الهيئة.

7.3% يتبنون السيناريو الأقل تفاؤلًا

البورصة تستقبل نحو 12 شركة حكومية عبر القيد المؤقت

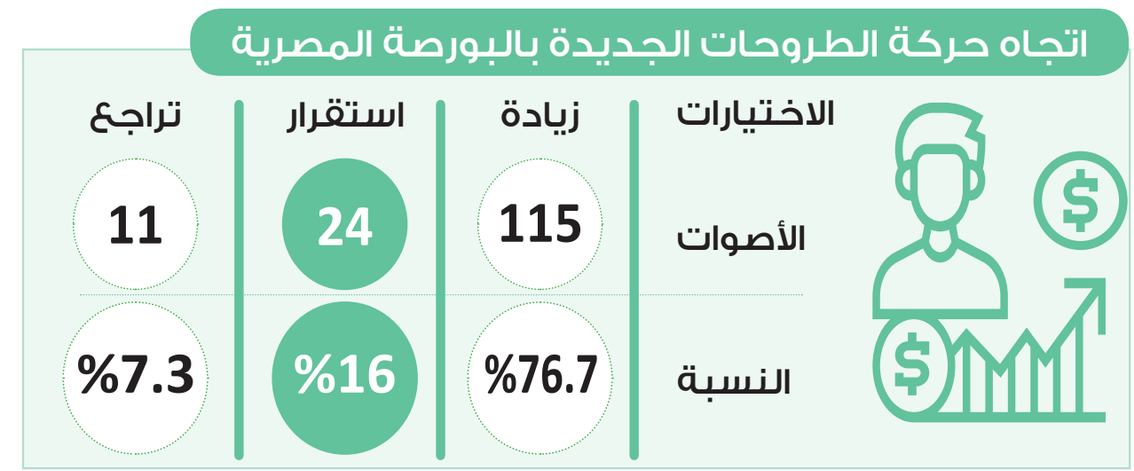

18% توقعوا الاستقرار .. و10.7% تراجع

71.3% يرجحون نمو أرباح شركات السياحة والترفيه

رجح نحو 71.3% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لعام 2026 نمو أرباح شركات السياحة والفنادق والترفيه مقابل 18% توقعوا استقرارها، فيما رأى 10.7% تراجعها.

وكان 89.17% من المشاركين في استطلاع حابي العام الماضي توقعوا نمو أرباح شركات السياحة والفنادق والترفيه، مقابل 8.33% رجحوا استقرارها، بينما توقع 1.67% تراجعها.

وقفزت إيرادات السياحة في مصر إلى 18.2 مليار دولار في 2025، بزيادة 18% عن العام السابق، كما أظهرت بيانات البنك المركزي.

وارتفعت الإيرادات السياحية 17.3% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي على أساس سنوي إلى 10.2 مليارات دولار بحسب تقرير أداء ميزان المدفوعات الصادر للبنك المركزي المصري.

وكشفت السردية الوطنية للتنمية الشاملة عن طموح كبير لقطاع السياحة، حيث تهدف الدولة إلى رفع إيرادات القطاع إلى 40.5 مليار دولار بحلول العام المالي 2030/2029.

ويأتي هذا الاستهداف ضمن رؤية مصر 2030 والسردية الوطنية التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الجهات المعنية، في خطوة تؤكد على أهمية السياحة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وجذب العملة الصعبة.

وأكدت الخطة على أن هذا الطموح يأتي بعد تعافي قوي لقطاع السياحة خلال 2024-2025، ما يعكس الثقة في قدرة القطاع على أن يصبح أحد أبرز مصادر النمو الاقتصادي الوطني.

وتعتمد الخطة على استراتيجية مزدوجة، تركز على زيادة حجم الطلب وقيمة الإنفاق في الوقت نفسه، من خلال رفع متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة تدريجيًا من 93.3 دولار في 2024 إلى 135 دولارًا بحلول 2030، عبر تحسين جودة الخدمات السياحية، وتنويع المنتج السياحي، والتركيز على جذب السائحين ذوي الإنفاق العالي.

كما تهدف الخطة إلى زيادة عدد الليالي السياحية إلى 300 مليون ليلة سنويًا مقابل 164.4 مليون ليلة في 2024، مع السعي لرفع مدة الإقامة المتوسطة لتصل إلى حوالي 10 ليال، ما يساهم في زيادة الإنفاق وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي.

وتستهدف مصر توسيع الطاقة الفندقية بشكل كبير، حيث تسعى الخطة إلى الوصول إلى 484 ألف غرفة فندقية بحلول 2030، مقابل 228 ألف غرفة بنهاية 2024، مع التركيز على الاستثمار في الفنادق الفاخرة والمنتجعات ذات الرفاهية العالية.

وتستهدف مصر استقبال ما يزيد على 21 مليون سائح هذا العام، بعد استقبال نحو 19 مليون سائح في 2025.

وحققت السياحة المصرية تعافيًا قويًا في عام 2025، مدفوعة بمزيج من الاستقرار الأمني، والتكلفة الرخيصة بالنسبة للسائحين مع انخفاض قيمة الجنيه، إلى جانب زخم غير مسبوق أحدثه افتتاح المتحف المصري الكبير في الربع الأخير من العام.

يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن قطاع السياحة يمثل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، مشددًا على أهمية متابعة إجراءات تحفيز القطاع لتعزيز التنافسية ودعم نموه، وزيادة تدفقات الحركة السياحية الوافدة، بهدف الوصول إلى مستهدف جذب 30 مليون سائح سنويًا.

وأشار مدبولي إلى أن تحقيق هذه المستهدفات يتطلب تحسين تجربة السائح منذ لحظة وصوله وحتى مغادرته، إلى جانب تطوير البنية التحتية للمطارات، وتحسين التجربة داخل المقاصد الأثرية والترفيهية بالتعاون مع القطاع الخاص.

وشدد رئيس الوزراء، على أهمية بحث آليات احتواء تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتأثيراتها المباشرة على حركتي الطيران والسياحة، بما يضمن استمرار تدفق الحركة السياحية دون تراجع.

كما وافق مجلس الوزراء على مقترح حزمة إجراءات تحفيزية استثنائية مقدمة من وزارتي السياحة والآثار والطيران المدني، تستهدف شركات الطيران العاملة في السوق المصرية، وذلك في إطار دعم قدراتها التشغيلية ومساندة حركة السفر والسياحة الوافدة إلى مصر، في ظل تداعيات الأزمة الإقليمية الراهنة.

وتسري الحزمة التحفيزية لمدة ثلاثة أشهر، تبدأ من شهر يونيو وتستمر حتى نهاية أغسطس 2026، على أن يتم تطبيقها في مطاري الغردقة وشرم الشيخ فقط، باعتبارهما من أبرز المقاصد السياحية المصرية التي تستقبل حركة طيران وسياحة كثيفة، خاصة خلال موسم الصيف.

وتتضمن الحزمة تطبيق تخفيضات على عدد من رسوم المطارات، إلى جانب منح خصم على إجمالي رسوم الخدمات الأرضية المقدمة بالمطارين، بما يسهم في تخفيف الأعباء التشغيلية على شركات الطيران، وتحفيزها على زيادة رحلاتها إلى المقاصد السياحية المصرية.

واشترطت الحكومة للاستفادة من هذه الحوافز التزام شركات الطيران بتحقيق نمو في إجمالي عدد الرحلات الجوية التي تقوم بتسييرها إلى مصر خلال العام الجاري 2026، بما يعزز مستهدفات الدولة لزيادة الحركة السياحية الوافدة، ودعم تنافسية المقاصد المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وقال المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، إن صحيفة "الإندبندنت" البريطانية، أكدت أن قطاع السياحة في مصر لم يتأثر بشكل ملحوظ جراء التطورات والصراعات الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

وأشارت الصحيفة إلى استمرار حركة الرحلات الجوية بشكل طبيعي ومنتظم عبر المطارات الرئيسية، بما في ذلك مطارات القاهرة وشرم الشيخ والإسكندرية وبرج العرب والغردقة والأقصر.

وأوضحت الصحيفة البريطانية، أن المقاصد السياحية المصرية الرئيسية تُعتبر آمنة تمامًا، وتشمل القاهرة والأقصر وأسوان والإسكندرية، إلى جانب مدينتي شرم الشيخ والغردقة على ساحل البحر الأحمر، مؤكدة عدم وجود أي ظروف استثنائية تستدعي إلغاء الرحلات السياحية أو طلب استرداد قيمة الحجوزات.

وتوقعت دراسة حديثة ارتفاع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي، من 8.5% حاليًا إلى 15% (نحو 25-30 مليار دولار) بحلول عام 2030، بما يضيف 1.8-2.1 تريليون جنيه للاقتصاد الكلي.

واشترط تقرير "أداء قطاع السياحة في مصر"، الصادر عن شركة "انطلاق"، تنفيذ إصلاح شامل في قطاع السياحة المصري، حتى نحصل على هذا السيناريو، مشيرًا إلى أنه يمكن أن يزيد التوظيف المباشر من 2.3 مليون إلى ما بين 3.5 و3.7 ملايين وظيفة، مع اقتراب التوظيف غير المباشر من 6 ملايين وظيفة.

ومن المتوقع أيضًا أن ترتفع الإيرادات الضريبية المرتبطة بالمشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة من 5 مليارات جنيه حاليًا إلى 20-25 مليار جنيه سنويًا، بينما يمكن أن تتضاعف تدفقات رأس المال المخاطر في تكنولوجيا السياحة بمعدل 4 إلى 5 مرات، لتصل إلى نحو مليار دولار.

وحققت الشركة القابضة للسياحة والفنادق وشركاتها التابعة، إجمالي إيرادات بلغ 11.3 مليار جنيه بنسبة نمو 22% عن العام المالي 2025/2024، فيما بلغ صافي الربح المحقق 4.7 مليارات جنيه بزيادة 14%.

وتعمل الشركة القابضة حاليًا على تطوير نحو 3 آلاف غرفة فندقية، سواء من خلال الاستثمار المباشر أو بالشراكة مع القطاع الخاص، من بينها فندق شيبرد، بالإضافة إلى مشروع فندق كونتيننتال الجاري تطويره بالتعاون مع مجموعة تاج الهندية، أكبر منظومة إدارة فندقية في العالم.

وارتفعت إيرادات القطاع الفندقي لدى مجموعة طلعت مصطفى بنسبة 30% إلى 14.89 مليار جنيه خلال عام 2025، مقارنة بنحو 11.5 مليار جنيه خلال عام 2024.

وخلال الربع الأول من 2026، ارتفعت إيرادات قطاع الضيافة بنسبة 21% على أساس سنوي لتبلغ 4.3 مليار جنيه، مدعومة بارتفاع معدلات الإشغال، وزيادة متوسط أسعار الغرف، واستمرار التحسن التشغيلي في محفظة ليجاسي للفنادق، التي استحوذت عليها المجموعة في عام 2024 والتي تضم سبعة فنادق تاريخية بارزة في مصر.

وسجلت شركة بيراميزا للفنادق والقرى السياحية أرباحًا عن الربع الأول من 2026، بقيمة 314.9 مليون جنيه، مقابل 170.5 مليون جنيه عن الربع الأول من 2025.

وبلغت إيرادات النشاط 719.6 مليون جنيه عن الربع الأول من 2026، مقابل 547.9 مليون جنيه عن الربع الأول من 2025.

وتحولت شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري، إلى ربح 14 مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بخسائر 4.81 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة المجمعة خلال الربع الأول من العام الجاري لتصل إلى 21 مليون جنيه، مقابل 832.35 ألف جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وتحولت شركة المصرية للمنتجعات السياحية، من الخسائر إلى الربحية، وسجلت صافي ربح بقيمة 13.13 مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية مارس 2025، مقابل خسائر بلغت 616.25 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وانخفضت إيرادات النشاط إلى 49.6 مليون جنيه خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 مارس من العام الجاري، مقابل إيرادات بلغت 334.6 مليون جنيه في نفس الفترة من العام الماضي.

وأظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة رواد السياحة خلال عام 2025 تحول الشركة من تسجيل الخسائر إلى تحقيق الأرباح على أساس سنوي، مدعومة بارتفاع قوي في الإيرادات.

وسجلت الشركة صافي أرباح بلغ 45.02 مليون جنيه خلال 2025، مقابل خسائر قدرها 13.7 مليون جنيه خلال عام 2024.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال العام الماضي إلى 213.38 مليون جنيه، مقارنة بنحو 114.01 مليون جنيه خلال العام السابق.

فيما تراجع صافي ربح شركة عبر المحيطات للسياحة بنسبة 16.5% خلال عام 2025 على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافي ربح بلغ 14.03 مليون جنيه خلال 2025، مقابل 16.81 مليون جنيه في 2024.

وانخفضت إيرادات النشاط إلى 40 مليون جنيه خلال العام الماضي، مقارنة بـ 42.72 مليون جنيه في العام السابق.

وحققت شركة مصر للطيران (الكرنك) والأسواق الحرة، طفرة كبيرة في المبيعات غير مسبوقة نتج عنها طفرة في إجمالي أرباح الشركة حيث تم تحقيق فائض الأرباح بنسبة زيادة 143% 2025/2024 عن المحقق في العام المالي السابق 2024/2023.

اتجاه أرباح شركات السياحة والفنادق والترفيه

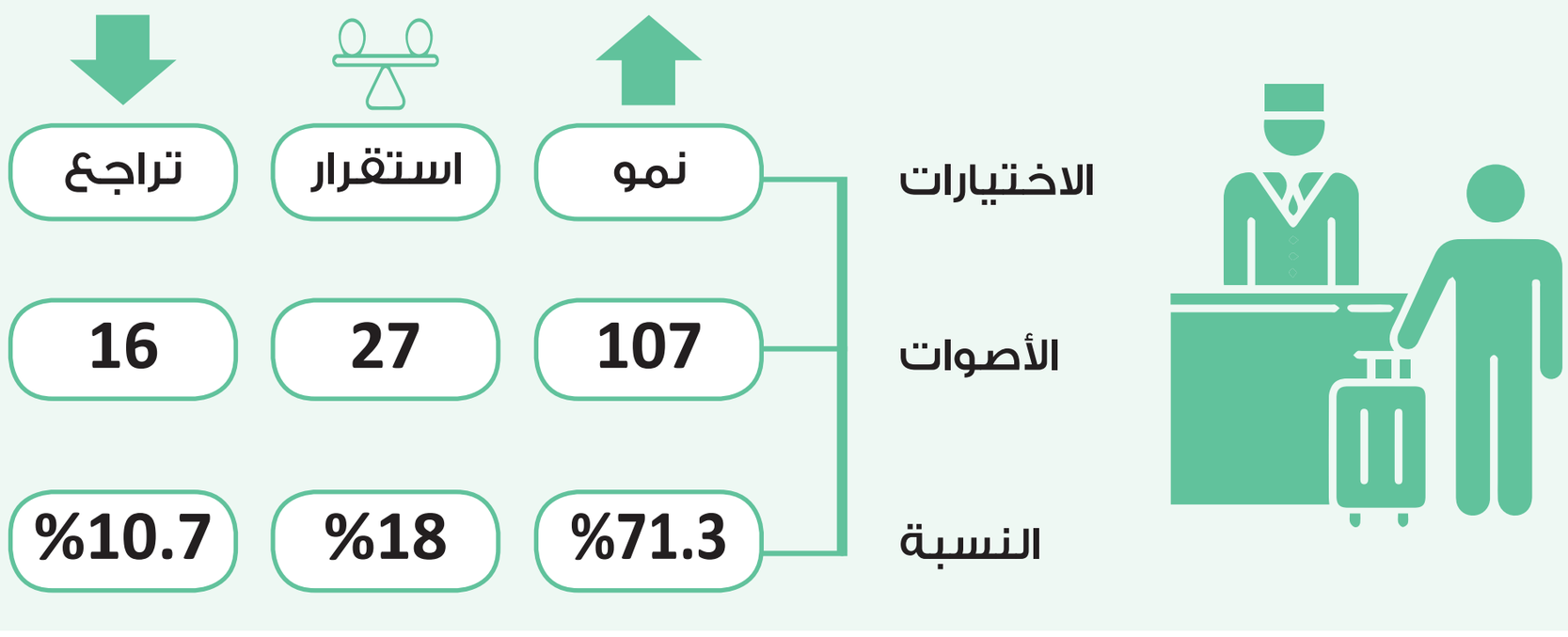

كيف كانت توقعات أرباح شركات السياحة والفنادق بداية 2025؟

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	أخرى
الأصوات	107	10	2	1
النسبة	89.17%	8.33%	1.67%	0.83%

مصر تستهدف رفع الإيرادات إلى 40.5 مليار دولار بحلول العام المالي 2030/2029

الوصول إلى 30 مليون سائح بحلول 2030

رفع متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة من 93.3 دولار في 2024 إلى 135 دولارًا بحلول 2030

زيادة عدد الليالي السياحية إلى 300 مليون ليلة سنويًا مقابل 164.4 مليون ليلة في 2024

خطة للوصول إلى 484 ألف غرفة فندقية بحلول 2030 مقابل 228 ألف غرفة بنهاية 2024

ارتفاع التكاليف وتقلبات الأسواق تحديات تواجه القطاع

44% يتوقعون تراجع أرباح شركات المقاولات

29.3% يرجحون الاستقرار .. و26.7% يأملون النمو

توقع 44% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي أن تتراجع أرباح شركات المقاولات خلال 2026، بينما رجحت 29.3% من آراء المشاركين أن تتجه الأرباح نحو الاستقرار، ورأى 26.7% من المشاركين اتجاه أرباح الشركات نحو النمو خلال العام الجاري.

وشهدت الفترة الماضية ارتفاعًا نسبيًا في أسعار مواد البناء نتيجة ارتفاع الدولار أمام الجنيه المصري عقب اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، وما تلاها من ارتفاع في تكاليف المواد الخام والتصنيع، سواء في أسعار الحديد أو الأسمنت وغيرها.

وكان 39.17% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي العام الماضي توقعوا نمو أرباح شركات المقاولات خلال 2025، و26.66% رجحوا تراجع الأرباح، بينما رأى 32.5% أن تتجه الأرباح نحو الاستقرار.

ومؤخرًا، عرض الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء مجموعة من المقترحات الداعمة لشركات المقاولات خلال اجتماع مع المهندسة رانده المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وجاءت هذه المقترحات ضمن مذكرة أعدها مجلس إدارة الاتحاد تتضمن رؤية متكاملة للتعامل مع التحديات التي يواجهها قطاع التشييد في ظل ارتفاع التكاليف وتقلبات الأسواق، وذلك بهدف الحفاظ على استمرارية الشركات وضمان عدم تعثر تنفيذ المشروعات الجارية.

وطالب الاتحاد بمنح مدد زمنية إضافية لتنفيذ المشروعات تصل إلى 6 أشهر، مع منح مدد إضافية للأعمال الكهروميكانيكية التي تعتمد بشكل أكبر على مكونات مستوردة وتتأثر باضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

كما شدد الاتحاد على أهمية الإسراع في صرف المستحقات والتعويضات المتأخرة للشركات، مؤكدًا أن تأخر صرفها يمثل أحد أبرز أسباب أزمة السيولة التي تعاني منها شركات المقاولات خلال الفترة الحالية.

وتضمنت المقترحات كذلك ضرورة تجديد العمل بقانون التعويضات بدءًا من الأول من مارس 2026، في ظل الارتفاعات المتسارعة التي شهدتها أسعار مواد البناء والمحروقات وسعر الدولار خلال الفترة الأخيرة، بما يضمن تعويض الشركات عن فروق الأسعار الناتجة عن هذه التغيرات.

ودعا الاتحاد أيضًا إلى وقف سحب المشروعات من الشركات في الحالات الناتجة عن تأخر صرف مستحقاتها المالية، وهو ما علقت عليه وزيرة الإسكان بالتأكيد على أن الوزارة تعمل على تطبيق نظام العقود الثلاثية بين الجهات المالكة والمقاولين والجهات الممولة، بهدف تفادي سحب المشروعات ودعم شركات المقاولات.

كما اقترح الاتحاد الاعتماد بشكل أكبر على نشرة الأرقام القياسية في احتساب التعويضات بما يضمن سرعة الإجراءات، مع استخدام الفواتير الفعلية في حالة المهمات المستوردة، إلى جانب تقليل مدة اعتماد جداول التعويضات لتسريع صرفها للشركات.

وتطرقت المقترحات أيضًا إلى معالجة الإشكاليات المرتبطة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المشروعات، خاصة بعد ارتفاعها من 5% إلى 14% بالنسبة للمشروعات التي فُتحت مظاريفها الفنية بعد تطبيق القانون، حيث اقترح الاتحاد عرض هذا الملف على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة للفصل فيه وتحقيق العدالة الضريبية.

وتستهدف الشركة القابضة للتشييد والتعمير، الوصول بإجمالي الإيرادات إلى نحو 33 مليار جنيه في العام المالي 2025-2026، مستندة في ذلك إلى التوسع في المشروعات العقارية، وزيادة حجم أعمال شركات المقاولات، وتعظيم الشراكات مع القطاع الخاص، إلى جانب تحسين إدارة التدفقات النقدية.

وعلى مستوى نتائج أعمال شركات المقاولات والإنشاءات المدرجة بالبورصة،ارتفعت أرباح شركة أوراسكوم كونستراكشون، بنسبة 61.5 خلال عام 2025، لتصل 195 مليون دولار، مقارنة بربح 118 مليون دولار في عام 2024.

وارتفعت الإيرادات السنوية بنسبة 55.4% لتسجل 5.056 مليارات دولار.

وحققت شركة الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري نموًا بنسبة 96.9% في صافي الأرباح المجمعة خلال السنة المالية المنتهية في ديسمبر الماضي، ليصل إلى 140.950 مليون جنيه، مقابل 71.576 مليون جنيه بالفترة المناظرة. وصعد مجمل الربح، إلى 222.267 مليون جنيه، خلال الفترة يناير - ديسمبر 2025، مقابل 182.947 مليون جنيه بالفترة المقارنة. وارتفعت إيرادات النشاط إلى 1.133 مليار جنيه، خلال نفس الفترة، مقابل 998.222 مليون جنيه بالفترة ذاتها العام المقارن.

وسجلت شركة النصر للأعمال المدنية صافي ربح بعد الضريبة بقيمة 60.347 مليون جنيه، خلال السنة المالية المنتهية في ديسمبر الماضي، مقابل 68.150 مليون جنيه بالفترة المناظرة، بانخفاض 11.45%. وانخفض مجمل الربح بنسبة 74.51% إلى 7.038 مليون جنيه، خلال الفترة يناير - ديسمبر 2025، مقابل 27.613 مليون جنيه بالفترة المقارنة. وارتفعت إيرادات النصر للأعمال المدنية بنسبة 0.49% إلى 348.763 مليون جنيه، خلال نفس الفترة، مقابل 347.063 مليون جنيه بالفترة ذاتها عام 2024.

وسجلت شركة الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - ايكون صافي أرباح مجمعة بقيمة 1.059 مليار جنيه، خلال السنة المالية المنتهية في ديسمبر الماضي، مقابل 1.268 مليار جنيه بالفترة المناظرة، بانخفاض 16.5%. وصعد مجمل الربح، إلى 2.651 مليار جنيه، خلال الفترة يناير - ديسمبر 2025، مقابل 2.324 مليار جنيه بالفترة المقارنة.

وارتفعت إيرادات ايكون من العقود مع العملاء إلى 7.346 مليارات جنيه خلال نفس الفترة، مقابل 6.172 مليارات جنيه بالفترة المماثلة العام المقارن.

وأظهرت القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير، خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي الجاري، تحول الشركة إلى الربحية، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة أنها حققت صافي ربح بقيمة 12.53 مليون جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية مارس 2026، مقابل خسائر بلغت 18.08 مليون جنيه مليون جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري إلى 125.97 مليون جنيه، مقابل 53.61 مليون جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، بنسبة نمو 134.9%.

وتحولت شركة كوبر للاستثمار التجاري والتطوير العقاري من الربحية إلى الخسائر خلال العام الماضي، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة أنها سجلت صافي خسائر بلغ 2.08 مليون جنيه خلال عام 2025، مقابل أرباح بقيمة 4.01 مليون جنيه خلال عام 2024، ما يعكس تراجعًا في الأداء بنسبة تقارب 152%.

كما سجلت الشركة إيرادات بقيمة 31.21 مليون جنيه خلال عام 2025، مقارنة بإيرادات بلغت 88.46 مليون جنيه خلال العام السابق له.

وسجلت شركة جي بي آي للنمو العمراني صافي ربح بلغ 17.7 مليون جنيه خلال 2025، مقابل 14.99 مليون جنيه خلال عام 2024، بزيادة سنوية قدرها 18%.

وارتفعت إيرادات النشاط لتصل إلى 46.07 مليون جنيه خلال العام الماضي، مقارنة بنحو 28.38 مليون جنيه في العام السابق، بنمو يتجاوز 60%.

وارتفع إجمالي إيرادات شركة المشروعات الصناعية والهندسية بنسبة 174% خلال العام الماضي لتصل إلى نحو 720 مليون جنيه، مقارنة بنحو 263 مليون جنيه خلال عام 2024، مدفوعة بالتوسع في حجم الأعمال والتعاقدات الجديدة التي نفذتها الشركة خلال العام.

وسجلت الأرباح التشغيلية قفزة ملحوظة، حيث بلغ مجمل الأرباح التشغيلية نحو 51 مليون جنيه مقابل نحو 3.7 ملايين جنيه خلال العام السابق، بنمو بلغ 1261%.

وعلى مستوى الربحية النهائية، حققت الشركة صافي ربح قبل الضرائب قدره 35.5 مليون جنيه خلال عام 2025، مقارنة بنحو 18 مليون جنيه في العام السابق.

الحفاظ على استمرارية الشركات وضمان عدم تعثر تنفيذ المشروعات مطلب أساسي

تأخر صرف المستحقات أحد أسباب أزمة السيولة التي تعاني منها الشركات

مطالبات بتجديد العمل بقانون التعويضات لمواجهة الارتفاعات المتسارعة لأسعار مواد البناء

اتجاه أرباح شركات المقاولات

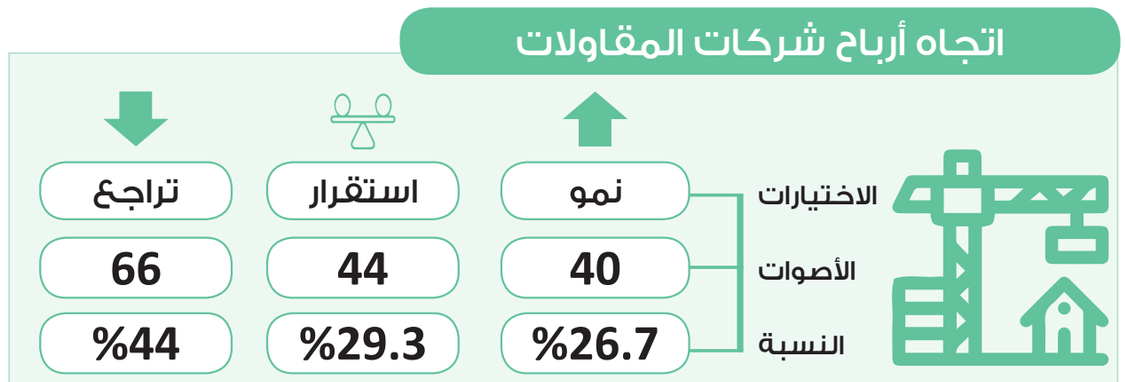

كيف كانت توقعات أرباح شركات المقاولات بداية 2025؟

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	أخرى
الأصوات	47	39	32	2
النسبة	%39.17	% 32.5	%26.66	%1.67

تراجع منطقة الخليج إلى 17.3% من الأصوات

62.7% يرون إفريقيا الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي

توظيف مختلف أدوات التعاون لتعزيز حضور مصر في القارة السمراء

الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي

الاختيارات	الخليج	إفريقيا	أوروبا	آسيا	أخرى	امتنع عن التصويت
الأصوات	26	94	7	11	8	4
النسبة	%17.3	%62.7	%4.7	%7.3	%5.3	%2.7

يرى أكثر من نصف المشاركين في استبيان جريدة حابي لعام 2026، بنسبة تصويت بلغت 62.7%، أن الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي هي إفريقيا.

ورجّح 17.3% من مجتمع رجال الأعمال جاذبية منطقة الخليج للتوسع الخارجي، وتوقع 7.3% لآسيا، و4.7% لأوروبا، في حين رأى 5.3% وجهة استثمارية أخرى غير محددة.

في المقابل، امتنع 2.7% من المشاركين عن التصويت على هذا السؤال.

أما في استبيان جريدة حابي لعام 2025، فقد صوت 53.54% من المشاركين لإفريقيا كأفضل وجهة للتوسع الخارجي، و40.2% للخليج، و1.87% لأوروبا، ومثلها لآسيا، في حين رجّح 2.5% وجهة استثمارية أخرى غير محددة.

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الإفريقي 9.9 مليارات دولار خلال عام 2024 مقابل 9.2 مليارات دولار خلال عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 7.6 %، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما كشفت البيانات عن ارتفاع إجمالي صادرات مصر إلى دول الاتحاد الإفريقي بنسبة 15.6% خلال 2023.

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الإفريقي نحو 7.4 مليارات دولار عام 2023، مقابل 6.4 مليارات دولار عام 2022 بنسبة زيادة بلغت مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 15.6%، حيث تركزت أعلى القيم فى خمس دول بنسبة 65.5% من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الإفريقية.

وجاءت ليبيا في صدارة ترتيب الدول الأعلى تسجيلًا لقيم الصادرات المصرية بقيمة بلغت 1.8 مليار دولار بنسبة 24.9% من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الإفريقية.

وفي الترتيب الثاني حلت السودان بنحو 989 مليون دولار بنسبة 13.4% من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الإفريقية.

وفي الترتيب الرابع جاءت الجزائر بقيمة صادرات بلغت نحو 859 مليون دولار بنسبة 11.6% من إجمالي الصادرات.

وفي المركز الخامس حلت المغرب بقيمة 829 مليون دولار بنسبة 11.2%.

وأخيرًا كينيا بقيمة صادرات بلغت نحو 327 مليون دولار بنسبة 4.4% من إجمالي صادرات مصر إلى الدول الإفريقية.

وفي المقابل، بلغت قيمة إجمالي واردات مصر من دول الاتحاد الإفريقي نحو 1.8 مليار دولار عام 2023، مقابل 2.3 مليار دولار عام 2022، بنسبة انخفاض بلغت 21.7%.

وتركزت أعلى القيم في خمس دول بنسبة 82.6% من إجمالي واردات مصر من الدول الإفريقية.

كيف كانت توقعات الوجه الأفضل للتوسع الخارجي بداية 2025؟

الاختيارات	الخليج	إفريقيا	أوروبا	آسيا	أخرى
الأصوات	48.25	64.25	2.25	2.25	3
النسبة	40.21%	%53.54	%1.875	%1.875	%2.5

الاستثمارات المصرية في إفريقيا تتجاوز 12 مليار دولار

وجاءت الكونغو الديمقراطية في صدارة ترتيب الدول التي تستورد منها مصر بقيمة 532 مليون دولار بنسبة 29.3% من إجمالي واردات مصر من الدول الإفريقية، يليها السودان في الترتيب الثاني بقيمة واردات بلغت 388 مليون دولار بنسبة 21.4% من إجمالي الواردات.

وفي الترتيب الثالث حلت كينيا بقيمة واردات بلغت نحو 311 مليون دولار بنسبة 17.1%، ثم زامبيا في الترتيب الرابع بقيمة واردات بلغت نحو 165 مليون دولار بنسبة 9.1% من إجمالي الواردات.

وأخيرًا جنوب إفريقيا بقيمة واردات بلغت 101 مليون دولار بنسبة 5.6% من إجمالي واردات مصر من الدول الإفريقية.

وفي ديسمبر 2025، قال الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إن مصر تحرص على توظيف مختلف أدوات التعاون المتاحة مع الدول الإفريقية، بما في ذلك تشجيع الشركات المصرية على توسيع استثماراتها وشراكاتها في القارة السمراء.

وأطلقت مصر وكالة لضمان الصادرات والاستثمارات في إفريقيا دعمًا لهذا المسار، ما دفع الاستثمارات المصرية في القارة السمراء إلى تجاوز 12 مليار دولار، وارتفاع معدلات التبادل التجاري لأكثر من 10 مليارات دولار.

كما قررت الحكومة تشكيل مجموعة عمل مشتركة برئاسة وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، محمد فريد، لوضع آليات تنفيذية تستهدف تعزيز أطر التعاون التجاري والاستثماري بين مصر والدول الإفريقية، وزيادة معدلات التبادل التجاري، ودعم الربط اللوجستي وحركة النقل والشحن بين الجانبين.

10 مليارات دولار حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد

وتهدف مجموعة العمل إلى تيسير حركة الصادرات والواردات، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، إلى جانب تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول القارة الإفريقية.

وأكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي حرص الدولة على التوسع في المشروعات اللوجستية ومختلف مشروعات النقل التي تربط مصر بالدول الإفريقية، بما يدعم حركة التجارة والسياحة والاستثمار، من خلال التنسيق المستمر مع الشركاء في القارة.

وأشار مدبولي إلى أهمية التوسع في شبكة خطوط شركة "مصر للطيران" داخل القارة الإفريقية، إلى جانب تطوير خدمات النقل البحري، بما يسهم في تعزيز التكامل التجاري والاقتصادي مع الدول الإفريقية.

ومن جانبه، أكد وزير النقل، كامل الوزير، أن تعزيز الروابط مع الدول الإفريقية يأتي على رأس أولويات الدولة، عبر تطوير مختلف وسائل النقل لدعم حركة التجارة البينية، وتحسين كفاءة الربط البحري والبري، وتيسير انتقال الأفراد والبضائع، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة في إفريقيا.

بدوره، أوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، محمد فريد أن الدولة تتحرك وفق خطة واضحة لتعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، مشيرًا إلى دعم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لجهود وزارتي النقل والطيران المدني في هذا الملف.

أضاف أنه سيتم عقد اجتماعات مع المستثمرين المعنيين للعمل على تنفيذ هذه الخطط وتحقيق المستهدفات المرجوة.

كما أكد نائب وزير الخارجية للشؤون الإفريقية محمد أبوبكر أهمية ما تم طرحه، مشيرًا إلى اهتمام الدولة المصرية المتزايد بتعزيز التواصل والربط المستمر مع الدول الإفريقية على مختلف المستويات، بما يدعم جهود التكامل والتنمية المشتركة داخل القارة.

وأشار إلى دعم وزارة الخارجية لكافة الخطط الهادفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وتطوير حركة النقل والطيران مع الدول الإفريقية.

كما تعمل وزارة الاستثمار على ربط الفرص الاستثمارية في مصر بالأسواق الأفريقية بشكل مباشر، بما يسهم في جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.

وتواصل الدولة تطوير خدماتها الاستثمارية وتيسير إجراءات التجارة عبر الحدود، مع التوسع في الرقمنة وتبسيط الإجراءات، بما يدعم بيئة الأعمال ويعزز خطط التوسع داخل القارة الإفريقية.

وتتركز الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات الصناعة والسياحة والإنشاءات والتعدين.

وطرحت الحكومة المصرية أيضًا مقترحاً للتعاون بين الصناديق السيادية في مصر والمغرب للتوسع في الاستثمارات داخل القارة الإفريقية، ضمن خطة لدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

34.7% يرون فرصًا في تحسّن مستوى الخدمة

49.3% يرجحون استقرار جودة خدمات الاتصالات

إجمالي ترددات صفقة الطيف الترددي أتاحت 410 ميجاهرتزات

رجّح 49.3% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي لعام 2026، استقرار جودة خدمات الاتصالات، بينما رأى 34.7% تحسن الخدمات، في حين توقع 16% سوء جودة الاتصالات.

وفي المقابل، توقع 50.84% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي لعام 2025، تحسن جودة خدمات الاتصالات، بينما توقع 35.83% أن يكون هناك استقرار في مستوى الخدمات، في حين رأى 13.33% أن جودة الاتصالات قد تكون أسوأ.

أصدر المركز القومي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات التابع للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تقرير نتائج قياسات جودة خدمات الاتصالات، خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2025، حيث تستند منهجية القياس به على اختبار عينات من المكالمات الصوتية وخدمات نقل البيانات، وذلك باستخدام معدات وسيارات القياس، حيث بلغت مسافات القياس 145 ألف كم في الطرق الرئيسية والفرعية للمدن والقرى.

ويرصد التقرير إجمالي المناطق التي تعاني من تجاوزات مؤشرات جودة خدمات الصوت خلال ديسمبر 2025:

● فودافون: تم رصد انخفاض في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ 5 مناطق متأثرة خلال ديسمبر عام 2025 من أصل 121 منطقة، مُقارنة بـ 6 مناطق متأثرة خلال شهر أكتوبر لعام 2025.

● اورنج: تم رصد انخفاض في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ 7 مناطق متأثرة خلال ديسمبر 2025، مُقارنة بـ 8 مناطق متأثرة خلال شهر أكتوبر لعام 2025.

● إي آند: تم رصد زيادة في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ 11 منطقة متأثرة خلال ديسمبر 2025، مُقارنة بـ 9 مناطق متأثرة خلال شهر أكتوبر لعام 2025.

● وي: أيضًا تم رصد زيادة في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ 16 منطقة متأثرة خلال ديسمبر 2025، مُقارنة بـ 11 منطقة متأثرة خلال شهر أكتوبر لعام 2025.

كما يرصد التقرير المناطق التي تعاني من تجاوزات على مستوى مؤشرات جودة خدمات البيانات خلال ديسمبر 2025:

● فودافون: من أصل 121 منطقة (مدينة وحي) تم إجراء اختبارات القياس عليها، تم رصد انخفاض في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات نقل البيانات لتبلغ 23 منطقة متأثرة خلال ديسمبر لعام 2025، مقارنة بـ 33 منطقة متأثرة خلال شهر أكتوبر لعام 2025، وتم رصد ارتفاع في متوسط سرعة تنزيل البيانات ليصبح 51 ميجابت/ثانية بدلًا من 49 ميجابت/ثانية بشهر أكتوبر 2025.

● اورنج: تم رصد زيادة في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات نقل البيانات لتبلغ 8 مناطق متأثرة خلال ديسمبر 2025، مقارنة بـ 3 مناطق متأثرة خلال أكتوبر 2025، كما لوحظ ثبات متوسط سرعة تنزيل البيانات خلال شهريّ ديسمبر وأكتوبر لعام 2025 عند 51 ميجابت/ ثانية.

● إي آند: لوحِظَ أيضًا ثبات عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات نقل البيانات عند 4 مناطق متأثرة خلال شهريّ ديسمبر وأكتوبر لعام 2025، كما لوحظ ثبات متوسط سرعة تنزيل البيانات خلال شهريّ ديسمبر وأكتوبر لعام 2025 عند 57 ميجابت/ ثانية.

● وي: تم رصد زيادة في عدد المناطق التي تعاني من سوء جودة مؤشرات خدمات نقل البيانات لتبلغ 3 مناطق متأثرة خلال ديسمبر 2025، مقارنة بـ منقطتيّن متأثرتيّن خلال أكتوبر 2025، وتم رصد انخفاض في متوسط سرعة تنزيل البيانات خلال شهر ديسمبر لعام 2025 ليصبح 83 ميجابت/ثانية بدلًا من 85 ميجابت/ثانية بشهر أكتوبر 2025.

وفي فبراير الماضي 2026، شهد قطاع الاتصالات صفقة الطيف الترددي لمُشغلي المحمول؛ إذ تضمنت إتاحة حيزات ترددية جديدة لشركات الاتصالات الأربع بإجمالي 410 ميجاهرتزات، بقيمة تصل إلى قرابة 3.5 مليار دولار، حيث يعادل حجم الحيزات الترددية الجديدة إجمالي الحيزات الترددية التي تم تخصيصها لشركات المحمول منذ بدء تقديم خدمات المحمول داخل مصر.

وفي نهاية 2025، أعلنت شركات الاتصالات إجراء دراسات حول الأعباء التشغيلية المتنامية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والتي تعتبر تكاليف مباشرة في تقديم الخدمات.

وفي مايو الجاري، أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات رفع أسعار بعض خدمات الاتصالات بنسب تتراوح بين 9 إلى 15%، مع إتاحة باقة إنترنت أرضي جديدة بسعر 150 جنيها بدلًا من أقل باقة حالية والتي تقدر بسعر 210 جنيهات، وكذلك إتاحة باقة محمول جديدة بسعر 5 جنيهات بدلًا من أقل باقة حالية والتي تقدر بنحو 13 جنيها.

وكشف مسؤول بإحدى شركات الاتصالات العاملة في السوق المصرية، أن الزيادة الأخيرة في الأسعار لم تقتصر على خدمات الإنترنت فقط، وإنما شملت معظم الخدمات، باستثناء كروت الشحن بنظام الرصيد والمحافظ الرقمية.

وأوضح المسؤول في تصريحات خاصة لبوابة حابي جورنال، أن الزيادة طالت الباقات المختلفة، سواء للمحمول أو الإنترنت الأرضي، إلى جانب كروت الفكة، مشيرًا إلى أن أسعار الباقات الحالية ارتفعت بنسب تتراوح بين 9% و15% إلا أن سعر دقيقة المحمول لم يتغير.

وأشار إلى أن سعر دقيقة المكالمات للمحمول والثابت لم يشهد أي تغيير، موضحًا أن التعديل اقتصر على الباقات وليس تكلفة الدقيقة نفسها.

اتجاه جودة خدمات الاتصالات

	الاختيارات	تحسن	استقرار	أسوأ
	الأصوات	52	74	24
	النسبة	34.7%	49.3%	16%

كيف كانت توقعات جودة خدمات الاتصالات بداية 2025؟

الاختيارات	تحسن	استقرار	أسوأ
الأصوات	61	43	16
النسبة	50.84%	35.83%	13.33%

47.4% من المشاركين:

نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة سيواصل الانكماش

اتجاه نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة

الاختيارات	استقرار	زيادة	تراجع
الأصوات	56	23	71
النسبة	%37.3	%15.3	%47.4

كيف كانت توقعات نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة بداية 2025؟

الاختيارات	استقرار	زيادة	تراجع	أخرى
الأصوات	38	13	68	1
النسبة	%31.67	%10.83	%56.67	%0.83

توقع 71 مشاركًا في الاستطلاع الذي أجرته حابي لعام 2026، ما يمثل 47.4%، تراجع نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة، فيما توقع 56 مشاركًا، بنسبة 37.3%، استقرارها، ورجّح 23 مشاركًا، بنسبة 15.3%، زيادة نصيب الاستثمارات الحكومية خلال العام الجاري.

جدير بالذكر، أن 68 صوتًا من المشاركين في استطلاع حابي عام 2025، توقع تراجع نصيب الحكومة من الاستثمارات الجديدة، ورجح 38 صوتًا استقرارها، فيما توقع 13 صوتًا زيادتها.

وخصصت الحكومة في مشروع موازنة العام المالي 2026/2027، نحو 553.6 مليار جنيه استثمارات مقابل 434.8 مليار جنيه بموازنة 2025 / 2026 بزيادة بنحو 118.7 مليار جنيه بنسبة 27.3%، بحسب وزارة المالية.

وأوضحت الوزارة في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2026 /2027، أن مخصصات الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة بلغت 450 مليار جنيه بالموازنة الجديدة مقابل 350 مليار جنيه في موازنة 2025/2026، بزيادة 100 مليار جنيه بنسبة 28.6%.

ولفتت إلى أن الاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة بخلاف الاستثمارات الممولة ذاتيًا من مختلف الجهات الأخرى.

وذكرت أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن العديد من البرامج في مجالات التنمية البشرية (الصحة والسكان، التعليم، البحث العلمي، التضامن الاجتماعي) والبنية الأساسية ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان والطرق والموارد المائية والري والكهرباء والطاقة.

وتستهدف الحكومة حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في تعزيز استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى تنافسيته، من خلال الخفض التدريجي لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق مناخ تنافسي عادل بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة المحلية منها والأجنبية.

كما تستهدف خفض قيمة الاستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة، للحفاظ على الملاءة المالية، وتخفيض التضخم، وتقليص ضغط الطلب على العملة الأجنبية.

فيما أكد أحمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن الإصلاحات التي نُفذت على مدار السنوات الماضية عززت قدرة الاقتصاد على المرونة في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. مشيرًا إلى أن النمو الاقتصادي للنصف الأول من العام المالي الجاري سجل تطورًا ملحوظًا ببلوغه 5.3%.

وكشف الوزير عن استهداف خطة التنمية بموازنة العام المالي المقبل 2026/ 2027 تحقيق معدل نمو متوسطه من 5.2% إلى 5.4%، مع زيادته إلى 6.8% بنهاية الخطة متوسطة المدى (2030/2029).

ونوه إلى أن معدلات النمو الحالية تعد تأكيدًا للانعكاس الإيجابي لقرارات الإصلاح الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ حيث تسهم 5 قطاعات للاقتصاد الحقيقي بنحو 64% في النمو الاقتصادي المستهدف خلال العام المالي 2027/2026. وتتصدر الصناعات التحويلية المساهمة في النمو بنسبة 29%، يليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.3%، ثم السياحة بنسبة 9.3%، والتشييد والبناء بنسبة 7.2%، والزراعة بنسبة 7%.

وعلى صعيد الاستثمارات الكلية، كشف رستم عن أن خطة العام المالي المقبل تستهدف زيادة الاستثمارات الكلية لنحو 3.7 تريليون جنيه، تنقسم إلى: 1.5 تريليون جنيه استثمارات عامة (بنسبة 41%) و 2.2 تريليون جنيه استثمارات خاصة (بنسبة 59%).

كما تستهدف تحقيق معدل استثمار محلي يبلغ 17% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرار حوكمة الاستثمارات العامة وترشيد الإنفاق لإتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص لتعزيز دوره التنموي.

ولفت وزير التخطيط الي أن الخطة متوسطة المدى تستهدف كذلك زيادة مستمرة في معدل الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي ليسجل نحو 20% بنهاية الخطة 2030/2029، مع زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة لتصل إلى 64% بنهاية الخطة متوسطة المدى مقابل 59% في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2026/ 2027.

وأوضح رستم أن الحكومة تتحرك بشكل متكامل لتعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، وتأمين احتياجات الدولة من المواد البترولية، مع التحرك السريع لزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة. ونوه بأن الحكومة ترصد بدقة تأثير هذه الأزمات على معدلات النمو لمراجعة المستهدفات كلما اقتضت الحاجة.

في سياق متصل، وجّه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بطرح جميع الشركات التي تم قيدها في البورصة المصرية قبل نهاية العام الحالي.

كما كلف رئيس الوزراء بإعداد قرارات نقل تبعية جميع الشركات التي كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام سابقًا قبل 30 يونيو المقبل، وذلك عقب صدور قرار إلغاء الوزارة.

وفي السياق ذاته، وجّه مدبولي، خلال اجتماع لاستعراض التقرير ربع السنوي الأول لوحدة الشركات المملوكة للدولة عن الفترة من يناير حتى نهاية مارس 2026، بإعداد خطة تنفيذية دقيقة لوثيقة سياسة ملكية الدولة، تتضمن تحديد القطاعات المستهدفة خلال السنوات الثلاث المقبلة، في ضوء ارتباط هذه الخطة بعمل وحدة الشركات المملوكة للدولة.

من جانبه، كشف الدكتور هاشم السيد مساعد رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، عن أن أعمال حصر الشركات المملوكة للدولة أسفرت عن إنشاء قاعدة بيانات تضم أكثر من 600 شركة مملوكة للدولة أو تساهم فيها، مع إدراج وتحليل بيانات نحو 120 شركة ضمن المنظومة كمرحلة تشغيل أولية.

وأشار إلى إطلاق المنظومة الوطنية لحصر وتصنيف الشركات المملوكة للدولة «رشيد»، باعتبارها منصة رقمية متكاملة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة وتحليل بيانات الشركات، بما يمثل نقلة نوعية في دعم متخذي القرار عبر توفير بيانات محدثة وتحليلات مالية وتشغيلية دقيقة.

وفيما يتعلق ببرنامج الطروحات وإعادة هيكلة الملكية، كشف مساعد رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، عن التنسيق مع الجهات المعنية لتسريع استكمال إجراءات قيد 10 شركات من قطاع البترول خلال يونيو 2026، وذلك في إطار خطة الدولة لتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة لها وتحفيز مشاركة القطاع الخاص.

وأضاف أن الوحدة أحرزت تقدمًا ملموسًا، حيث تم إعداد قوائم بالشركات المستهدف نقلها إلى صندوق مصر السيادي وبعض الصناديق والجهات القومية الأخرى، إلى جانب تحديد عدد من الشركات المرشحة للقيد في البورصة المصرية من الشركات التابعة للشركات القابضة بقطاع الأعمال، فضلًا عن شركات من قطاع البترول.

وأكد السيد نجاح قيد 6 شركات بشكل مؤقت خلال مارس 2026، و10 شركات حتى نهاية أبريل، إضافة إلى 4 شركات خلال النصف الأول من مايو الجاري.

وفيما يتعلق بحوكمة تأسيس الشركات الجديدة، أوضح السيد أن الوحدة درست 15 طلبًا حتى نهاية مارس الماضي مقدمة من وزارات وجهات مختلفة، حيث تمت الموافقة على 6 طلبات، ورفض طلب واحد.

وأشار إلى أن هناك 8 طلبات لا تزال قيد الدراسة لاستيفاء البيانات وإجراء دراسات الجدوى اللازمة، وذلك في إطار تعزيز الحوكمة والانضباط المؤسسي المرتبط بوثيقة سياسة ملكية الدولة، بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتحقيق كفاءة تخصيص الموارد.

37% يتوقعون الاستقرار..

15.3% يرجحون الزيادة

ارتفاع مخصصات الاستثمار في مشروع موازنة 2027/2026 بنسبة 27.3% ليصل إلى 553.6 مليار جنيه

الحكومة تستهدف نموًا بنسبة 5.4% في الموازنة الجديدة ورفع الاستثمارات الخاصة إلى 59% من الكلية

توجيهات بطرح الشركات الحكومية المقيدة بالبورصة قبل نهاية العام الجاري

قيد 10 شركات بترول في يونيو المقبل والموافقة على تأسيس 6 شركات حكومية جديدة

بأصوات 54.6% من المشاركين

استقرار مستوى سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص

36.7% رجحوا تعزيز الثقة.. ونحو 8.7% توقعوا التراجع

اتجهت توقعات نحو 54.6% من الأصوات المشاركة في استبيان جريدة حابي عن أداء الاقتصاد في 2026، إلى استقرار اتجاه سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص في السوق المحلية.

ورجح نحو 36.7% من المشاركين باستبيان جريدة حابي، بعدد 55 صوتًا من مجتمع الأعمال، أن تزداد سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص في السوق المحلية، استنادا إلى التيسيرات التي أعلنها مجلس الوزراء بجانب وضع خطة لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة والتي تتضمن تخارج الحكومة من نحو 62 نشاطًا اقتصاديًا.

وتوقع نحو 8.7% من المشاركين بعدد 13 صوتًا أن تتراجع سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص في السوق المحلية، بفعل تحديات عالمية ومحلية تواجه المستثمرين وتؤدي إلى تعطل بعض الخطط الاستثمارية.

جدير بالذكر، أن 44.17% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي العام الماضي، توقعوا استقرار اتجاه سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص في السوق المحلية، فيما رجح 38.33% الاستقرار، مقابل 17.5% يرون تراجعها.

ووفقًا لـ«ستاندرد آند بورز جلوبال»، تراجع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي في مصر إلى 46.6 نقطة في شهر أبريل الماضي، نزولًا من 48.0 نقطة خلال مارس.

وأظهر مسح الوكالة، أن القطاع الخاص غير النفطي في مصر شهد انكماشا حادا في أبريل بفعل تأثير ضغوط الأسعار الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط سلبا على الطلب والإنتاج.

وقال ديفيد أوين، كبير الاقتصاديين في ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتليجنس: "أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر أبريل إلى تباطؤ النشاط وتسارع ضغوط الأسعار في القطاع المحلي غير النفطي، مع استمرار الصراع في الشرق الأوسط في تعطيل سلاسل التوريد العالمية ودفع أسعار الوقود والمواد إلى ارتفاع حاد بالنسبة للشركات المصرية".

اتجاه سهولة ممارسة الأعمال وثقة القطاع الخاص في السوق المحلية

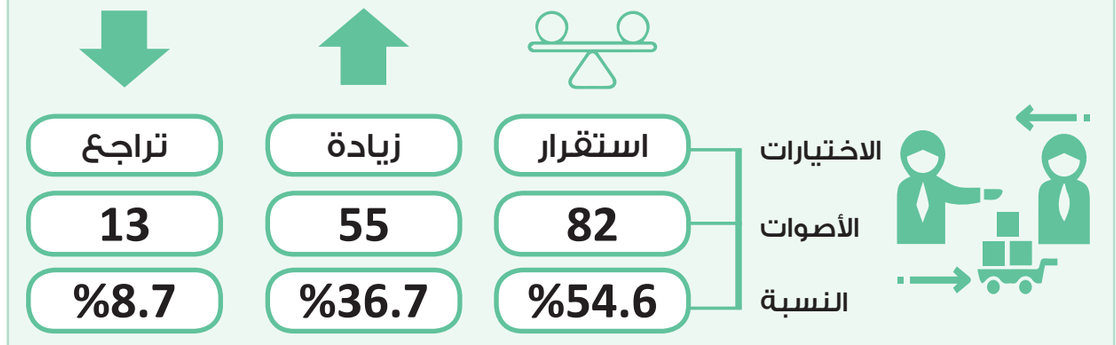

وقالت الوكالة، إن الإنتاج انخفض للشهر الثالث على التوالي وبأسرع وتيرة منذ يناير 2023، بسبب تأثير تراجع الطلبات ونقص المدخلات وارتفاع الأسعار سلبا على النشاط التجاري.

وانخفضت أيضًا الطلبيات الجديدة للشهر الثالث على التوالي، في أوضح انخفاض منذ مارس 2023. وتراجعت طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة منذ بداية جائحة كوفيد-19 في النصف الأول من عام 2020.

وصعدت أسعار المدخلات بأسرع معدل منذ يناير 2023، بعد أن أبلغ نحو 27 بالمئة من الشركات التي شملها الاستطلاع عن ارتفاع التكاليف. وزادت أسعار البيع بأسرع وتيرة منذ أغسطس 2024، في ظل تحميل الشركات تكاليف الوقود والواردات والمواد على الأسعار.

وخفضت الشركات أنشطة الشراء وقلصت عدد الموظفين مع تقلص الميزانيات. وانخفضت معدلات التوظيف قليلًا، على الرغم من تسارع وتيرة فقدان الوظائف مقارنة بشهر مارس، في حين طالت المدة بين تقديم الطلبيات وتسليم الموردين لها للمرة الأولى هذا العام.

كيف كانت توقعات سهولة ممارسة الأعمال بداية 2025؟

الاختيارات	استقرار	زيادة	تراجع
الأصوات	53	46	21
النسبة	%44.17	% 38.33	%17.5

وتحسنت التوقعات للعام المقبل مقارنة بشهر مارس، عندما تحولت التوقعات إلى سلبية للمرة الأولى في التاريخ، لكن التفاؤل ظل ضعيفا وسط ترقب الشركات انتعاش ظروف السوق وتراجع الاضطرابات الإقليمية.

فيما اكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن التراجع الحالي في مؤشر مديري المشتريات مؤقت وسيتحسن مع استقرار الأوضاع العالمية.

وأوضح أن الدولة تتعامل مع التطورات الحالية برؤية استراتيجية، رغم المؤشرات الإيجابية، مشيرًا إلى استمرار التنسيق مع البنك المركزي لتأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، حيث ارتفع الاحتياطي إلى 52.8 مليار دولار في مارس، بما يعكس قوة الاقتصاد المصري رغم الضغوط.

وأضاف أن المؤسسات الدولية أشادت بأداء الاقتصاد المصري، حيث أكدت وكالة فيتش قوة الاحتياطيات، فيما حافظت موديز على التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية إيجابية.

من جهته قال الدكتور فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، إن تعزيز كفاءة إدارة الأصول المملوكة للدولة هدف استراتيجي يتطلب خلق نماذج شراكة متطورة مع القطاع الخاص تضمن سرعة التنفيذ وفتح آفاق استثمارية جديدة في قطاعات حيوية، بما يسهم في تحويل هذه الأصول إلى طاقات إنتاجية تدعم الناتج المحلي الإجمالي.

وفي سياق متصل، عقد الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، اجتماعا مع مارك ديفيس المدير الإقليمي لمنطقة جنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، حيث جري بحث انعكاسات الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري، إلى جانب مناقشة سبل دعم جهود الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة.

وأكد رستم أن التعامل مع التحديات العالمية الراهنة يتطلب تبني رؤية شاملة واستباقية، وليس الاكتفاء بردود الأفعال قصيرة الأجل، مشيرًا إلى حرص الحكومة على تعزيز جاهزية الاقتصاد الوطني عبر تطوير أدوات التنبؤ المبكر، وتطبيق سياسات مرنة تدعم سرعة الاستجابة، بما يضمن استقرار الأسواق وتعزيز مصداقية السياسات الاقتصادية.

وأوضح أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة الماضية أسهمت في تحقيق قدر من الاستقرار النسبي رغم التحديات المتسارعة، مشددًا على أن مرونة الاقتصاد المصري، إلى جانب التنسيق المستمر بين مؤسسات الدولة، لعبت دورًا محوريًا في امتصاص الصدمات والتعامل معها بكفاءة، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.

وفيما يتعلق بالخطط المستقبلية، أشار رستم إلى أن وزارة التخطيط تعمل وفق إطار متكامل يتسق مع الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، ويستهدف تحقيق معدلات نمو مستقرة، مع متابعة مستمرة للسيناريوهات المختلفة للتعامل مع الضغوط الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بمعدلات التضخم وتطورات أسواق الطاقة وتأثيراتها على مختلف القطاعات.

كما أكد أهمية تعزيز التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب توسيع دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في دفع عجلة النمو.

وشدد رستم على أهمية تعزيز التعاون بين الحكومة وشركاء التنمية الدوليين، بما يدعم تحقيق التوازن الاقتصادي واستدامة النمو، مؤكدًا التزام الدولة بمواصلة تطوير السياسات الاقتصادية، ومتابعة مؤشرات الأداء بشكل مستمر، واتخاذ الإجراءات اللازمة في التوقيت المناسب لتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي السياق ذاته، عقد الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، اجتماعا مع أوليفر بوجنون، الرئيس التنفيذي لمرفق الدعم القانوني التابع للبنك الأفريقي للتنمية، حيث جري بحث تعزيز التعاون المؤسسي ومجالات التنمية الاقتصادية في ضوء الشراكة الإستراتيجية مع البنك.

وأكد الوزير أن الحكومة تضع على رأس أولوياتها تنفيذ المشروعات التي تنعكس بشكل مباشر على تحسين جودة حياة المواطن المصري، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة.

الجدير بالذكر أن البنك المركزي، كان قد عقد اجتماعين منذ بداية 2026، حيث قرر في الاجتماع الأول خفض أسعار الفائدة بمقدار 1%، بينما اتجه في الاجتماع الثاني إلى تثبيت الفائدة دون تغيير عند 19% للإيداع و20% للإقراض، وسط استمرار الضغوط التضخمية وتذبذب التوقعات الاقتصادية.

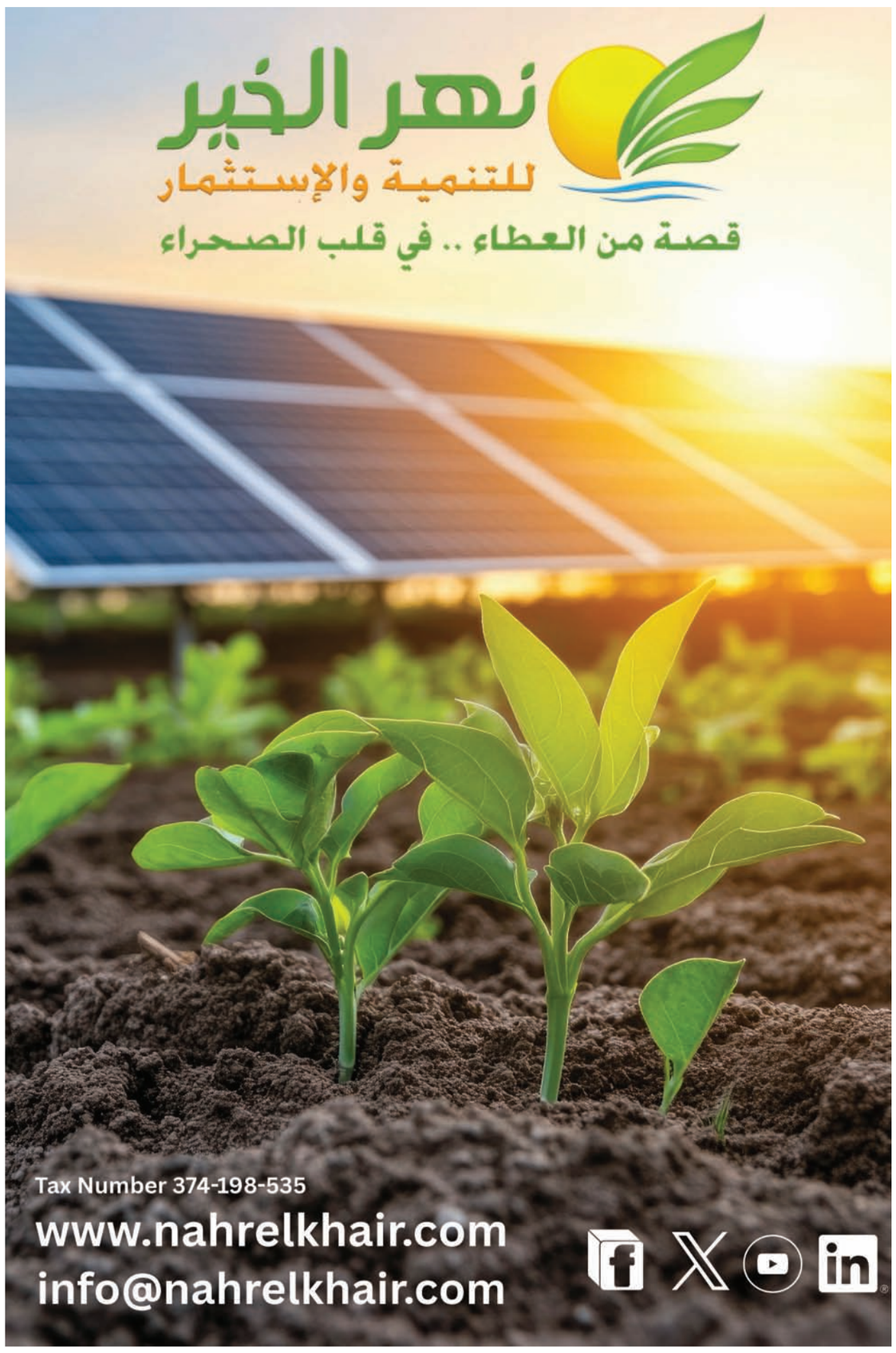

بأصوات 52.7% من المشاركين

القطاع الخاص يحظى بمساندة «إلى حد ما» من الحكومة

29.3% يرون أن المساندة المطلوبة غير موجودة ..و18% يؤكدون تقديم الحكومة الدعم اللازم

هل يتلقى القطاع الخاص المساندة اللازمة من الحكومة؟

الاختيارات	نعم	لا	إلى حد ما
الأصوات	27	44	79
النسبة	%18	%29.3	%52.7

كيف كانت توقعات مساندة القطاع الخاص بداية 2025؟

الاختيارات	نعم	لا	إلى حد ما
الأصوات	32	41	47
النسبة	%26.67	%34.17	%39.16

صوّت 52.7% من المشاركين في استطلاع جريدة «حابي» لعام 2026، حول مدى تقديم الحكومة المساندة اللازمة للقطاع الخاص لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية، لصالح إجابة «إلى حد ما»، فيما اختار 29.3% من المشاركين إجابة «لا»، بينما صوّت 18% لصالح إجابة «نعم».

وجدير بالذكر أن 34.17% من المشاركين في استطلاع جريدة «حابي» خلال عام 2025، بشأن مدى تقديم الحكومة المساندة اللازمة للقطاع الخاص لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية، صوّتوا لصالح إجابة «لا»، فيما اختار 39.16% إجابة «إلى حد ما»، بينما صوّت 26.67% لصالح إجابة «نعم».

وتجاوزت الاستثمارات الخاصة نسبة 59% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري 2026/2025، مقابل 41% للاستثمارات العامة.

كما خصصت الحكومة 90 مليار جنيه بموازنة العام المالي الجديد 2027/2026 لبرامج مساندة النشاط الاقتصادي، وتحفيز الإنتاج والتصنيع وريادة الأعمال، إلى جانب دعم زيادة الصادرات السلعية والخدمية.

وأكد الدكتور حسين عيسي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مواصلة الدولة تنفيذ سياسات تستهدف تحفيز القطاع الخاص وتوسيع دوره في النشاط الاقتصادي، باعتباره شريكًا رئيسيًا في تحقيق النمو المستدام، بما يدعم رفع مستويات التنافسية والإنتاجية والكفاءة والشفافية داخل الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن وثيقة سياسة ملكية الدولة تمثل أحد المحاور الرئيسية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، من خلال إتاحة فرص أكبر أمامه للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح عيسى أن الدولة تمضي في تنفيذ برنامج للإصلاحات الهيكلية يستهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الكفاءة المؤسسية، إلى جانب تحقيق الاستدامة المالية للأصول المملوكة للدولة، بما يدعم قدرة الاقتصاد على النمو وجذب الاستثمارات.

ولفت إلى أن ملف ريادة الأعمال يحظى بأولوية ضمن خطط الدولة لدعم النمو الاقتصادي، مؤكدًا استمرار الجهود الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتيسير الإجراءات أمام الشركات الناشئة والمشروعات المبتكرة، مع توفير حوافز وبيئة داعمة تمكنها من التوسع والمساهمة في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، أشار أحمد كجوك، وزير المالية، إلى أن الموازنة الجديدة تستهدف تعزيز فرص الاستثمار ودفع مسار الشراكة مع القطاع الخاص، باعتبار أن التعاون مع مجتمع الأعمال يمثل ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 5.4%، بما ينعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

أضاف أنه تم تخصيص 48 مليار جنيه لرد الأعباء التصديرية، بهدف مساندة المصدرين وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، بما يعزز قدرتها التنافسية عالميًا.

وأشار كجوك إلى تخصيص 6.7 مليارات جنيه لدعم القطاع السياحي وزيادة الطاقة الفندقية لاستيعاب مزيد من السائحين، فضلا عن توفير 6 مليارات جنيه في صورة تسهيلات تمويلية للقطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تعظيم القدرات الصناعية والزراعية.

أكد وزير المالية أن الحكومة تعمل بتنسيق كامل وطموح واضح لجذب الاستثمارات، وتعميق الصناعة المحلية، وتوطين التنمية.

ولفت إلى تخصيص 5 مليارات جنيه حوافز نقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، بالإضافة إلى 5.5 مليار جنيه لدعم صناعة السيارات، مع التركيز على جذب صناعة السيارات صديقة البيئة ومكوناتها.

كما أشار إلى تخصيص مليارى جنيه لتحفيز الصناعات ذات الأولوية، بما يدعم زيادة الطاقات الإنتاجية لهذه القطاعات الحيوية.

وفي سياق متصل، كشف كجوك عن زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة 73% خلال العام المالي الماضي، ونموها بمعدل 42% في الربع الأول من العام المالي الحالي، مرجعًا ذلك إلى الحراك الإيجابي القوي لمجتمع الأعمال، موضحًا أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية أثبتت رغبة القطاع الخاص في الشراكة مع المصالح الإيرادية لدفع مسار الاستثمار في مصر.

وأشار إلى أن أكثر من 600 ألف ممول تقدموا طواعية بإقرار ضريبي جديد أو معدل، وسددوا ضرائب إضافية بنحو 80 مليار جنيه، وأفصحوا عن حجم أعمال يقترب من تريليون جنيه، لافتًا إلى أن الإيرادات الضريبية شهدت نموًا بنسبة 35% خلال العام الماضي، و31.5% خلال أول 8 أشهر من العام المالي الحالي، دون إجراء أي تعديل في أسعار الضرائب.

ونوه كجوك إلى عقد أكثر من 40 لقاءً للحوار المجتمعي حول الحزمة الثانية للتسهيلات الضريبية، مؤكدًا استهداف تخفيف الأعباء عن شركاء المنظومة الضريبية، موضحًا أن هناك «كارت تميز» للممولين المتميزين يمنحهم أولوية في رد الضريبة والفحص والحصول على الرأي المسبق وغيرها من الخدمات.

أضاف أنه سيتم توفير تمويل ميسر ومنخفض التكلفة لأول 100 ألف منضم للنظام الضريبي المبسط، إلى جانب إطلاق 3 مراكز ضريبية متطورة تديرها شركة «إي. تاكس» لتقديم بعض الخدمات الضريبية المميزة نيابة عن مصلحة الضرائب المصرية.

كما أشار إلى معالجة الازدواج الضريبي المتعلق بتوزيعات الأرباح بين «الشركات التابعة» و«الشركات القابضة»، مؤكدًا وجود حوافز لتشجيع الشركات الكبرى على القيد والتداول في البورصة المصرية.

وأوضح وزير المالية أنه سيتم لأول مرة إطلاق تطبيق إلكتروني لضريبة التصرفات العقارية، يتيح الإخطار وتقديم الإقرارات والسداد الإلكتروني.

وأكد أيضًا إعفاء الأفراد من ضريبة التصرفات العقارية عند بيع الوحدات للأقارب من الدرجة الأولى، وخفض ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات الطبية من 14% إلى 5% فقط، دعمًا للتوسع في القطاع الطبي، إلى جانب إعفاء خدمات شركات المدفوعات والتحصيل الإلكتروني من ضريبة القيمة المضافة أسوة بنظيراتها.

وأشار إلى السماح بخصم عوائد القروض الخارجية من الوعاء الضريبي لشركات القطاع الخاص المساهمة في المشروعات الإستراتيجية، موضحًا أنه سيتم إصدار دليل للحجز الإداري وتوحيد رسم المغادرة بالمطارات، ترسيخًا لمسار الثقة والشراكة والعدالة داخل المجتمع الضريبي.

بينما أكد محمد فريد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن الدولة تعمل على تيسير مناخ الاستثمار بالتنسيق مع مختلف الجهات، وأن القطاع الخاص يقود عملية النمو الاقتصادي خلال المرحلة الحالية.

ولفت فريد إلى أن العام المالي 2025/2024 سجل أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 12.2 مليار دولار، مشيرًا إلى أن نمو الاستثمارات الأجنبية لا يزال أقل من وتيرة النمو الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح أن العام المالي 2024/2023 مثّل استثناءً بارزًا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، مدفوعًا بصفقات كبرى في السوق المصرية، أبرزها صفقة رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار.

أضاف أن مصر تواجه تحديًا يتعلق بانخفاض حجم المدخرات المحلية، التي لا تتجاوز 218 مليار جنيه، مع تراجع معدل الادخار إلى 1.2%، ما يعني توجيه نحو 98.8% من الدخل للاستهلاك، وهو ما يضغط على معدلات التضخم، ويقلل من السيولة المتاحة للإقراض المحلي، ويزيد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر والأموال الساخنة لسد فجوة التمويل.

تخصيص 90 مليار جنيه لتحفيز الإنتاج ودعم الصادرات وريادة الأعمال

12.2 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال 2025/2024

من الشركات المملوكة للدولة

50.7% يتوقعون تسارع وتيرة تخارجات الحكومة

26% يرجحون تباطؤ معدل التخارجات.. و23.3% يختارون استقراره

توقع نحو 76 مشاركًا، بما يمثل نحو 50.7% من إجمالي المشاركين في استبيان جريدة حابي حول أداء الاقتصاد خلال العام المالي 2026، من مجتمع الأعمال، تسارع وتيرة تخارج الحكومة من الشركات المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، بما يعكس استمرار الزخم الداعم لبرنامج إعادة هيكلة الأصول العامة وتعزيز دور القطاع الخاص.

في المقابل، رجح 39 مشاركًا يمثلون 26% من إجمالي عدد الأصوات البالغ 150 صوت، تباطؤ معدل التخارج، في ضوء الوقت الذي تستغرقه عملية تجهيز الشركات الحكومية لتتوافق مع متطلبات القيد في البورصة أو إتمام صفقات الاستحواذ، وما يرتبط بذلك من تحديات تنظيمية وفنية وإجرائية.

كما تبنى 35 مشاركًا، بنسبة 23.3% من إجمالي المشاركين، السيناريو الحيادي، متوقعين استقرار وتيرة التخارجات الحكومية عند معدلاتها المُسجلة خلال العام المالي 2025، في ظل تعدد العوامل المؤثرة على تنفيذ الصفقات، سواء على مستوى السوق أو توقيتات الطرح أو جاهزية الأصول.

يُذكر أن نتائج الاستبيان السنوي لجريدة حابي لعام 2025 أظهرت أيضًا توقعات إيجابية تجاه وتيرة التخارجات الحكومية، حيث رجح 52.5% من المشاركين وقتها تسارع وتيرة التخارج من الشركات المملوكة للدولة.

وأعرب نحو 27.5% عن مخاوفهم من تباطؤ تنفيذ مستهدفات البرنامج، في حين توقع نحو 20% استقرار الأوضاع دون تغيرات جوهرية، وهو ما يعكس استمرار حالة التباين في توقعات مجتمع الأعمال تجاه مسار برنامج ملكية الدولة.

وفي 17 سبتمبر الماضي، كشفت السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية أن مصفوفة الإصلاحات الهيكلية تتضمن تنفيذ خطة متكاملة من جانب مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC)، تستهدف تعزيز المنافسة والحياد التنافسي، إلى جانب تطوير منظومة إدارة ومتابعة الشركات المملوكة للدولة، بما يدعم مستويات الشفافية والحوكمة ويرفع كفاءة استغلال الأصول العامة ويعزز كفاءة توجيه الاستثمارات الحكومية.

وفي إطار تعزيز الحوكمة، تم إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، عقب موافقة مجلس النواب على القانون المنظم لعملها، في خطوة تستهدف إعادة ضبط دور الدولة الاقتصادي وفق أطر مؤسسية أكثر وضوحًا.

وبحسب السردية الوطنية، تستهدف الوحدة إصدار قواعد حوكمة الشركات المملوكة للدولة بحلول يوليو 2026، على أن يتم بحلول ديسمبر من العام ذاته استكمال قاعدة بيانات شاملة تغطي معظم الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى إعداد مؤشرات مالية متخصصة، بما يساهم في تعزيز الشفافية وإتاحة متابعة دقيقة لمحفظة الدولة الاستثمارية، بما ينعكس على جودة القرارات الاقتصادية.

وتعمل الوحدة كذلك على جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز الحوكمة داخل الأسواق المالية، وتنشيط سوق رأس المال عبر إضافة قطاعات جديدة وزيادة مستويات السيولة، فضلًا عن رفع كفاءة التشغيل وتحسين آليات اتخاذ القرار المؤسسي، بما يضمن الفصل بين الملكية والإدارة ويحد من تضارب المصالح.

كما تختص الوحدة بوضع ضوابط موحدة لاختيار ممثلي الدولة في مجالس إدارات الشركات، إلى جانب تقديم الدعم الفني للجهات المالكة عند تنفيذ خطط الهيكلة أو إعادة التنظيم، فضلًا عن مراجعة الأوضاع الإدارية والمالية للشركات بهدف تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز أدائها الاقتصادي، مع مراعاة البعد الاجتماعي ومعالجة فائض العمالة دون تحميل الموازنة العامة أعباء إضافية، وهو ما يعكس توجهًا نحو إدارة أكثر كفاءة للأصول العامة.

وفي منتصف أكتوبر الماضي، أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، القرار رقم 3681 لسنة 2025، بتعيين الدكتور هاشم السيد هاشم مساعدًا لرئيس مجلس الوزراء ورئيسًا تنفيذيًا للوحدة المركزية للشركات المملوكة للدولة بمجلس الوزراء، تنفيذًا لأحكام القانون رقم 170 لسنة 2025 الخاص بتنظيم ملكية الدولة في الشركات التي تمتلكها أو تساهم فيها، في إطار إعادة هيكلة منظومة إدارة الأصول الحكومية.

وقال الدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة، خلال صالون جريدة حابي، في أول حديث له عقب توليه المنصب، إن العمل يجري على حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية بصورة منهجية وفق إطار تشريعي وتنظيمي واضح.

وأوضح أنه وفقًا للقانون لا يجوز إنشاء أي شركة تابعة للجهاز الإداري للدولة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الوحدة، بما يعزز الرقابة المؤسسية على توسع الدولة في النشاط الاقتصادي.

وأشار إلى أن الهيكل التنظيمي لوحدة الشركات المملوكة للدولة يضم خمسة قطاعات رئيسية، يتبع كل قطاع منها فرق فرعية متخصصة تعمل على متابعة ملفات مختلفة تتعلق بإعادة الهيكلة والتقييم والحوكمة، مع استهداف إصدار تقرير دوري كل ثلاثة أشهر لعرض ما تم إنجازه من برامج التنظيم والتطوير، بما يضمن درجة أعلى من الشفافية والمتابعة.

ونوّه السيد إلى أن القيمة السوقية لمحفظة الدولة من الشركات تُقدر بتريليونات الجنيهات، إلا أن العائد المحقق منها لا يزال محدودًا مقارنة بالإمكانات الضخمة لهذه الأصول، مؤكدًا أن برامج التنظيم الحالية تستهدف رفع كفاءة تلك الأصول وتعظيم مردودها الاقتصادي من خلال تحسين الإدارة وإعادة الهيكلة وجذب استثمارات جديدة.

وفي 28 مارس الماضي، كشف صندوق النقد الدولي عن أن الحكومة حددت أربع صفقات تخارج رئيسية من أصول مملوكة للدولة، من المقرر الانتهاء منها ماليًا قبل نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي المتوقع بنهاية العام الجاري.

وأوضحت وثائق المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أن إجمالي العائدات المتوقعة من هذه الصفقات يُقدر بنحو 1.5 مليار دولار، مع توجيه 50% من الحصيلة لدعم الموازنة العامة للدولة، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

وأكّد الصندوق أنه رغم التحديات التي واجهت برنامج التخارجات الحكومية خلال العامين الماضيين، نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، فإنه لا يزال يمثل أحد المرتكزات الأساسية ضمن سياسة ملكية الدولة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، لما له من دور في إعادة هيكلة الاقتصاد.

أضاف أن برنامج الطروحات الحكومية يُسهم في دعم تمويل البرنامج الاقتصادي وخفض الدين العام، كما يعكس التزام الحكومة بإعادة التوازن إلى نموذج النمو الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي.

ولفت الصندوق إلى نجاح الحكومة بالفعل في بيع حصص بشركات مملوكة للدولة في تسع شركات، محققة عائدات بلغت نحو 2.2 مليار دولار خلال عام 2023 وبداية 2024، وهو ما يعكس استمرار تنفيذ برنامج التخارجات رغم التحديات.

وأشار كذلك إلى أن نظام سعر الصرف المرن، المدعوم بتدفقات النقد الأجنبي، ساهم في تحسين الوضع الخارجي وتعزيز بيئة التمويل في مصر، موضحًا أن التعديلات المتتالية على أسعار الطاقة وتسوية المتأخرات عمدت الوضع المالي لقطاع الطاقة، بما يضمن استقرار الإمدادات وتقليص المخاطر المالية على المدى المتوسط.

أضاف الصندوق أن النمو الاقتصادي بدأ يكتسب زخمًا تدريجيًا، بالتزامن مع تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مستويات الاحتياطيات الأجنبية، شريطة استمرار الالتزام بسياسات الإصلاح، وعلى رأسها مرونة سعر الصرف وإدارة المالية العامة بكفاءة. وتوقع صندوق النقد الدولي عقد المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ضمن اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" خلال منتصف يونيو المقبل، على أن تعقد المراجعة الثامنة والأخيرة منتصف نوفمبر المقبل، يليها صرف 1.113 مليون وحدة سحب خاصة. وأوضح، أنه من المقرر خلال نوفمبر المقبل أيضًا تنفيذ المراجعة الثالثة لاتفاق "الصلابة والاستدامة"، إلى جانب استكمال تنفيذ الإصلاحات المتبقية المرتبطة بالاتفاق، والبالغ عددها سبعة إصلاحات، بما يعكس استمرار متابعة البرنامج الإصلاحي بشكل دوري ومكثف.

وفي أبريل الماضي، نجحت وحدة الشركات المملوكة للدولة في تجهيز 6 شركات حكومية ضمن برنامج الطروحات تمهيدًا لقيدها في البورصة المصرية، شملت كلًا من النصر لصناعة الزجاج والبلور، والإسكندرية للحراريات، والنصر للتعدين، والنهضة للصناعات، والمصرية للسبائك الحديدية، والمصرية للمواسير وصناعة المنتجات الأسمنتية- سيجوارت. كما انضمت لاحقًا شركات حكومية أخرى إلى قائمة القيد المؤقت، أبرزها تنمية الصناعات الكيماوية - سيد، والنصر للإسكان والتعمير، وسيناء للمنجنيز، والشركة المساهمة المصرية للمقاولات - العبد، بالإضافة إلى شركة صناعة اليايات ومهمات وسائل النقل، وهو ما يعكس توسعًا تدريجيًا في قاعدة الشركات المؤهلة للطرح.

وفي مايو الجاري، أعلنت الحكومة المصرية تجهيز 10 شركات تابعة لقطاع البترول للقيد في البورصة، ضمن خطة أوسع تستهدف طرح نحو 30 شركة حكومية في سوق المال خلال الفترة المقبلة، في إطار التوجه نحو توسيع قاعدة الملكية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة عمق السوق المالية.

وتيرة تخارج الحكومة من الشركات المملوكة للدولة

	تسارع	استقرار	بطء
الاختيارات			
الأصوات	76	35	39
النسبة	%50.7	%23.3	%26

كيف كانت توقعات وتيرة تخارج الحكومة من الشركات المملوكة للدولة بداية 2025؟

	تسارع	استقرار	بطء
الاختيارات			
الأصوات	63	24	33
النسبة	%52.5	%20	%27.5

2025 شهد إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة لإعادة تنظيم دورها الاقتصادي

4 صفقات تخارج مرتقبة بعائد 1.5 مليار دولار وفقًا لصندوق النقد الدولي

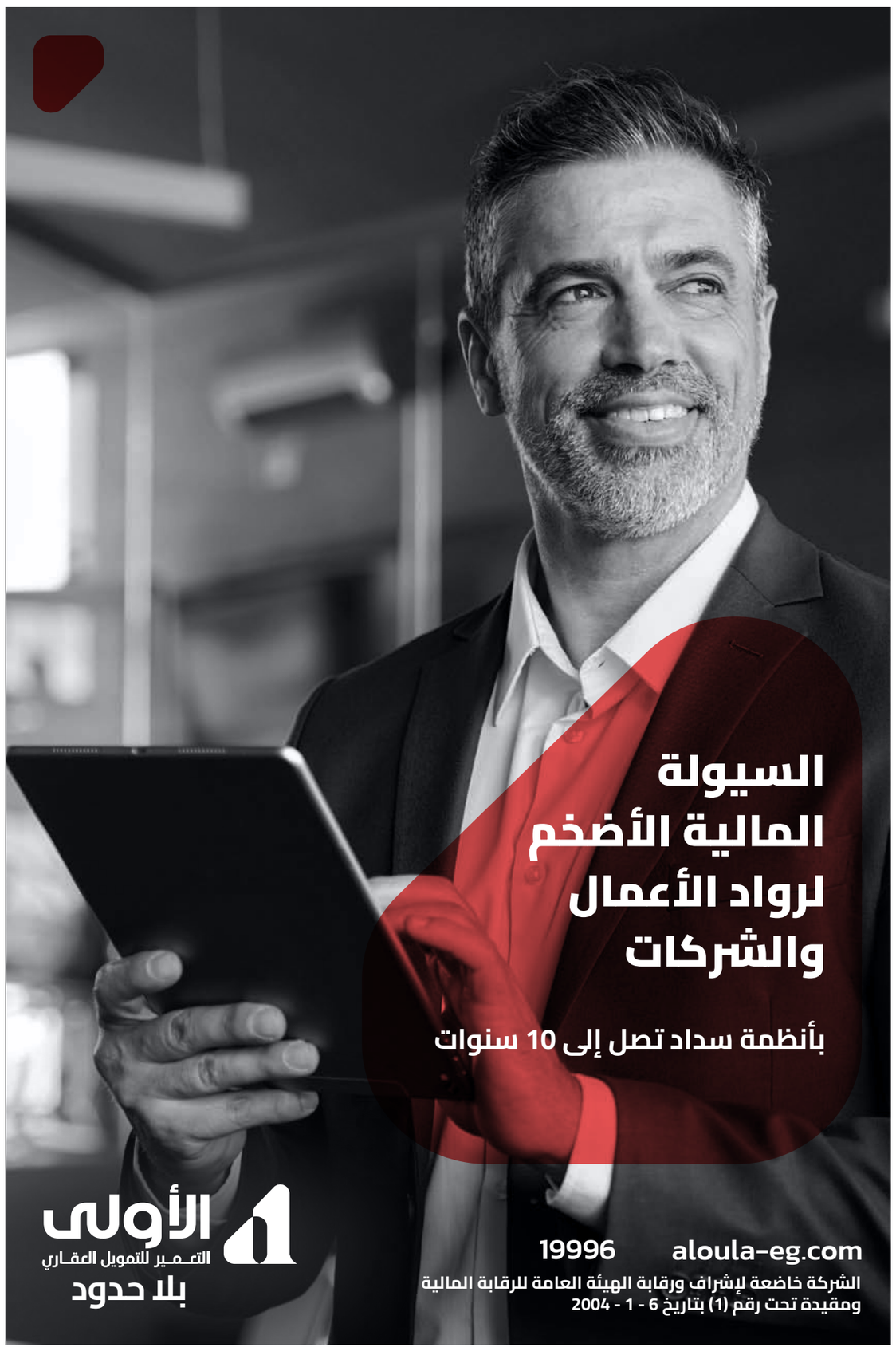

PALM HILLS
hacienda
•RAS EL HEKMA•
UNLIKE
ANYWHERE
بالم هيلز للتعمير: 014-737-432
19743
www.palmhillsdevelopments.com